شرح
كافية ابن الحاجب
في النحو

تأليف

بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله
ابن جماعة الكناني الحموي
المتوفى ٧٣٣ هـ

تحقيق

محمد حسن محمد حسن إسماعيل



شرح كافية ابن الحاجب
في النحو

Šarḥ
Kâfiyat Ibn Al-Ḥâjib

Author - المؤلف

بدر الدّين ابن جماعة

Badruddīn Ibn Jamāᶜah

Editor - المحقق

محمد حسن محمد حسن إسماعيل

Muḥammad Hasan Ismāᶜīl

Classification - التصنيف

نحو

Syntax

Pages ,Size - القياس، عدد الصفحات

*256 P. - 17*24 cm*

Year - سنة الطباعة

2011 A D. _1432 H.

Printed in - بلد الطباعة

Lebanon - لبنـــــــان

Edition - الطبعة

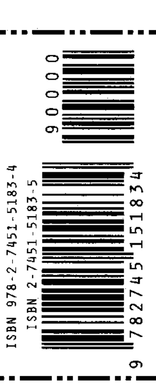
First - الأولى

ISBN : 978-2-7451-5183-4



BOOKS - PUBLISHER
Beirut-Lebanon بيروت - لبنان | كتاب - ناشرون

Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel :+961 71 289 277-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh
E-mail: books.publisher@hotmail.com





المقدمة

ترجمة صاحب المتن

هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين الدوني الإسنائي المالكي المصري المعروف بابن الحاجب.

ولد سنة ٥٧٠هـ، في مدينة إسنا بصعيد مصر، من شيوخه: الشيخ الشاطبي، والبوصيري، وأبو الفضل الغزنوي، وغيرهم.

من تلاميذه: الملك الناصر داود بن مالك المعظم، والرضى القسطنطيني، والنصيبي.

مؤلفاته كثيرة منها: الكافية في النحو(وهو كتابنا المشروح)، والشافية، والإيضاح شرح مفصل الزمخشري، ومختصر المنتهى لابن الحاجب بتحقيقنا، وجامع الأمهات، وغيرها.

توفي رحمه الله في الإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ[١].

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨)، البداية والنهاية (١٣/ ١٧٦)، الديباج المذهب (٢/ ٨٧).

ترجمة الشارح ابن الملقن

هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي.

ولد بحماة سنة ٦٣٩ هـ، من شيوخه: والده، والشيخ البلقيني، وابن دقيق العيد، وابن القسطلاني، وغيرهم، تولي قضاء القدس، ودمشق، وقاضي القضاة بالديار المصرية.

مؤلفاته كثيرة منها: التبيان لمبهمات القرآن، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، شرح كافية ابن الحاجب (وهو كتابنا)، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، حجة السلوك في مهاداة الملوك، وغيرها.

توفي رحمه الله سنة ٧٣٣هـ[1].

---

(١) شذرات الذهب (٦/ ١٠٥)، النجوم الزاهرة (٩/ ٢٩٨)، الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧).



الكافية في النحو لابن الحاجب
وشروحها وحواشيها

هي دستور هذا الفن، إذ بها يُعرف أكثر مسائله ومشهوره، إذ كل أحد يستضيء بنور معالمه. وقد قيل فيها:

صاغ الإمام الفاضل ابن الحاجب   درراً فأخفاها كغمز الحاجب

لما تواتر حسنها بين الورى   قالت أنا السحر الحلال فحاج بي

وهي مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف، وله عليها شرح، ونظمها في أرجوزة وسماها الوافية وشرحها.

وصنف المولى حسن (بن محمد) البوريني الشامي (المتوفى سنة ١٠٢٤ أربع وعشرين وألف) شرحاً على شرح المصنف.

وقد أكبّ الناس على الاشتغال بها. وشروحها كثيرة، أعظمها شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي. قال السيوطي: لم يؤلف عليها بل ولا على غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً، فتداوله الناس واعتمدوا عليه. وله فيه أبحاث كثيرة ومذاهب ينفرد بها. فرغ من تأليفه سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة (٦٨٣). وعلق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المحقق حاشية على شرح الرضي المتوفى سنة ٨١٦ ست عشرة وثمانمائة. وله شرح الكافية بالفارسية.

وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي الحسيني ثلاثة شروح على الكافية: كبير وهو المسمى بالبسيط، ومتوسط وهو المسمى بالوافية وهو المتداول، وصغير. وتوفي سنة ٧١٧ سبع عشرة وسبعمائة.

وعلى المتوسط حاشية للسيد المحقق المذكور ولم يكملها وكملها ولده محمد، وحاشية أخرى لمحمد بن عبد الله المريني أولها: «الحمد لله الذي جعل النحو زينة للكلام الخ». ولسراج الدين محمد بن عمر الحلبي (المتوفى في أوائل سلطنة السلطان محمد خان الفاتح).

وشرح إسماعيل بن علي أبيات شواهد المتوسط، وأول شرح الأبيات: «لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان الخ» وسماه كشف الوافية.

ومن شروحها شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني أوله: «الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الإسلام الخ» التقطه من الشروح، يفتح غوامضه ولا يتجاوز مفهوم الكتاب بالسؤال والجواب إلا فيما ندر. وشرح البرقلعي، أوله: «الحمد لله مزين السماء بالكواكب الخ». ولأبي بكر الخبيصي وهو الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي شرح مختصر ممزوج سماه بالموشح، وعليه حاشية للسيد الشريف أيضاً. وحاشية للمولى أحمد بن إسماعيل الكوراني سماها «المرشح» أولها: «الحمد لله الذي رفع بناء العربية بأدلة وحجج الخ» كتبها سنة ٨٨٩ تسع وثمانين وثمانمائة. وشرح أبيات الموشح لبعض علماء كرمان، ألفه لشاه شجاع، أوله: «الحمد لله الذي أوضح بأنوار هدايته منهج الدين الخ». وشرحها تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر (ابن مكتوم القيسي) الحنفي المتوفى سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة، ونجم الدين سعيد العجمي ويقال له الشرح السعيدي، وهو كبير، وقد جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عمله المصنف وفيه أبحاث حسنة. وأحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملاّ المتوفى في حدود سنة ٩٩٠ تسعين وتسعمائة. وشرحها نجم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفى سنة ٧٢٧ سبع وعشرين وسبعمائة في مجلدين، سماه: «تحفة الطالب» أوله: «الحمد لله العزيز الوهاب» وهو شرح بالقول و«قال نجم الدين». وشرحها شمس الدين محمود بن عبد الرحمٰن الأصفهاني المتوفى سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة، وهو شرح كبير كالرضي، قدم فيه عشر مقدمات نافعة. وشرحها شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي (المتوفى سنة ٨٤٩ تسع وأربعين وثمانمائة) وعليه حاشية لمولانا الفاضل ميان الله داد الجانبوري. وعلى شرح الهندي حاشية للتوقاني وللكازروني، ولغياث الدين منصور (وشرحها أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي المتوفى سنة ٨٠١ إحدى وثمانمائة) والشيخ عيسى بن محمد الصفوي (المتوفى سنة ٩٠٦ ست وتسعمائة) وعلاء الدين علي

الغفاري (الفناري) وحكيم شاه محمد بن مبارك القزويني (المتوفى في سلطنة السلطان سليمان) سماه «كشف الحقائق» ومحمد بن محمد الأسدي القدسي سماه «المناهل الصافية في حال الكافية» وتوفي سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة. وشرح الكافية لمولانا مير حسين المبيدي سماه «مرضي الرضي» أوله: كلمة الله هي العليا في جميع الأبواب الخ».

ثم إن المولى نور الدين عبد الرحمٰن بن أحمد نور الدين الجامي المتوفى سنة ٨٩٨ ثمان وتسعين وثمانمائة صنف شرحاً لخص فيه ما في شروح الكافية من الفوائد على أحسن الوجوه وأكملها مع زيادات من عنده، سماه «الفوائد الضيائية» وهو المتداول اليوم، وفي شأنه اعتناء عظيم، فقد كتب المولى عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرائني (المتوفى سنة ٩٤٣ ثلاث وأربعين وتسعمائة) عليه حاشية ردَّ فيها عليه في أكثر المواضع (وناقض مع المولى عبد الغفور). وله شرح مكمل على الكافية (وعلى حاشية العصام حاشية للمولى محمد الشهير بملا زاده الكردي المتوفى بعد سنة ١٠٧٠ سبعين وألف). وعلى أول الجامي تعليقة لحسن البحري أولها: «سبحان مولى المحامد الخ» وهي إلى قوله: «ومن خواصه دخول اللام»، وتعليقة للمولى علي بن أمر الله أولها: «سبحان من حفظ لساننا بتذكار تراكيب النحو الخ» كتبها باسم السلطان سليم بن سليمان خان، وهو إلى قوله: «ينجر بالكسر».

وكتب عبد الله الأزهري رسالة وسماها «القول السامي على كلام منلا جامي» أولها: «الحمد لله الذي هدى من شاء إلى طريق البيان الخ». وصنف المولى علامك محمد بن موسى البسنوي حاشية التزم فيها الرد والجواب للعصام وأتمها في سنة ١٠٣٥ خمس وثلاثين وألف. وكتب المولى عبد الغفور اللاري تلميذ الجامي إلى قريب من نصفه (وتوفي سنة ٩١٢ اثنتي عشرة وتسعمائة). وكتب المولى محمد عصمة الله بن محمود البخاري إلى نصفه أيضاً أوله: «منك البداية والهداية يا كريم الخ». وكتب المولى عبد الله بن طورسون الشهير بفيضي المتوفى سنة ١٠١٩ تسع عشرة وألف إلى المرفوعات. وكتب مصلح الدين محمد اللاري حاشية تكلم فيها من المحشّين كالعصام وعبد

الغفور وجمع فوائد كثيرة (وتوفي سنة ٩٧٩ تسع وسبعين وتسعمائة). وكتب شاه محمد بن أحمد السمرقندي وغرس الدين أحمد بن إبراهيم الحلبي إلى آخر المرفوعات، وتوفي الثاني سنة ٩٧١ إحدى وسبعين وتسعمائة. وكتب قره جه أحمد الحميدي حاشية وتوفي سنة ١٠٢٤ أربع وعشرين وألف، وكتب عليها طائفة أخرى.

وترجم الشيخ محمد بن عمر المعروف بقورد أفندي شرح الجامي بالتركي، وتوفي سنة ٩٩٦ ست وتسعين وتسعمائة. وعلى شرح الجامي حاشية لوجيه الدين عمر بن عبد المحسن الأرزنجاني أولها: «الحمد لله رب العالمين الخ».

ومن شروح الكافية بالتركي شرح المولى سودي المتوفى في حدود سنة ١٠٠٠ ألف، ومأخذه شرح الجامي والهندي، وهو مفيد مختصر كاف في حل مشكلات الإعراب ومحصول تركيبها. وللشيخ المولوي إسماعيل المتوفى سنة ١٠٤١ شرح تركي. وشمس الدين ابن القاضي كمال الدين كتب (شرحاً) لخدام الوزير سنان باشا وسماه فتح الفتاح وهو تاريخ تأليفه.

ومن شروحها بالفارسية غير شرح السيد شرح لمعين الدين محمد أمين الهروي (أوله اي از كلمه ات آرايش هركلام الخ) صنفه لعبيد الله خان. وعلاء الدين علي بن محمد القوشي.

وفي إعرابها كتاب مسمى بالإفصاح لواحد من علماء الدولة المرادية، قدم في أوله تفسير الفاتحة، صنفه لولد الشيخ أحمد بن يوسف السلانيكي بإشارته. وإعراب حاجي بابا ابن الشيخ إبراهيم الطوسي سماه: «أوفى الوافية في شرح الكافية» قال في كتابه الألفية: «هذه ألف اعتراض على كتاب الكافية التقطته من كتاب الحدائق الشهابية ومن أراد الاطلاع على إعرابها فليطلبه من كتابي أوفى الوافية، يا أيها الإخوان الطالبون لا تغفلوا من كتابي هذا وحواشيه، وإن كنتم صاحب الكشاف وكواشيه، فإنهما كجكول الفقراء وزنبيله ومائدة الكبراء وقنديله»، أوله: «الحمد لله الذي خلق الإنسان الخ».

ونظم الكافية حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم (المتوفى سنة ١٠١٦ ست

عشرة وألف) ثم شرحها ومير مرتضى الشيرازي واختصرها القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي وسمّاه اللّب وشروحه. وله على الكافية شرح، وتوفي سنة ٦٨٥ خمس وثمانين وستمائة.

واختصرها المولى فضيل بن علي الجمالي وسماها «الوافية في مختصر الكافية» وتوفي سنة ٩٩١ إحدى وتسعين وتسعمائة. وبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المقري المتوفى سنة ٧٣٢ اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وناهيك بمن اختصر مثل الكافية. ومحمد ابن الشيخ محمود المغلوي الوفائي.

وجمع خضر بن الياس الكمولجنوي فوائد من الكتب النحوية لكشف مشكلاتها، وضم إليها أجوبة لطيفة لحل معضلاتها وسماه «الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحجاب صاحب النفس القدسية» أوله: «الحمد لله الذي خصنا بمنح الهداية والإيمان الخ».

ومن شروح الكافية التحفة الشافية. ومنها الدرة البيضاء لبعض المتأخرين أوله: «خبر مبتدأ مخبر عنه الحروف والأصوات الخ» وهو شرح ممزوج سهل العبارة.

وعلى حاشية العصام حاشية لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي «المتوفى سنة ٩٩٤» جردها الشيخ إبراهيم بن محمد الميموني عن هوامش نسخته، وبعضها منسوبة إلى السيد عيسى الصفوي بعلامة ع س (وباقيها) له. وعلى الجامي حاشية لبابا سيد بن محمد البخاري المعروف ببباباشاه كتبها للسلطان زاده شجاع الدين بن عبيد الله وسماها بالحاشية السلطانية أولها: «الحمد لله الذي جعل السلطان في الأرض ظله الخ» وهي على الأوائل فقط. وعلى الجامي أيضاً حاشية لابن طورسون «عبد الله الرومي المتوفى سنة ١٠١٠» أولها قوله: «الحمد لوليه مباحث الحمد طويلة الذيل الخ».

ومن حواشيه حاشية الشيخ الشريف الروشني المعروف بفاضل أمير أولها: «الحمد لله الذي أعرب الكلم من الكلام الخ» (وتوفي سنة ٩٨٧ سبع وثمانين وتسعمائة). وعلى الجامي حاشية لعيسى بن محمد الصفوي الإيجي الشافعي المتوفى سنة ٩٥٥ خمس وخمسين وتسعمائة أولها: «أما بعد حمد الله

ولي النعم الخ» قال: ابتدأت تحشيته بملخص حواشي عصام الدين إبراهيم وجعلت علامتها عص وبعض فوائد مولانا عبد الغفور وجعلت علامتها عف بما سنح للفقير خادم العلم عيسى من مقاصد الحاشية العصامية مع أخذ لبابها، وذلك سنة ٩٥١ إحدى وخمسين وتسعمائة. وحاشية لإبراهيم المأموني الشافعي «المتوفى سنة ١٠٧٩» علقها على حاشية عبد الغفور، وأورد فيها من فوائد عيسى الصفوي بعلامة عص أولها: «الحمد لله وحده الخ». وله حاشية أيضاً على حاشية العصام جردها من خط الشيخ أحمد بن قاسم العبادي على نسخته، قال: وبعضها منسوب إلى الأستاذ المحقق السيد قطب الدين عيسى الصفوي نزيل الحرم المدني.

وشرح الكافية أيضاً إسحاق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهلوي، وهو شرح لطيف واضح أوله: «الحمد لله الذي رفع من انخفض الخ».

وله أي لابن الحاجب نظم الكافية، قال ابن الشحنة في روض المناظر: في سنة ٦٣٣ رحل الشيخ ابن الحاجب عن دمشق إلى الكرك ونظم هناك للملك الناصر (داود ابن الملك المعظم عيسى الأيوبي) مقدمته الكافية، وشرحها له كما ذكره في خطبته، وكان قرأ النحو عليه. وأول المنظومة:

الحمد على ما أنعما الخ

ثم شرحها الفاضل الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل ابن الأفضل علي الأيوبي المعروف بصاحب حماه المتوفى سنة ٧٣٢ اثنتين وثلاثين وسبعمائة شرحاً أوله: «الحمد لله الذي علم بالقلم الخ» وهو شرح لطيف علقه من شرح المصنف لهذه المنظومة ومن غيرها من شروح الكافية، وفرغ من تعليقه في شعبان سنة ٧٢٢ اثنتين وعشرين وسبعمائة.

ومن شروح الكافية شرح فخر الدين أحمد الجيلي الأصفهندي وهو شرح متوسط بـ «قال» أوله: الحمد لله المتلطف بإرسال الرسل الخ» ذكر في خطبته شمس الدين محمد صاحب الديوان.

ومن شروح الكافية شرح محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكناني، وهو شرح مختصر بالقول كالمتوسط. وقد قال الشيخ عمر بن عبد

الوهاب العرضي في شرح الكافية للجامي:

لله در إمام طالما سطعت أنوار أفضاله من علمه السامي
ألفاظه أسكرت أسماعنا طرباً كأنما الخمر تسقي من صفا الجام

ومثله قول ابن الحنبلي:

لكافية الإعراب شرح منقح ذلول المعاني ذو انتساب إلى الجامي
معانيه تجلى حين تتلى كأنما هي الخمر تبدو شمسها من صفا الجام

ومثله قول عبد الله الدنوشري المصري:

لله شرح به شرح الصدور لنا كأنه الدر أو أزهار أكمام
قد أسكر السمع إذ تتلى عجائبه والسكر لا غرو معروف من الجام

ومعرب الكافية لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي أوله: «الحمد لله القديم الباري الخ».

ومن شروحها شرح الإمام تاج الدين أبي محمد علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي ثم التبريزي نزيل القاهرة المتوفى في رمضان سنة ٧٤٦ ست وأربعين وسبعمائة، وهو شرح كبير كشرح الرضيّ أوله: «الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده الخ» وفرغ من تسويده لثلاث بقين من محرم سنة ٧٤٢ اثنتين وأربعين وسبعمائة، سماه «مبسوط الكلام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام».

ومنها شرح مختصر أوله: «أول ما يبنى عليه أساس الكلام الخ» قال مصنفه: كنت قد كتبت على حدوده وضوابطه بدائع تحقيقات وأوردت على بعض مسائله لطائف تدقيقات، فلما اطلعوا على حقائقه طفقوا يلحون علي بذرائع الاقتراح أن أنظم تلك القلائد فأجبتهم. وأهداه لعلاء الدين عطاء الملك على ما ذكره في خطبته.

ومنها غاية التحقيق لصفي بن نصير، وهو شرح ممزوج أوله: «الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمه العظام الخ» وهو من تلامذة الهندي ذكره فيه ومدح حاشيته، وقال: إن شروح الكافية ليست بوافية إلا حواشي أستاذنا شهاب الدين أحمد بن عمر الدولت آبادي، وكثير من الناس اكتفوا بما فهموه من ظاهرها

فإنه حقق فيها وسماها غاية التحقيق.

ومنها شرح الشريف نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني المتوفى بالمدينة سنة ٨٦٣ ثلاث وستين وثمانمائة.

ومنها «الهادية إلى حل الكافية» لعبد الله بن علي بن محمد المعروف بفلك العلا التبريزي أوله: «الحمد لله رب العالمين الخ» أكثر فيه من المسائل المتناولة والقواعد المتداولة بتقرير واضح وكلام لائح بوجه لا يحتاج معه الطالب إلى شرح ولا يتوقف في تصوير مسائله على مثال، وأهداه إلى الوزير الأمير حاجي بن محمد الساوجي في حدود سنة ٧٠٠ سبعمائة. وهو شرح ممزوج مختصر غير مميز من المتن. وشرح ضوابط الكافية مختصر ومرتب أوله: «الحمد لله الذي فضل نوع الإنسان الخ» وسماه «الضوابط الكافية للتعريف في خلاصة النحو والتصريف». وشرحها تقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي وسماه «التحفة الوافية» وهو شرح بالقول.

ومن شروحها شرح الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن محمود العجمي «الخجندي» الشافعي.

ومن شرحها شرح بـ «قال أقول»، أوله: «إن أول ما يبتنى عليه أساس الكلام الخ» للأصفهندي.

ومن شروحها شرح حسن راست وهو شرح ممزوج كشرح الصفوي.

ومن شروحها شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض أوله: «الحمد لله الذي أعرب لغة العرب بالقواعد والأصول الخ» وهو ممزوج أكبر حجماً من الجامي، فرغ مؤلفه من تحرير الشرح في ربيع الأول سنة ٨٤٥ خمس وأربعين وثمانمائة.

ومن شروحها المسمى بالأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، أوله: «الحمد لله الذي خشعت له الأصوات الخ» وهو شرح كبير ممزوج مزجاً غير متميز عن الأصل، فرغ من إملائه في جمادى الآخرة سنة ٧٩٥ خمس وتسعين وسبعمائة.

ومن شروح الكافية شرح الإمام ركن الدين الحديثي «الحسن بن محمد العلوي المتوفى بالموصل سنة ٧١٥» وهو مثل شرح الرضي بحثاً وجمعاً، بل أكثر منه، أوله: «الحمد لله ذي الطول حمد المؤمنين الخ».

وللمولى كمال الدين المعروف باق قفتان (ألفه بالتركي وفرغ منه في ربيع الأول سنة ١٠٢٨ ثمان وعشرون وألف)[1].

(١) انظر كشف الظنون (ص١٣٧٠ ـ ١٣٧٦).



لقد اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب بفضل الواحد الأحد الفرد الصمد على نسخة معهد المخطوطات العربية تحت رقم (٧٧)، وهي مصورة الخزانة السعيدية باستانبول وتقع في (٧٢/ ق).



نماذج من صور المخطوط

ف ١٧٧٢ س ١ / ٧٩

رقم المصور

رقم ١٢٦٧

اسم الكتاب شرح الكافية

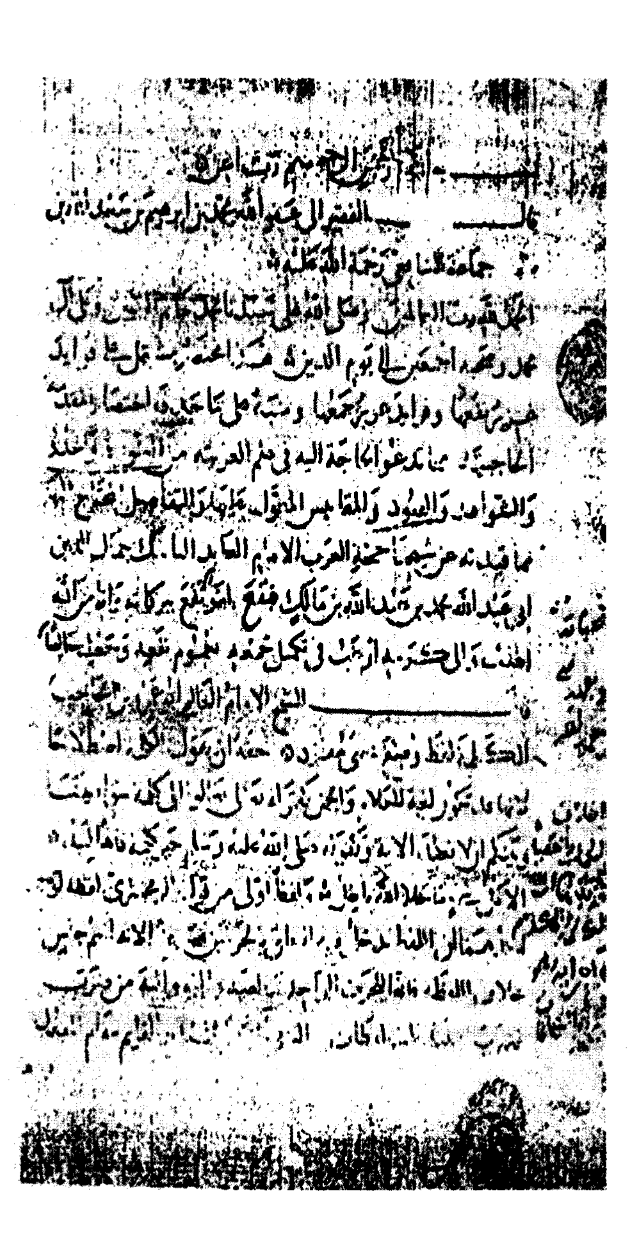
اسم المؤلف

تاريخ النسخ

عدد الأوراق

الملاحظات

عنوان المخطوط



اللوحة الأولى من النسخة الخطية

اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية



الكلمة والكلام

الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنىً مفردٍ.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير إلى عفو الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي رحمه الله: الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آل محمد وصحبه أجمعين إلى يوم الدين، هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها، وفرائد عزيز جمعها، ومنبه على ما حذفه اختصاراً لمقدمة الحاجبية، مما تدعو الحاجة إليه في علم العربية من الضوابط والحدود، والشواهد والقيود، والمقاييس المعول عليها، والتفاصيل المحتاج إليها، مما قيدته عن شيخنا حجة العرب الإمام العابد الناسك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، متع الله بحياته، ونفع ببركاته، انا من الله أطلب، وإلى كرمه أرغب، في تكميل جمعه بعموم نفعه، وجعله خالصاً لوجهه.

قال الشيخ الإمام العالم أبو عمرو بن الحاجب رحمه اللهُ:

«الكلمةُ لَفْظٌ وُضِعَ لمعنًى مُفْرِدٍ».

حقّهُ أن يقول: «الكلمة اصطلاحاً»؛ لأنها قد تكون لغةً للكلام والجمل؛ كقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: من الآية٦٤) وكقوله ص: «خير كلمة قالها لبيد[١]: ألا

---

(١) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري. أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. توفي سنة (٤١-٦٦١م)، وهو أحد أصحاب المعلقات.

وهي اسمٌ وفعلٌ وحرف لأنها إما تدل على معنى في نفسها أولا،

كل شيء ما خلا الله باطل»[١]، و«لفظٌ»: أولى من قول الزمخشري: «لفظة» لوجهين: أحدهما: أن اللفظ دخل فيه النطق بالحرفين فصاعداً؛ لأنه اسم جنس، بخلاف «اللفظة»؛ فإنها للحرف الواحد؛ كـ «الضَّه، والرّه، والبه» من: «ضرب» - حينئذٍ- ثلاث لفظات.

الثاني: أن يُراد منه المصدر القائم مقام المفعول، ومعناه: الملفوظ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث كقولهم: «ثوبٌ نسْج اليمن»، و«الدرهم ضرْب الأمير»: أي منسوج اليمن، ومضروب الأمير. قلتُ: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ (الإسراء: من الآية١٠٤) أي: «موعود» ومفرد صفة لـ «لفظ» لا لـ «معنى»، لأن «ضرَب» كلمة وهي لمعنيين، الحدث والزمان، و«مز» للحلو الحامض، و«أضبط» للأيمن الأعسر، و«خرص» للجائع البارد. قلتُ: قد يقال: كيف يوصف اللفظ بالإفراد وهو اسم جنس أو مصدر وكلاهما لا يوصف به مطلقا، وجعل ضرب ونحوه لمعنيين ممنوع، وإلا كان زيد لمعانٍ، ويلزم منه خلوُّ الوضْع لمعنى مفرد أو قلته، وإنما يدل الفعل على تعيين زمان الحدث، وهو مفرد. قال: «**وَهِي اسْمٌ وحرْفٌ**». الواو هنا يجوز أن تكون بمعنى «أو» كما استعملت «أو» بمعنى الواو في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: الآية٢٤).

وفي قول الشاعر:

قومٌ إذا يقصد الصّريخَ رأيتَهمْ ... ما بينَ ملْجِمِ مهْرِهِ أوْ سافِعِ[٢]

---

(١) الحديث أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية (٧/ ١٨٣).
والبيت ورد كذلك في شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٨) وشذور الذهب لابن هشام، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣/ ١٣٤) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٩) وهمع الهوامع (١/ ٢٣، ٢٢٦، ٢٣٣) والدرر اللوامع (١/ ٢، ١٩٣، ١٩٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٨)(٢/ ١٦٤) وحاشية يس على التصريح (١/ ٣٥٥) وديوانه (٢٥٦).

(٢) البيت من الكامل؛ وهو لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، والشاهد في قوله: "أو سافع"؛ فإن "أو" فيه بمعنى الواو، وينظر البيت في: ديوان حميد بن ثور (١١١)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٧٢).

الثاني الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا؛ الثاني الاسم والأول الفعل. وقد عُلم بذلك حَدُّ كلٍّ واحدٍ منها.

الكلام وما يتألف منه

قال: «**لأنها إمَّا أنْ تَدُلَّ .... إلى آخره**»:

الضمير في نفسه إن رجع إلى معنى، لزم كون الشيء طرفًا لنفسه، لأن حاصله ما دلَّ على معنًى كائن في نفْس ذلك المعنى، وإن رجع إلى لفظ- كما فسَّر أكثرهم- لزم كون المدلول كائنًا في اللفظ، فيشفى من قال: «شفاء» ويموت من قال: «موت». ويأتي الكلام على حدّ الفعل والحرف في موضعهما، إن شاء الله تعالى.

«**مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**».

حقه أن يقول: «وضْعًا»؛ فإن مدلولي الاسم والفعل(..............)[1] واللفظ بهما مقترِن بأحد الأزمنة الثلاثة لا محالة، لكن دلالة الفعل على الاقتران وضعْيَّةٌ باعتبار وضْعه وصيغته؛ بخلاف الاسم؛ فإن دلالته على الزمان الْتزاميّة كدلالتهما على المكان؛ إذ لا بدَّ منه أيضاً كالزمان. و«الثلاثة»: ليخرج «الصَّبوح»، و«الغبُوق» من الأفعال ويدخلان في الأسماء، ودلالتهما على المضيِّ والاستقبال في قولك: «صبوحُ أمسِ»، «وغبوقُ غداً» مستفادة من غير لفظه وصيغته بخلاف الفعل.

وقوله: «**وقد عُلمَ بذلك مع ذكْر كلٍ في موضعه**».

زيادة لا فائدة فيها بعد «**ذكْر كل في موضعه**».

قال: «**الكلام**» ...:

حقّه أن يقول: اصطلاحاً؛ لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغةً؛ قال سيبويه في قولهم: «من أنت زيد؟» معناه: «من أنت كلامك زيد؟». و«زيد» وحده ليس بكلام اصطلاحاً، فتعين أن يكون لغةً.

---

(١) طمس بالأصل.

الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم.

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصّه: دخول اللام والجرُّ والتنوين والإسناد إليه، والإضافة.

قلتُ: وقد قال به بعض الأصوليِّين؛ كأبي الحسين البصري[1] وغيره.

قال: " **ما تضمَّنَ كلمتَينِ** ".

حقُّه أن يقول: "فصاعداً"؛ ليدخل الزائد، نحو الجمل الشرطية وغيرها.

والمراد بالإسناد التركيبي: وهو نسبة أحد الجزءين إلى الآخر لإفادة المخاطَب اصطلاحاً، ومعنى الإفادة الاصطلاحية: إفهامُ معنًى يحْسُن السكون عليه؛ فنحو: «غلام زيد» - وإن أفاد تخصيصه به- ليس بكلام؛ لأنها ليست الإفادة الاصطلاحية.

والتركيب ثلاثة: تركيب إسناد؛ وهو الكلام، كما تقدم. وتركيب إضافة؛ كـ«غلام زيد». وتركيب مزْجٍ؛ كـ «بعلبك». ويُذكَر كلٌّ في موضْعه، إنْ شاءُ الله تعالى.

قال: «**ولا يَتَأَتَّى**». أي: الإسناد، ولو أُريدَ الكلام لَمَا اتَّجه الحصرُ؛ إذْ قد يكون في أكثرَ من ذلك.

قلتُ: والمراد: الجملة الواحدة والحصر لأركانها، وإنما لم يكن في الكلام بدٌّ من الاسم لاحتياج الإسناد إلى مسندٍ إليه، ومن فعْلٍ أيضاً أو اسمٍ آخر، لاحتياجه إلى مسنَدٍ، ودليل حصْر الإسناد معروفٌ.

قال: «**الاسْمُ ما دَلَّ...**».

بعد قوله: «وقدْ عُلِمَ بذلكَ حدُّ كلٍّ واحدٍ منها» تكرارٌ.

قلت: هو ثَمَّ مجمَلٌ وهنا مفصَّلٌ.

قال: «**ومن خواصِّه دخولُ اللام... إلى آخره**».

---

(١) هو محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة. ولِدَ في البصرة وسكن بغداد، وتوفي بها سنة (٤٣٦- ١٠٤٤م). (الأعلام للزركلي ٦/ ٢٧٥).

....

آلة التعريف عند المحققين «ال» لا اللام وحدها؛ فإنْ احتُجَّ بسقوطها وصلاً، عورضَ بثبوتها وقْفاً، فترجيح الوصل بلا مرجِّح، على أنّ مراعاة الابتداء أولى؛ لأنه الأصل، ثم لك أن تقول: آلة التعريف، الألف واللام، ولك أن تقول: «ال»، والثاني أقْيَس كـ «هلْ» و«بلْ» و«منْ»، وغيرها من الحروف المحكية على النطق بها. ولو قال: «دخول آلة التعريف» لكان أحسن، ليدخل لغة طيّئ[1]، في مثل قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[2]؛ إذ الميم عندهم بدلٌ من لام التعريف؛ ومنه:

ذاك خليلي وذو يُواصلني ترمي ورائي بامسهم وامسلمهْ[3]

ولما ورد عليه الألف واللام الموصولة، لدخولها على الفعلِ؛ كقوله:

ما أنتَ بالحكَمِ التُّرضى حكومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ[4]

ولا ما الابتداء والجر وجواب «لو» و«لولا»؛ لأنه قال: «واللام» ولم يتقدم معهود يرجع العهد إليه.

---

(١) قبيلة تنسب إلى طيئ بن أدد، من بني يشجب من كهلان؛ جد جاهلي، النسبة إليه "طائي"، وقيل: اسمه "جهلمة"، وطيئ لقبه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري برواية الألف واللام، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر: "ليس من البر... ". (٤/ ٢١٦)برقم (١٩٤٦). ومسلم كذلك؛ كتاب الصوم، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافرين من غير معصية (٢/ ٧٨٤) وفي لفظة: "أن تصوموا.. " (١١١٥/ ٩٢). والحديث بلفظه في مسند أحمد (٥/ ٤٣٤).

(٣) البيت من المنسرح، وهو لبجير بن عنمة، وهو في: المؤتلف والمختلف (٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٧، ٢٠)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (١/ ٤٥١)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ٤٦٤)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٥٧).

(٤) البيت من البسيط؛ وهو للفرزدق، وليس من ديوانه، قاله في هجاء رجل من بني عذرة وقبله:

يا أرغم الله أنفاً أنتَ حامِلُه يَا ذا الخنى الزور والخطلِ

وينظر في الإنصاف (٥٢١)، والمقرب لابن عصفور (٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٤)، (عرضا)، وشذور الذهب (١/ ٨٥)، وشرح شواهد الألفية للعيني (١/ ١١١، ٤٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٨، ٤٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/ ٨٥)، والدرر اللوامع (١/ ٦١)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٥٦، ١٦٥).

....

وقد تكون الألف واللام زائدة إذا دخلت على ما يجب تنكيره؛ نحو: «جاءوا الجماء الغفير»؛ لأن معناه: جماءً غفيراً؛ لأنهما/ حالان. وكذا إذا دخلت على عَلَمٍ منقول من اسم جنس، كـ «فضْل»؛ وكما في مثل قول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ مباركاً شديداً بأحناء الخلافةِ كاهلُه

ومنه:

رأيتُكَ لمَّا أن عرفتَ وجوهَنا صددْتَّ وطبْتَ النفْسَ يا قْيسُ عن عمرِو[1]

أي: «وطبتَ نفساً». وشرط زيادتها في ضرورة الشِّعْر دون الاختيار.

قوله: «**والجَرُّ**».

أجودُ من قولهم: «وحرف الجرِّ»؛ ليعمَّ المجرور بالحرف والإضافة، وليخرج: «عجبتُ من أنْ تفعل».

قوله: «**والتَّنوين**».

من خواصِّ الأسماء في جميع وجوهه، وتسمية ما يلحق الفعل للترنُّم تنويناً مجازٌ، وإنما هو نون تتبع الآخر عِوَضًا عن المَدَّة؛ كقوله:

أَقلِّي اللوْمَ عاذلَ والعتابن وقولي إنْ أصبْت لقَدْ أصابن[2]

ولذلك: حكْمُهُ عكسُ حكمِ التنوين؛ لأنه يثبت وقفاً ويسقط وصلاً، بخلاف التنوين.

---

(١) البيت من الطويل؛ وقائله راشد بن شهاب اليشكري. وهو شرح شواهد شروح الفية العيني (٣/ ٢٢٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٥١، ٣٩٤) وهمع الهوامع(١/ ٨٠، ٢٥٢) والشاهد فيه قوله: "وطبت النفس" حيث دخلت على التميز الألف واللام، مع أنه يجب أن يكون نكرة، وهذا ضرورة.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (٦٤)، وشرح شواهده للأعلم(٢/ ٢٩٨)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٢٧)، والمقتضب (١/ ٢٤٠)، والخصائص (١/ ١٧١) (٢/ ٩٦)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٩)، والإنصاف لابن الأنباري (٦٥٥)، وشرح المفصل لابن يعيش، (٧/ ٩، ٢٩) وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٣٤) (٤/ ٥٥٤)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢٥٨)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٧)، والدرر اللوامع (٢/ ٢١٤).

الأسماء المعربة

وهو معرب ومبني؛ فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل، وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. والإعراب ما اختلف آخره ليدل على المعاني المعتورة عليه. وأنواعه: رفع ونصب وجر.

قوله (والإسناد إليه): حقُّه أن يزيد: «باعتبار معناه» ؛ لأنه قد يُسْنَد إلى الفعل والحرف باعتبار لفظِهِ لا باعتبار معناه؛ كقولك: «قام: فعْلٌ ماضٍ. وهل: حرف استفهام».

مسألةٌ

من الأسماء ما لا يقبل من العلامات سوى الإخبار عنها، نحو: «أنا» و«أنت».

قوله: **«والإضافة»**.

حقُّه أن يقول: «أو والإضافة إليه، لا بتأْويل» ؛ إذْ قد يضاف إلى الجملة الفعلية، بتأْويل؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (المائدة: من الآية١١٩)، أي: يومَ نفْعِ الصادقين. وما لم تُعْرَف اسميته إلا بالإضافة: «سبحان». وقد تكون الإضافة منوية؛ مثل: «باسم الله أول»؛ أي: أول الأشياء. وسيأتي ذلك في المبنيّات، إنْ شاء الله تعالى.

قال: **«المعرب: المركَّب... إلى آخره»**:

المركب- اصطلاحاً- هو مجموع شيئين إما لشيء واحد؛ كـ: «بعلبك». أو لإفادة/ نسبة كالجمل. وجزء المركّب ليس مركبًا، فـ«زيد» في «قام زيد» ليس مركَّبًا، بل المركبُ المجموعُ، وقيّد المعرب بذلك ليخرج نحو: ألف، باء، تاء، ثاء، وواحد، اثنان... اثنان؛ لأنهما عنده مبنيّات، والتحقيق: أنها مجرَّداتٌ عن الإعراب والبناء، ومهيَّأةٌ للإعراب إذا ضُمَّ إليهنّ ما تتمُّ به الجملة، ويدلُّ على ذلك أنه لم يُبْنَ على السكون من الأسماء والحروف ما قبل آخره حرف مدٍّ ولينٍ؛ فرًّا من اجتماع الساكنين، ولذلك قالوا: «أينَ» و«كيْفَ»،

فالرفع علَم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة. والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب؛ فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، جمع المؤنث

فدلَّ على أن السكون في مثل: «قاف» و«اثنانْ» ليس سكون بناء.

قوله: «**فالرفعُ عَلَمُ الفاعليَّة**»: **حسنٌ؛ وافقَ به سيبويه والمحقِّقين.**

وقوله: «وَأَنْواعه»:

أحسنُ من قول غيره: «وألقابه»؛ لأن اللقب قد يتعدد لمعنى واحد، بخلاف «الأنواع»؛ فإنها تدلُّ على اختلاف مدلولاتها، والأمر هنا كذلك؛ لاختلاف مدلول الرفع والنصب والجر.

قولهُ: «**فالرفعُ عَلَمُ الفاعِلِيَّةِ**»:

حقُّهُ: والملُحقُ بها؛ لأنَّ رفْعَ المبتدأ ليس بالفاعلية، بل لما أُسنْد إليه الخبرُ أشبهَ الفاعلَ في إسناد الفعل إليه وكذلك الخبر: لمّا كان ثاني جزءي جملة؛ أشْبَه الفاعل، فلما أشبهاهُ في ذلك أُلْحِقا به.

قال شيخُنا[١] الرفع: إعرابُ ما هو عمدة في الكلام، والنصبُ: إعراب ما هو فضْلةٌ فيه، والجرُّ: إعراب ما هو متردّدٌ بينهما، فإنّ نحو: «غلامُ زيد» إنْ كان فاعلاً فـ «زيد» عمدةٌ؛ لأنه تمام العمدة، وإنْ كان مفعولاً فـ «زيد» فضْلةٌ؛ لأنه تمام الفضلة.

قوله: «**والعاملُ: ما به يتقَوَّم.... إلى آخره**»:

قال شيخُنَا: الأسهل أن يُقال: العامل، ما به يحدث المعنى المُحْوِجُ/ للإعراب. وما قاله المصنفُ تعسُّفٌ، وإنْ كان صحيحاً.

قولُه: «**جمعُ المؤنّثِ السالم... إلى آخره**»:

---

(١) المراد بقوله: ((شيخنا)): الإمام محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني أبو عبد الله جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية. ولُد في جيّان بالأندلس (٦٠٠ هـ - ١٢٠٣م) وانتقل إلى دمشق فتُوفي فيها سنة (٦٧٢هـ- ١٢٧٤م). أشهر كتبه: "الألفية - ط".

السالم بالضمة والكسرة، غير المنصرف بالضمة والفتحة.

المعرب بالحروف

أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مالٍ، مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء.

الأوْلى: وما حُملَ عليه. وهو قسمان:

سماعي: كـ حسام وحسامات، وحمام وحمامات.

وقياسي: وهو نوعان: جمع مصغّر غير عاقل؛ كـ «دريهمات» و«كتيبات». وصفة جمع غير عاقل؛ كـ «أيّام معلومات» و«ثياب معدودات».

قلتُ: قوله: «فالمفردُ المنصرف والجمع المكسّر المنْصرف».

هذان لا يعمّان كلَّ ما يُعْرب بالحركات الثلاث. وليس؛ فإن «أحمركم» - ونحوه مما لم يكن منصرفًا قبل الإضافة- يُعْرَب معها بالحركات الثلاث. وليس من القسمين المذكورين تفريعاً على الصحيح أنّ الصرْف هو التنوين.

قلتُ: وكان تقديم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم أوْلى؛ لأنه مفرد والجمع فرعُه. وإطلاقُ الضمة والكسرة فيه، وإطلاق الضمة والفتحة فيما لا ينصرف غيرُ كافٍ في بيان ما هما له.

قوله: «**أخُوكَ وأبوكَ . . . إلى آخره**»:

لو قال: «إلى الياء» ؛ لأنها لا تكون إلا للمتكلم.

وقوله: «إلى [غير][1] ياء المتكلم».

أجود من قول غيره: «إلى المتكلم» ؛ لأن «أبانا» يرد عليه، سيما إذا كان المتكلم واحداً عظيماً. قال بعضهم: شرط إعرابها بالحروف: أن تكون مضافةً مفردةً غيرَ مصغّرةٍ.

ويجوز في «أب» و«أخ» و«ذي» أن تُجمع جمعَ سلامة، فتعرب بإعرابه؛

---

(١) كلمة "غير" ليست بالمخطوط، وأثباتها من الكافية، والسياق يقتضيها.

المثنى و(كلا) مضافاً إلى مضمرٍ، و(اثنان) بالألف والياء.

كقوله:

فلمَّا تسمَّعنَ أصواتَنا بكَيْنَ وفدَّيْنَنا بالأَبِينا[1]

والأظهَرُ أنّ قوله:

وأبي مالكَ ذو المَجازِ بِدارِ[2]

منه.

قلت: وأولُ البيتِ:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجازِ وقدْ أرى

ذو المجاز موضع بمنى كان لهم فيه سوق.

وجاء عن العربِ نحو: «كان أبوكَ صلحاء»، و«إنّ أبيك كرماء».

والمختار أن حركاتها الإعرابية محذوفة/ مقدرة، وأن حركات عيناتها تابعة لحركة الحرف، كالراء في «امرؤ» وشبهه. ولهذه الستة تفصيل، يُذكر- إنْ شاء الله تعالى- في موضعه في المجرورات.

قوله: «**المثَّى.... إلى آخره**»:

لم يذكر «كلتا» و«اثنتان»، وهما كذلك وذكْرُ المذكّر لا يدلّ؛ إذْ لا يلزم مساواة المذكرِ المؤنث حكْمًا.

قوله: «**مضافة[3] إلى مضْمَرٍ**»: صحيح؛ فلو أُضيفت إلى مُظهر؛ أُضيفتْ إلى المسميْن اللذْين هي لهما، وأعْربت إعرابَ المقصور، نحو: «كلا الزيْدَين صالحٌ»، و﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ (الكهف: من الآية٣٣). وقد جاء إضافتها إلى اسم الإشارة المفرد في قوله:

---

(١) البيت من المتقارب، وقائله زياد بن واصل السّلميّ، وهو في الكتاب لسيبويه (٢/ ١٠١)، والمقتضب للمبرد (٢/ ١٧٤)، والخصائص لابن جنّي (١/ ٣٤٦).

(٢) البيت من الكامل، وهو لمرج السَّلَميّ، كما في الخزانة (٢/ ٢٧٢)، ومغني اللبيب (٦٠٩).

(٣) الذي في الكافية "مضافاً".

....

إنَّ لِلْخَيْرِ ولِلشَّرِّ مَدًى وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقُبُلْ[(١)]

وإعراب المثنى المذكور جارٍ في المثنى المنقول إلى مفرد، كـ «البحريْن» اسم بلدة، و«كُتابَيْن» اسم موضع؛ قال:

دَعَتْنا بِكَهْفٍ مِنْ كُتَابَيْنِ دَعْوَةً[(٢)]

وجاء عنهم: «إنّ بلدنا البحران»، و«هذا عمل البحرين». وجاز في المثنى المقصود به التكثير والجمع؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (الملك: من الآية٤) معناه: كَرَّة بعد كَرَّة. ومن هذا المعنى: «لبيك» و«سعديْك» و«حنانيْك». وهذا المعنى تارة يأتي بلفظ التثنية كما ذكر، وتارة يأتي مفرداً مكرراً، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ (الفجر: ٢٢)، وتارة يأتي بلفظ العطف، كقوله:

لَوْ عُدَّ قَبرٌ كُنْتَ أكرَمَهُمْ مَتناً وأبعَدَهُمْ مِنْ مَنزِلِ الذَّامِ[(٣)]

ثم المثنى تارة، يكونان متفقي الاسم والمعنى، فيجوز تثنيتهما قياسا باتفاق؛ نحو: «ثوبان» و«زيدان»، وشبهه. وتارة يختلف اسمهما ومعناهما، فتثنيتهما بالتغليب سماعاً، كـ «القمرين» للشمس والقمر، و«العمريْن» لأبي بكر وعمر، و«الرجبيْن» لرجب وشعبان. وتارة يتحد اسمهما ويختلف معناهما؛ مثل: «عينان»، و«أبوان» إذا أريد الباصرة والذهب، والأب والأم. فالمختار جوازه، ومنهم من منعه.

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى، ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢)، والمقرب لابن عصفور (٤٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٣)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٢/ ٥٠).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عَلى عَجَلٍ والرَّكْبُ رهماء رائحُ

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك.

(٣) البيت من البسيط؛ وهو لعصام بن عبيد الزماني، أو لهمام الرقاشي. ينظر في: المقرب لابن عصفور (٧٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٥).

جمع المذكر السالم و(أولو) و(عشرون) وأخواتها بالواو والياء.

المعربَ تقديراً

التقدير فيما تعذر كـ: (عصا) و(غلامي) مطلقاً، أو استُثقل، كـ: (قاضٍ) رفعاً وجراً، ونحو (مسلمي) رفعاً، واللفظي فيما عداه.

قوله: «**جمع المذكر السالم. . . . إلى آخره**»:

تتمة شروطه مذكورة في موضعه، ولو قال: «وما حمل عليه» ؛ لكان أجود؛ ليدخل الجمع مع المسمى به مفرد؛ مثل: «علِّيُّون»، كقوله تعالى ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ (المطففين من الآية١٨ : ١٩)، وكذلك «الدارون»، و«قيسرون»، و«نصيبون»، و«صفون»؛ فإنه يعرب كذلك قياساً.

وكذلك غيره مما يذكر- إن شاء الله تعالى- في موضعه.

«وأولو»: جمع لمفرد على غير لفظه. وعشرون وثلاثون؛ اسم لهذه الأعداد الخاصة، وليس بجمع؛ إذ لو كان «ثلاثون» جمع «ثلاثة» ؛ لوجب أن يقال لـ «تسعة»، و«اثني عشر»، و«خمسة عشر»، وكذلك أبداً «ثلاثين»، ولا يقال باتفاق، وكذلك أربعون. . . . إلى تسعين.

قوله: «**التقدير فيما تعذر. . . إلى آخره**»: أما في المقصور فصحيح؛ لأن الألف ساكنة لا تقبل الحركة، فلو حُرِّكت لانقلبت همزة، كما قلبها همزة من قال: «دأَبة»؛ لاستثقال المدة قبل الحرف المضعَّف. وأما المضاف إلى الياء، فليس متعذراً؛ لإمكان ضم ما قبل الياء وفتحه، فالتحقيق أنه من باب ما استثقل، وكسرة ما قبل الياء كسرة إتباع، كما في راء «امرئ»، وشرطه أن لا يكون معتلا، ولا مثنى، ولا جمع مذكر سالم نصبا وجرا، ويقدر أيضاً في موضعين آخرين: أحدهما: المحرك حركة إتباع، مثل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة: من الآية٢)، الثاني: المحرك على الحكاية، مثل: «من زيداً؟» لمن قال: «أرأيت زيداً»، فإنهما معربان تقديرا، وليسا مبنيين.

الممنوع من الصرف

غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما؛ وهي:

عـدلٌ ووصْـفٌ وتـأنـيـثٌ ومـعـرفـةٌ وعـجْـمـة ثـمّ جـمـعٌ ثـمَّ تـركـيـبُ
والـنـونُ زائـدةٌ مـن قـبـلـهـا أَلِـفٌ ووزنُ فـعـلٍ وهـذا الـقـولُ تـقْـريـبُ

مثل: عمر وأحمر وطلحة وزينب وإبراهيم ومساجد ومعد يكرب وعمران وأحمد.

وحكمه: أن لا كسر ولا تنوين.

ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب؛ مثل: ﴿سَلَسِلَاْ وَأَغْلَلَاً﴾

قال: «**غيرُ المُنْصَرِفِ**».

قوله: «**منْ تسْع**»:

الأَوْلى: من عشرٍ، ويذكر ألف الإلحاق في المقصور؛ فإنها من الموانع أيضاً مع «أخرى»، مثل«أَرَطي»[1] مُعَرَّفة؛ فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق، لشبهها بألف التأنيث. وقولنا: (في المقصور)؛ لأن ألف الإلحاق في الممدود لا تكون للتأنيث، مثل «علباء» ؛ لأن «فعلاء»- بكسر الفاء والمد- لا يكون لمؤنث. والبيتان[2] لغيره.

قال: «**وحُكْمُه أَنْ لا كسْرَ ولا تَنْوِينَ**»:

الأَوْلَى: ولا تنوين صرف؛ فإن «عرفاتٍ» و«أذرعاتٍ»- وشبههما- مكسورة منونة وليست مصروفة؛ لأنه تنوين مقابلةٍ، وكذا «يرمي» لو سميتَ به رجلاً علماً، و«قاضٍ» لو سمَّيتَ به امرأةً علمًا؛ فإنه مكسور منون رفعًا وجرًا، وليس مصروفاً.

---

(١) علَم لنوع من أنواع الشجر، ثماره تشبه العُنَّابَ، واحدته: "أرطاة" يجمع على: "أرطيات"، و"آراط".

(٢) البيتان ذكرهما المصنف، وهما من البسيط. شرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٤).

(الإنسان: من الآية٤)، وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث.

فالعدْل خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً؛ كـ: (ثلاث) و(مثلث) و(أُخر)، و(جُمع).

قال: «**والعَدْل خروجه. . . . إلى آخره**»:

«العدْل» مصدر «عَدَلَ»؛ فإنْ عُدّي بنفسه فمعناه: «سَوَّى»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ (الانفطار: من الآية٧) فيمن خفَّف؛ أي: سَّواك. وإنْ عُدّيَ بـ «في» فمعناه: الإقساط، «عدل في حكمه» أي: أقسط. وإنْ عدّيَ بـ «عن» فمعناه: الميل، وهو المراد هنا.

وقوله: «خروجه عن صِيغَتِهِ الأصليّة»:

حقُّه أنْ يقول: خروجاً أو خروجًا مسموعًا أو خروجًا مطَّردًا؛ فإنَّ «ضرَّاب» و«ضروب» - وشبهه- معدول به عن صيغته الأصلية، وهي «ضارب» و«مضروب». فالخارج عن صيغته الأصلية ضربان: قياسي وغيره؛ فالأول: كما تقدّم نحو: «مقيم» وشبهه من المعْتل العْين، فهذا مصروف؛ لأن خروجه- لمّا كان مطردًا- صار كالأصل. والثاني: كـ «ثلاث» و«عمر» و«أخر». . . وشبهه.

قال: «كـ (ثُلاث)».

عدْلُ «ثُلاث» وأخواته من وجهين: أحدهما: تجريده عن التاء في المذكر والمؤنث/ ، وأصله ثبوتها فيه للمذكر؛ لأنه من باب العدد.

الثاني: أنّ معناه: ثلاثة ثلاثة، فعُلمَ أنه معدول عنهما. واتَّفق البصريون على جواز ثمانية أوجه فيه؛ وهي: «آحاد» و«موحد». . . . . إلى «رباع» و«مربع»، ومنعوا ما سواه. ونَقل الكوفيون عن العرب ثلاثة أوجه أخرى؛ وهي: «مخْمس» و«عشار» و«مَعْشر»؛ فمنهم من وقف عند المسموع، ومنهم من طرَّد القياس من «آحاد» و«موحد» إلى «عشار» و«معشر»، وقاسَ ما لم يُسمع على ما سُمِعَ.

«وأُخَر». جمع «أخرى»، وهي تأنيث «آخر»، و«آخر» مشبه بـ «أفعل»

أو تقديراً كـ: (عمر)، وباب (قطام) في بني تميم. الوصف: شرطه أن يكون وصفاً في الأصل فلا تضره الغلبة؛ فلذلك صرف (أربع) في: " مررتُ بنسوة أربعٍ "، وامتنع (أسود) و(أرقم) للحية، و(أدهم) للقيد، وضعف منع (أفعى) للحية و(أجدل) للصقر و(أخيل) لطائر.

التفضيل، وليس به؛ لأنه يقتضي التشريك. وقولك: «مررتُ بزيد ورجل آخر» لم يشتركا في التآخر. والمراد بـ «آخَرين» بفتح الخاء، لا المقابل لـ «آخرين» بكسرها؛ فإن الثاني مصروف وإن كانت الصيغة واحدة. ثم يجوز عدْل «أُخر» عما فيه الألف واللام؛ لأن قياس جمع «فُعْلى» أن يكون بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ (المدثر: من الآية٣٥)، وفي الحديث: «السّبْع الطُّوَل»[١]. له عن «أُخر»؛ لأن «أفعل» التفضيل والمشبه به إذا كان مؤنثه ويجوز عد «فعلى» ووُصِفَ به؛ فحقّه أن يكون مفرداً مذكراً؛ نحو: «مررت برجلٍ أحسنَ من زيدٍ»، و«بامرأةٍ أحسنَ من الزيديْنِ»، و«بامرأتين- أو بنساء - أحسنَ من الهندات»، فجمعه حينئذٍ عُدول عما يستحقه أصلهُ قياساً.

وأما «جُمَع» فمعدول عن «جمعاوات»؛ لأنه جمع «جمعاء»، ومذكر «جمعاء» - وهو «أجمع» - مجموع بالواو والنون، وما جُمِعَ مذكره بهما، فجمْعُ مؤنثِه بالألف والتاء، نحو: «مسلمون ومسلمات» وشبهه، وليس معدولاً عن «جمُعٍ» كـ «حُمْر» ولا عن جَمَاعي كـ «صحارى»، كما قد قيل. وقياس «جمعاء» على «حمراء» باطل؛ لأن «فعلاء» / إنما يُجمع على «فُعْل» إذا جمع مذكرها عليه، مثل: «حمراء- أحمر»، وجمعهما «حُمْر»، وقياسهم على «صحراء» باطل؛ لأن «صحراء» لا مذكر لها ولا جمع بالواو والنون. والمانع لصرف «جُمع» هو العدل والتعريف بالإضافة المنوية؛ كتعريف «أجمع» في

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٣٩٦). والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن باب "ومن سورة التوبة" (٥/ ٢٧٢)، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح. والنسائي؛ كتاب الافتتاح، باب: تأويل قول الله تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي(الحجر: من الآية٨٧)، (٢/ ١٣٩). والدرامي؛ كتاب فضائل القرآن، باب فضائل الأنعام والسور (٢/ ٤٥٣).

التأنيث بالتاء شرطه العلمية، والمعنوي كذلك. وشرط تحتم تأثيره: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة؛ فـ (هند) يجوز صرفه، و(زينب) و(سقر) و(ماه) و(جور) ممتنع؛ فإن سُمي به مذكر فشرطه الزيادة على ثلاثة فـ (قَدَم) منصرف، و(عقرب) ممتنع. المعرفة: شرطها أن تكون علمية. العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية، وتحرك الأوسط، أو زيادة عن الثلاثة، فـ (نوح) منصرف، و(شتر) و(إبراهيم) ممتنع.

قولك: «مررت بالقوم أجمعَ»؛ لأن التقدير: «أجمعهم»، فكذلك تقدير هذا: «جمعهن».

قال: «**التَّأنِيثُ بالتَّاء شرْطُهُ العَلَميَّةُ... إلى آخره**»:

الأَوْلَى: بالتاءَ المنقلبة هاءً في الوقف؛ فإن تاءَ «بنت» تاءُ تأنيث، نصَّ عليه سيبويه[1]، ولو سُمِّيَ به صُرِفَ به، وأصله: «بَنَوَة»، فحُذِفت الواو على غير قياس. قوله: «وشرطه تحتُّم تأثيره».

وذكر ثلاثة أشياء، وهناك شرط رابع، وهو النقل من المذكر إلى المؤنث كـ «زيد» و«فضل» لو سمّي به امرأة؛ لأن النقل ثقُل لمخالفته الأصل، فإذا ضُمَّ إلى مؤنث المعنى قوّاه، فتحتم منْع صرفه، ذكر ذلك سيبويه وغيره.

قال: «**المعْرِفة شرطها العلمية**»:

الأوْلى: أو بإضافة منوية لازمة الحذف؛ مثل: «أجمع» و«جمع»، وقلنا: «لازمة الحذف» احترازاً من مثل: «كل» و«بعض» ؛ فإن إضافتهما قد تُحذف وتُنوى، لكن ليس لزوماً، بل جوازاً.

قال في العجمة: «**أَوْ تحرّك الوسط**»:

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب: "سيبويه". إمام النحاة وأول من بسط علم النحو. ولد سنة (١٤٨هـ -٧٦٥م) في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنّف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" في النحو. ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها وهو شابٌّ سنة ١٨٠هـ.

لجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هَاء؛ كـ (مساجد) و(مصابيح)، وأما (فرزانة) فمنصرف، و(حضاجر) علما للضبع غير منصرف؛ لأنه منقول عن الجمع. و(سراويل) إذا لم يصرف- وهو الأكثر-

---

قيلَ: ليس في كلام العجم اسم ثلاثي متحرّك الوسط لمذكر.

قلتُ: قد وجد في اسم بلاد متعددة من بلاد العجَم؛ منها: «طُوس» و«أيك» و«بلْخ»، ثم لو وجدَ يتحتم منعه؛ لأن العجمة سبب ضعيف، فلم يقْوَ تأثيرُهُ مع تحرك الوسط، بخلاف التأنيث؛ فإنه سبب قويٌّ، فقويَ تأثيرهُ مع تحرُّكِ الوسَطِ، فتحتم منعه. و«شتر» لا يُعرف معناه، وقيل: / هو اسم امرأة، وقيل: اسم بلدة. والمانع له- حينئذٍ- التأنيث والعلمية.

وقوله: «فـ «**نوحٌ**» منصَرِفٌ»:

أجود من المفهوم من كلام الزمخشري والجرجاني[1] من جواز الأمرين؛ فإنه لم يسمع ولم ينقَلْ- قطُّ- إلا منصَرِفًا، ولو جاز منعُه لَسُمِعَ أو نُقل، ولو شاذًا.

قال: «الجَمْعُ شَرْطُهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ».

الأولى: «جموع التكسير»؛ فإن «أيا من» قد جمع على «أيا منون»، ونحو: «صواحب» على «صواحبات». ولو اقتصر على التمثيل بالوزنيْن لَكَفاه، لكنه قصد الإشارة إلى علة منع هذا الجمع، وكان القياس: منْع كل جمع، ولكنَّ صرْفهم لبعض الجموع- كـ «أسلحة» و«أفراس» - وذكْر «حضاجر»[2] جوابًا عن سؤال مقدرٍ لا حاجة إليه؛ بعد الإشارة إلى أن العلة هي الصيغة- وإنْ كانت لمفرد- بقولَه: صيغة منتهى الجموع.

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة. كان في أئمة اللغة من أهل "جرجان" (بين طبرستان وخراسان). له شِعر رقيق. من كتبه (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز)، و(الجمل) في النحو، و(العمدة) في تصريف الأفعال... وغيرها. توفي (٤٧١هـ-١٠٧٨م).

(٢) "حضاجر": اسمٌ للذكر والأنثى من الضباع.

فقد قيل: إنه أعجمي حُمل على مُوازِنِهِ، وقيل: عربي؛ (سروالة) تقديراً. وإذا صرف فلا إشكال ونحو (جَوارٍ) رفعاً وجرًّا، كـ (قاضٍ).

وأما «سرَاويل»: فلم يثبتْ صرفه عن العرب، ولم ينقله من يُعتمد عليه، فحكمه منع الصرف؛ لأنه أعجميٌّ حُمل على موازِنِه؛ لأن العلة: الصيغة، وقد وجدت. وعن رسول الله ﷺ: "لا يلبسِ المحرمُ قميصاً ولا سراويلَ"[(١)]، فلم يصرفه.

وقولهم: «عربيٌّ جمعُ (سروالة) تقديراً»: غير صحيح نقلاً ولا معنًى؛ أما نقلاً: فلأنه لم يُسمعْ عن العرب، وقد أُخِذَ على الأزهري[(٢)] نقلُهُ قولَ الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّومِ سِرْوَالَةٌ[(٣)]

وقيل: لعلّه نقله عن القرامطة الذين عاصروه، وليس مُحْتَجًّا بقولهم. وأما معنًى: فلأنه لم يُسمع إلا اسماً لهذه الآلة المفردة، ولا يصح أنْ يكون جمعًا لأبعاضها.

وقوله: «**وَنَحْوَ جَوَارٍ**».

ليس هذا الحكم مختصاً بنحو «جَوَارٍ» من الجموع؛ كـ «غواشٍ» و«جوِدٍ»، كما يوهمه ذكره ها هنا، بل هذا حكم كل اسم غير منصرف آخره ياء

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في القميص والسراويل (١/ ٥٦٦-٥٦٨) برقم (٣٦٦) بلفظ: "لا يلبس القميص ولا السراويل". ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة (٢/ ٨٣٤)، برقم (١١٧٧/ ٢) بلفظ: "لا يلبس المحرم القميص... ".

(٢) الأزهري هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري، زين الدين كان يُعرف بـ "الوقَّاد". نحوي، من أهل مصر، ولد بـ "جرجا" (من الصعيد)، ونشأ وعاش في القاهرة. وتوفي عائدًا من الحج قبل أن يدخلها. له: "المقدمة الأزهرية في علم العربية-ط"، و"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب-ط"، وغيرها. وانظر ترجمته في: الكواكب السائرة (١/ ١٨٨) والضوء اللامع (٣/ ١٧١).

(٣) البيت من المتقارب، وقائله مجهول، ينظر: المقتضب (٣/ ٣٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ١١٣)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (١٠٠) وشرح العيني (٤/ ٣٥٤).

التركيب شرطه: العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد؛ مثل (بعلبك).

الألف والنون، إن كانا في اسم فشرطه العَلَمِيَّة كـ (عمران)، أو في صفة فانتفاء (فعلانة) وقيل: وجود (فعلى)، ومن ثم اختلف في (رحمن)

قبلها/ كسرة؛ كـ «يرمي» لو سميّت به رجلاً، و«قاضٍ» لو سميت به امرأةً، والأولى أن يقال: كل اسم غير منصرف آخره ياء قبلها كسرة؛ تُحذف ياؤه ويُنوَّن رفعًا وجرّاً ويثبت مفتوحة بغير تنوين نصباً.

قلتُ: وقوله: مثل: «قاضٍ»: أي: في الصورة؛ لأن التنوين في «قاضٍ» تنوين صرف، والتنوين ها هنا عِوَضٌ عن الياء الملتزم حذفها، ولذلك لم يجمع بينهما، وليس تنوين صرْفٍ؛ لأنك تقول: «جاءني جوارٍ» بالكسر رفعاً، فعُلِم أن الياء مرادة، وإلا قيل: «جوارٌ» قال: «الألف والنون: إنْ [كانا في اسم][1] فشرطُهُ العلميةُ».

الأولى: ولزوم النون [و][2] الألف؛ احترازاً من التثنية المسمَّى بها؛ مثل: «نجران»[3].

وقوله: «**فانتفاء (فَعْلانة)**»:

أي: عند الأكثر؛ فإن بني أسد يُطلقون «فعلانة» على كل ما له «فعلى»، ولا يعكسون، فلا يطلقون «فعلى» على كل ما له «فعلانة». وقد جمع شيخنا ما جاء من الصفات على «فعلان» ومؤنثه «فعلانة» - فما عداه فاحكمْ عليه بنفيها- وهو:

أَجِــزْ فَـعْــلَـى لِـفَـعْــلانَــا ... إِذَا اسْـتَـثْـنَـيْـتَ حَـبْـلانَــا

وَدَخْــنَــانــا وَسَــخْــنَــانَــا ... وَسَــيْــفَــانــا وَضَــحْــيَــانــا

---

(١) في الأصل (المخطوط): "كان اسماً"، وما أثبتناه من الكافية، وهو الصواب.

(٢) ما بين معقوفتين غير موجود بالأصل.

(٣) "نجران": اسم لبلدة تقع في اليمن.

دون (سكران) و(ندمان).

وَضَـوْجَـانَـا وَعِـلّانَـا وَقَـشْـوَانَـا وَمـصَّـانَـا
وَمـوْتَـانَـا وَنَـدْمَـانَـا وأَتْـبِـعْـهُـنَّ نَـصْـرَانَـا(١)

فالحبلان: العظيم البطن، وكذا الحبلانة. والدخنان: اليوم المظلم، وكذا الليلة الدخنانة. ويوم سخنان وليلة سخنانة: شديدة الحرِّ. ورجل سيفان: أي: طويل، وكذا سيفانه. والضحيان: يوم لا غيم فيه، وكذا ليلة ضحيانة. والضوجان: الدابة اليابسة الظهر، وكذا ضوجانة. والعلان: الكثير النسيان، وكذا علانة. والقشوان: الدقيق الساقين، وكذا قشوانه. ومصان: اللئيم، وكذا مصانة. وموتان: البليد، الميت القلب، وكذلك موتانة. ونصران: واحد النصارى، والياء فيه مزيدة في قولك: «نصراني». وندمان: المنادم، وكذلك ندمانة، فإنْ كان مشتقًّا من الندم فمؤنثه: «نَدْمَى» لا «ندمانة».

وقوله: «**اخْتُلِفَ في (رَحْمَن)**»:

لم يمثِّل به أحد، ولا ينبغي التمثيل به؛ فإنه اسم علَم بالغلبة لله تعالى مختصٌّ به، وما كان كذلك لم يُجرد من «ال»، ولم يُسمع مجردًا عنها إلا في النداء قليلاً؛ مثل: «رحمنَ الدنيا ورحيمَ الآخرة»(٢).

وقد أخُذ على الشاطبي -رحمه الله- قوله:

"تَـبَـارَكَ رحْـمَـانَـا"(٣)

---

(١) زاد الشيخ المرادي بيتاً على هذه الأبيات، وهو قوله:
وزِدْ فـيـهِـنَّ خـمـصـانـاً عـلـى لُـغـةٍ وَأَلْـيَـانَـا

(٢) الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه؛ كتاب الدعاء، باب: دعاء قضاء الدين (١/ ٥١٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الدعاء، باب: ما كان النبي ﷺ يعظمه من الدعاء (٧/ ١٤١). وأورده.

(٣) ينظر: متن القصيدة الموسومة بـ "الشاطبية" أو "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع"، وهو أول بيت فيها وتمامه:
بدأتُ ببسم الله في النظْمِ أوّلا تبارك رحمانًا رحيمًا وموئِلا

وزن الفعل: شرطه أن يختص بالفعل كـ (شمر) و(ضرب)، أو يكون في أوله زيادة كزيادة غير قابل للتاء ومن ثم امتنع (أحمر)، وانصرف (يعمل). وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف لما تبين من أنها لا تجامع

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة لله تعالى. وقول اليمامي[(١)]:

وأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا

أراد: لا زلتِ ذا رحمةٍ، ولم يُرِد الاسم بالغلبة، والله أعلم. والجودُ: التمثيل بغيره مما لا مؤنَّث له، كـ «لَحيان» لَلكثِّ اللحية، و«ثريان» للمكان الكثير النزي.

قال: **«وَزْنُ الفعْلِ.... إلى آخره»**:

الوزن المختص بالفعل ما لم يُستعمَل اسماً في النكرات، وإنما قلنا: «في النكرات» ؛ لأنه قد يُسمى به في الأعلام؛ مثل: «شمر» و«عثر» اسم مكان، لكن النكراتِ هي الأصل.

وقوله: **«كَزِيادتَه»**:

الظاهر أنه أراد كزيادة الفعل المضارع. ويرد عليه ما يشبه الزيادة في أول فعل الأمر؛ مثل: "إصبع" لو سمي به، فإنه لا ينصرف؛ لأنه على وزن «افْعَلْ» في الأمر. ومعنى قولهم: «أو غالباً غلبة» أن يكون فعلاً أو معنى فعْلٍ، فلا يرد عليهم «أفعل» التفضيل وكثرته؛ لأن فيه معنى الفعل ولذلك عمِلَ.

وقوله: **«غَيْر قابِلٍ للتَّاءِ»**:

أي: إذا كان نكرة؛ فإنّ «إذْخر» قابل للتاء، ولو سميتَ به منعتَه؛ لزنة فعْل الأمر.

وقوله: **«وانْصَرَفَ (يعْملٌ)»**:

---

(١) هو: محمد بن جعفر بن نمير بن عبد العزيز الحنفي، من بني حنيفة، ثم العامري من بني الأسلع، أبو علي اليمامي، شاعر وراوية وأديب من أهل اليمامة بنجد، تُوفي سنة (٢٨٠هـ-٨٩٣م).
وهو في تفسير الآلوسي (١/ ٥٩).
والبيت: عجز بيت من البسيط، وصدره:
سمدتَ بالمجد يا ابن الأكرمين أبا

مؤثرة- إلا ما هي شرط فيه- إلا العدل، ووزن الفعل، وهما متضادتان إلا أحدهما، فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد. وخالف سيبويه

لم ينقل سيبويه: «جَمَلٌ يعمَلٌ»، وإنما «ناقةٌ يعملةٌ». و«يعملات»: جمع «يعملة»، و«يعمل»: اسم جمع، واحده: «يعملة»، وليس مذكر «يعملة» كما قيل. وقد يجمع «يعملة» على «يعامل»؛ كـ «أنملة» و«أنامل».

قال: «**فإذا نُكِّرَ بَقِي بلا سَبَبٍ وَاحِدٍ**»:

يحتمل وجهين:

أحدهما: بقي بلا سببٍ، لزوال السبب بزوال شرْطه، كـ «طلحة» و«إبراهيم» نكرة. أو على سبب، كـ «عمر» وكـ «حذام»، عند تميم، لبقاء الْعَدْل.

الثاني: بلا سبب؛ لزوال حكم السببين بزوال أحدهما، والأول أصحُّ.

قال: «**وخَالَفَ سيبويه الأخفش**..... إلى آخره»:

جعْلُ «سيبويه» فاعلاً مع تقدمه تساهلٌ، وما نُسِب إلى الأخفش[1] كان مذهباً له ثم رجع عنه في كتبه المبسوطة، والحجة لسيبويه: النقل والمعنى؛ أما النقل: فروى أبو زيد الأنصاري[2] عن العرب: «أعرف منهم عشرين أحمرَ»

---

(١) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب، من أهل "بلخ"، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً؛ منها: "تفسير معاني القرآن"، و"شرح أبيات المعاني" و"الاشتقاق"، و"معاني الشعر"، و"كتاب الملوك"، و"القوافي". وزاد في العروض بحر الخبب، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشرَ، فأصبحت ستة عشرَ. وتوفي سنة (٢١٥هـ - ٨٣٠ م). ولقب الأخفش" إذا أُطلِقَ فإنما يراد به أبو الحسن سعيد ابن مسعدة.

(٢) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك بن حرام، أو (حزام) الأنصاري... من النحاة البصريين، من الطبقة الثالثة، توفي بالبصرة سنة (٢٥٠هـ) وله أربع وتسعون سنة، أحد أئمة الأدب واللغة، وكان يرى رأي القدرية. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: "كان سيبويه إذا قال: "سمعت الثقة" عنى أبا زيد. من تصانيفه: "الهمزة"، و"لغات القرآن"، و"المطر"، و"المياه"، و"الهشاشة والبشاشة".

الأخفش في مثل (أحمر) علمًا إذا نُكِّر اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير ولا يلزمه باب "حاتم"؛ لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد. وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجرُّ بالكسر.

المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية.

غير مصروف، وأيضاً منْع «أدهم» و«أسود» للقيد وإن كان من فضة، وأما المعنى: فلأن الأمر العارض مع بقاء الجنسية لا يغير الأصل، ولذلك لو وصفت بالاسم في قولك: «مررتُ برجلٍ أرنبٍ ضعَفْاً» صرفتَ «أرنباً»، ولم تؤثر الصفة شيئاً؛ لأنها عارضة، وكذلك: «مررتُ بنسوةٍ أربع».

وقولنا: «**مع بقاء الجنسية**»: احترازاً من مثل: "شمر" و"ضرب" إذا سُمي به فإنه يمتنع؛ لأن الجنسية ليست باقية وهي الفعلية، وإلا كان مبنيًّا.

وقوله: «**وَلا يَرِدُ عَلَيْهِ بابُ «حاتم».... إلى آخره**»:

لا يلزم من لمح الصفة اعتبارها شائعة حتى يلزم اعتبار متضادين، ومعتَمَدُ العربية: السماع لا العلل العقلية.

قال: «**وجميعُ البابِ.... إلى آخره**».

المختار أن الصرفَ: التنوينُ، والجر تابع له، والاسم الثقيل لا يحتمله؛ لأنه زيادة عليه، ولذلك لم يدخل الفعل لثقله، ودخل الاسم لخفته واحتمال الزيادة عليه، فإذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر بالكسرة، ولا نقول: انصرف إلا إذا كانت الألف واللام تسلب عنه أحد الموانع كـ "الأحمد" مثلاً في قولك: «أقامَ الأحمد الأول أم الأحمد الثاني؟»؛ فإنّ الألف واللام أزالت عنه العلمية التي كانت إحدى العلتين، فصحّ أنْ يُقال: مصروف.

«**ما اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفاعِلِيَّة**»:

فيه تعريف الشيء بنفسه؛ لأنه أولاً جعل الرفع علم الفاعلية، فكأنه قال:

الفاعل

فمنه: الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به؛ مثل: "قام زيد" و"زيد قائمٌ أبوه". والأصل أن يلي فعله فلذلك جاز: "ضرب غلامه زيد" وامتنع "ضرب غلامه زيداً".

المرفوع ما اشتمل على الرفع، ثم فيه دور[1] لأنه أولاً جعل الرفع علمًا على الفاعلية لتعرف هي بها، ثم ها هنا عرَّف الرفع بها، ثم العبارة مُؤْذِنةٌ بأنّ الفاعل هو الأصل في الرفع وما عداه تابع له، وليس ذلك مذهب سيبويه، ولذلك قدم المبتدأ في كتابه، والأوْلى: الرفعُ علم ما كان عمدة في الكلام؛ فيدخل فيه الفاعل والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة.

وقوله: «**أَوْ شِبْهُهُ**»:

أي: مثل: «زيد قائم أبوه»، لكن لا يدخل فيه الجار والمجرور والظرف، مثل قولهم: «مررتُ برجلٍ في يده صقر»؛ نص المحققون على أن «صقراً» فاعل، ولم يتقدم فعْل ولا شبهه في اللفظ، والأوْلى: أو معناه، أو ما يقوم مقامه.

ولو قيل: على نفسه، أو صيغته الأصلية؛ كان أجود؛ من على جهة قيامه في الفهم.

قال: «والأصلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَه.... إلى آخره»:

الأولى: أن يليَ عامله؛ ليدخل الفعل وغيره.

وقوله: «**وَمِن ثَمَّ جازَ.... وَامْتَنَعَ...**»:

الأوْلى: «ومن ثم قَويَ..... وضعُف»؛ لأن الثاني جائز وإنْ كان ضعيفاً، وعلته: اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل والمفعول معاً؛ فكما جاز رجوع الضمير إلى الفاعل المتعقل من الفعل، جاز رجوعه إلى المفعول المتعقل منه أيضاً.

---

(١) الدور: توقف الشيء على ما لا يتوقف عليه. التعريفات للجرجاني: (٦٢).

وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة أو كان مضمراً متصلاً أو وقع

وقد ورد لذلك شواهد كثيرة؛ منها:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغيلانِ عن كِبَرِ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[١]

ومنه:

ومحمد بذلي لهُ مُعتف كَمَا ذَمَّ مَنْ [يعتقبه][٢] اللئيمَا[٣]

ومنه:

كسَا مَجْدُهُ ذا المجْدِ أثوابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدى فِي ذُرَى الْمَجْدِ[٤]

ومنه:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ[٥]

وقولهم: تقديره: «جزى ربّ الجزاء»؛ غير صحيح؛ إذ ليس هناك ما يرجع الضمير إليه.

وقوله: «**أو كان ضَميرًا[٦] متَّصلاً**»:

ظاهرُ. وهذا مكان التنبيه على المواضع التي يجوز جعْل الفاعل فيها منفصلاً، وهي خمسة:

الأول: إذا قصد حصْره؛ نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنا»؛ لأن كل جملة قُصِدَ حصْرُ جزئها، وجب تأخيره. وقد جاء على خلاف ذلك قول الشاعر:

مَا عَابَ إلّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا لَحَا قَطُّ إلّا جُبَّا بَطَلَا[٧]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، وينظر في: أمالي ابن الشجري (١/ ١٠١)، وشرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٤٩٥)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/ ٦٦٩).

(٢) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

(٣) البيت من المتقارب ولا يُعرف له قائل.

(٤) البيت من الطويل، وقائله، مجهول، وهو في مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٩٦، ٤٩٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، أو للنابغة، أو لعبد الله بن همارق. ينظر في: الجمل للزجاجي (١٣١)، والأغاني (١١/ ١١١)، والخصائص لابن جني (١/ ٢٩٤).

(٦) قوله: "ضميراً" هو في متن الكافية: "مضمراً".

(٧) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ٤٩٠)، =

مفعوله بعد "إلا" أو معناها؛ وجب تقديمه وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد "إلا" أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل به، وجب تأخيره، وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً؛ في مثل: "زيدٌ" لمن قال: "مَنْ قام؟" و:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة

ووجوبًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: من الآية٦) وقد يُحذفانِ معاً في مثل: "نَعَم" لمن قال: " أقامَ زيدٌ؟".

فقدم الفاعل مع قصدْ حصره.

الثاني: إذا كان عامله صفة جرتْ على غير مَنْ هي له؛ مثل: "زيد هندٌ ضارِبُها هو".

الثالث: إذا دخلت عليه اللام الفارقة؛ مثل: «إنْ أكرمك لأنا». ومنه قولهم: «إنْ يَزِينكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَ».

الرابع: إذا كان العامل مصدراً مضافاً إلى المفعول؛ مثل: «أعْجَبَني ضَرْبُ زيدٍ أنتَ».

الخامس: أنْ يكون فاعلاً في باب التنازع، على مذهب الفراء[١].

وقوله: «[وإذا][٢] **اتَّصَلَ بِهِ ضَميرُ مَفْعُولٍ...**».

على ما تقدم في «ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً».

وقوله: «**كقولك: (زيد) لمن قال: (مَنْ قامَ؟)**».

= والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٦١)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٧).

(١) هو أبو زكرياء، يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، مولى بني أسد، أو بني منقر، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب؛ كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ولُد بالكوفة (١٤٤هـ-٧٦١م)، وانتقل إلى بغداد. وكانت وفاته بطريق مكَّةَ سنة (٢٠٧هـ-٨٢٢م).

(٢) ما بين المعقوفتين في الأصل: "وإنْ"، والمثبت من الكافية.

التنازع

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون في الفاعلية؛ مثل: "ضربني وأكرمني زيدٌ"، وفي المفعولية؛ مثل: " ضربتُ وأكرمتُ زيداً". وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين، ويختار البصريون إعمال الأول، فإنْ أعملتَ الثاني أضمرتَ الفاعلَ في الأول على وفق الظاهر دون الحذف؛ خلافاً للكسائي وجاز خلافاً للفراء وحذفتَ المفعول إن استغنى عنه، وإلا

إنما قدّرناه فاعلاً لا مبتدأ- مع احتماله- جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها؛ قال الله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (يس: من الآية٧٨: ٧٩)، ومثله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: من الآية٩)، ومثله: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ (المائدة: من الآية٤)، فلما أتى بالجمل الفعلية مع فوات مشاكَلَة جمل السؤال، عُلِمَ أن تقدير الفعل أولاً أوْلى.

قال: «**وَإِذَا تَنَازَعَ الفعْلانِ**»:

الأولى: العاملان؛ إذ قد يتنازع الاسمان؛ نحو: «رأيْتُ ضاربًا ومُكْرِمًا زيدًا». والاسم والفعل؛ مثل: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ (الحاقة: من الآية١٩). ولا يُتَنَازَع في مضمرٍ؛ فلا حاجة إلى «ظاهر».

قلتُ: قوله: «**مختلفَيْن**»:

لم يظهر لي: ممَّ احترز به؟ ولم يتّفق سؤال شيخنا عنه، لكن يحتمل أن يحترز به من نحو: «ضَارَبَ» وغيره من صيَغ المفاعلة؛ فإنهما لا يقعان مختلفين، مع أنه للفاعلية والمفعولية بصيغته، ويجوز أنْ يحترز به عن مثْلِ: «قامَ وضُرِبَ زيدٌ».

وقوله: «**أَضمرْتَ الفاعلَ في الأوَّل**»:

الأولى: أضمرت المرفوعَ؛ لِيَعمَّ مثلَ: «ضُرِبَ وأكرمتُ زيداً».

وقوله: «**وَجَازَ خِلافًا للفرَّاءِ**»:

استغنى عنه، وإلا أظهرتَ، وإن أعملتَ الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أن يمنع مانع فتظهر. وقول امرئ القيس:

كفاني ولمْ أطلب قليلٌ منَ المالِ

الأولى: إلا إذا ذُكِر المرفوع آخراً؛ فإنّ الفراء يجيزها؛ مثل: «ضربني وأكرمتُ زيداً هو».

وقوله: «**وإلا أُظهرَ**»:

لا يلزم إظهاره، بل يجوز إضماره؛ مثل: «حسبَني وحسبتُ زيداً منطلقاً إياه».

وقوله في إعْمالِ/ الأولِ: «أَضْمَرْتَ الفاعِلَ»: الأولى: المرفوع؛ كما تقدم.

وقوله: «**إلا أَنْ يَمنَعَ مانِعٌ**»:

أي: من رجوع ضمير مفرد على مثنى أو مجموع أو بالعكس؛ فلا يجوز في مثل: «حَسِبَني إيّاهُ وحسِبْتُهما مُنْطَلِقَيْنَ الزيدانَ»، بل يجب إظهاره، فتقول: «زيد حَسِبَني وحسِبْتُهما مُنْطَلِقَيْن الزيدانَ منْطَلِقاً».

وقوله: «**وَقَوْلُ امْرِئِ القَيْس......**»[1]. لَيْسِ مِنْهُ؛ لِفَسَادِ المَعْنى.

لا يمشي؛ على قول مَن جعَلَ الواو في قوله: «**وَلَمْ أَطْلُبْ**» واو الحال، فكأنه قال: كفاني قليلٌ منَ المالِ غيرَ طالبِه. قاله الفارسي[2]. والحق أنهما لم

---

(١) يريد قوله:

فلو أنّ ما أَسْعَى لأدْنى معيشَةٍ كَفاني وَلَمْ أَطْلبْ قليلٌ منَ المالِ

وهو من الطويل؛ يُنظر: الكتاب (١/ ٧٩)، والمقتضب (٤/ ٧٦)، والإيضاح (٦٧)، والمقتصد، والخصائص (٢/ ٣٨٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٥٢)، وشرحها لابن السيرافي (١/ ٣٨)، والإفصاح(٣١٣)، والإنصاف (١/ ٨٤)، وشرح الأشموني (١/ ٣٥١)، وشرح العيني(٣/ ٣٥)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٨).

(٢) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية. وُلِدَ في "فسا" من أعمال فارس سنة (٢٨٨هـ-٩٠٠ م)، ودخل بغداد سنة (٣٠٧هـ) وتجول في كثير من البلدان، ووفد حلب سنة (٣٤١هـ) فأقام مدة عند سيف الدولة ثم عاد إلى =

ليس منه لفساد المعنى.

مَفْعُولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ

كل مفعول حذف فاعله، وأُقيم هو مقامه، وشرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) أو (يُفْعَل). ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت) ولا الثالث من باب (أعلمت) والمفعول له والمفعول معه كذلك. وإذا وجد المفعول به تعين له، تقول: "ضُرب زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا

يُوجَّها إلى واحدٍ؛ بدليل:

ولـكـنَّـمـا أسْـعـى لِـمـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ ...

قال: «**مفعول ما لم يُسمَّ فاعله**»:

الأَوْلَى: النائب عن الفاعل؛ لأن الثاني من باب «علمت»، وهو والثالث من باب «أعلمت»، إذا أقمت أحد المفاعيل مقام الفاعل منصوبات وهن مفاعيل ما لم يُسمّ فاعله، سيما على مذهب من فرَّق بينهما.

وقوله: «**وَلا يَقَعُ المَفْعُولُ الثَّاني......... إلى آخره**».

المختار جوازه إنْ لم يكن لَبْسٌ؛ مثل: «عُلِمَ زيداً صالحٌ» و«أُعْلِمَ عَمْراً صالحٌ». والمفعول له كذلك؛ لأنه يلبس بالمفعول به؛ مثل: «قُصِدَ ابْتِغاءُ الخيرِ». ونُقِلَ عن الأخفش جوازه، وهو ضعيف؛ لأن الفاعل لا يصلح علةً للفعل، فكذلك ما ينوب عنه. والمفعول معه كذلك؛ لأنه يلزم العطف، ولا معطوف عليه.

وقوله: «**وَإذا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ**»:

كُلٌّ يتعين؛ بل هو أولى؛ لاشتراك المفاعيل كلها في الفضلية، ويجوز أنْ

= فارس فصحب عضد الدولة بن بويه، وعلمه النحو، وصنف له كتاب "الايضاح" في قواعد العربية، ثم رحل إلى بغداد، فأقام بها إلى أن تُوفي بها سنة (٣٧٧هـ-٩٨٧م). وكان متهماً بالاعتزال.

شديداً في داره"، فتعين (زيد)، فإن لم يكن فالجميع سواء، والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني.

المبتدأ والخبر

ومنها: المبتدأ والخبر؛ فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل

يُقام غيرُه مقامَ الفاعل، ومنه قراءة أبي جعفر القعقاع[١]: «لَيُجْزَى/ ﴿قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (سورة الجاثية، الآية١٤»)، فنصب المفعول به، وأقام الجارَّ والمجرور مقامَ الفاعل، وهو مذهب الأخفش والكوفيين. قال شيخنا: وبه أقول.

قَالَ: «**المُبْتَدَأ**»:

«بَدَأَ» - مهموز-: أي: شرعَ. و«بَدَا» بغير همز: أي: ظهر. و«أَبْدَأْتُهُ» بالهمز: أي: أشرعته. و«أَبْدَأْتُهُ» بالياء؛ أي: أظهرته، وقد جاء الأول بترْك الهمْز في لغة الأنصار؛ قال شاعرهم:

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا[٢]

أما الثاني فليس إلا ترْك الهمز.

وقوله: «**الاسْم**».

لو أسقط «الاسم» لكان أولى، ليدخل فيه نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: من الآية١٨٤)، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: من الآية٦)، إذا جعلنا «سواء» خبراً.

قلتُ: فـ «المجرَّد» لا بدَّ أنْ يكون صفة لشيء، فلابد من الاسم؛ إما ظاهرًا أو مقدَّرًا. والله أعلم.

---

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر، أحد القراء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة. تُوفي في المدينة (١٣٢هـ-٧٥٠م).

(٢) البيت من الرجز؛ وهو للصحابي الشاعر عبد الله بن رواحة الأنصاري ا، والبيت في الدرر اللوامع (٢/ ١١٥).

اللفظية مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر؛ مثل: "زيد قائم" و"ما قائم الزيدان" و"أقائم الزيدان؟" فإن طابقت مفرداً جاز الأمران.

والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة.

قلتُ: فالمجرَّد صفة لاسم قطعاً، فاسم لابد منه ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ (البقرة: الآية ١٨٤) مقدر باسم أيضاً، فلا يرد السؤال.

قوله: «**عَنِ العَواملِ اللفْظِيَّة**»:

الأولى: غير الزائدة؛ ليدخل ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ (فاطر: من الآية٣)، و﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ (الأعراف: من الآية٥٩)، و«بحسبك زيد» ؛ فإنها مُبْتَدَآتٌ وليست مجردة عن العوامل اللفظية؛ لكنها زائدة.

وقوله: «**وَالصِّفَة الواقعة**»: **زاد بها على المفصل وأجاد.**

قوله: «**وَأَلِف الاستفهامِ**»:

الأولى: وأداة الاستفهام؛ ليدخل نحو «هل قائمٌ الزيدان؟» و«مَنْ مضروبٌ أبواه؟»، و«كيف - أو متى- منطلقٌ الزيدان؟» وشبهه.

وقوله: «**رافعة لِظاهرٍ**»:

وقد تكون رافعة لمضمر؛ مثل: «أقائمٌ أنتما؟»، والأولى: لظاهر مستغنى به؛ ليخرج نحو: «أقائمٌ أبواه زيد؟»؛ فإن «زيداً» هو/ المبتدأ، و«أقائمٌ أبواه» اسم فاعل ومرفوعة، وهو خبر مقدم.

وقوله: «**فَإِن طَابَقَتْ مُفْرَدًا**»:

ليس شرطاً، بل ما يفرد للمثنى، والمجموع مثله في جواز الأمرين؛ مثل: «أجُنُبٌ الزيدان»، و«أجنُبٌ الزيدون».

قال: «**والخبرُ هو المجرد**»:

الأولى: من غير الزائدة؛ ليدخل: «ما زيدٌ بقائمٍ» في لغة تميم ؛ فإنّ «بقائمٍ» عندهم خبر المبتدأ. ثم التحقيق أنه ليس مجرداً، وهو مذهب سيبويه؛

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثم جاز: "في داره زيدٌ"، وامتنع: "صاحبها في الدار".

لأن المبتدأ عنده عاملٌ في الخبر، لأن الفعل أقوى في العمل من الابتداء ولا يعمل في مرفوعين؛ فابتداء- وهو عامل ضعيف- أولى أن لا يعمل في مرفوعين، ولا يصح أن يكون الخبر عاملاً في المبتدأ، كما قال بعضهم؛ لأنه إذا كان مشتقا رفع ظاهراً أو مضمراً، «زيدٌ قائمٌ أبوه»، فيلزم أن يكون عاملاً في مرفوعين: فاعله والمبتدأ، وهذا لا يصح؛ لأنه أضعف من الفعل، فأولى أن لا يعمل ذلك. لا يقال: يجعل: «قائم أبوه» مبتدأ مؤخراً، و«قائم» خبره، والجملة خبر المبتدأ؛ لأنك تقول: «رأيت زيداً قائماً أبوه»، فعُلم أن «أبوه» فاعل «قائماً» مرتفع به، فلا يصلح أن يرفع غيره. أما الخبر الجامد فلا يحتمل الضمير؛ خلافا لبعض الكوفيين [لنا][1] لا يصلح أن يكون عاملاً، فلا يحتمل ضميراً، بخلاف المشتق.

وقوله: «**المسنَد بِهِ**»:

لا حاجة إلى «به». فإن قيل: يكون الاستغناء به. قلنا: هذا موجود في المسند إليه، وكذلك سيبويه: هذا باب المسند والمسند إليه.

وقوله: «**المُغايِر للصِّفة المذكورة**»:

أي: «أقائمٌ الزيدانِ؟» لأَنَّه مجرد مسند وليس خبراً.

قال: «والأَصْلُ في المبتدأ: التقديمُ.... إلى آخره».

إن قيل: حقُّه التأخير؛ لأنه مسند إليه كالفاعل.

فجوابه: أنه عامل في الخبر، فحقُّه التقديم كالفعل، ووجوب تأخيره في بعض المواضع لعارضٍ.

(١) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

مسوغات الابتداء بالنكرة

وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما؛ مثل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة: من الآية٢٢١)، و"أرجل في الدار أم امرأة؟"، و"ما أحد خير منك" و"شر أهر ذا ناب" و" في الدار رجل"، و"سلام عليك".

قال: «**وقد يكونُ المبتدأُ نكِرةً.......... إلى آخره**»:

قوله: «**أرجلٌ في الدار أمِ امرأةٌ؟**»:

ليس مجموعُ الاستفهام والعطف شرطاً في تصحيح المسألة، بل أحدهما كافٍ في تصحيحها، فمثل: «أرجلٌ في الدار؟» صحيح، وكذلك «رجل وامرأة في الدار» صحيح أيضاً؛ قال الله تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ (محمد: من الآية٢١)، فـ«طاعة» مبتدأ صحَّح الابتداءَ به العطفُ عليه، وليس الاستفهام المصحح أيضاً مختصًّا بالهمزة، فلو قلتَ: «هل رجل في الدار؟» صحَّ.

ومسِّوغ الابتداء بهذه النكرة أنَّ الاستفهام- في الأصل- عمَّ يُجهَل، فالابتداء بالنكرة موافق لمعنى الجملة الاستفهامية، بخلاف الخبر؛ فإنه في الأصل عمّا يعلمه المخبر، فوجب تعريف المخبر عنه لموافقة معنى الجملة.

و«ما أحدُ خيرُ منكَ» مسوِّغ الابتداء بها أن «ما» تفيد عموماً في نكرة هي في سياقها فأشبهت الألف واللام المفيدة للاستغراق، والألف واللام مصحّحة، فكذلك «ما» و«بل» أولى؛ لأنها تحتمل غيره، و«تيك» تحتمل العهد.

(مسألة)

لو قلتَ: «مؤمنٌ خيرٌ من زيدٍ» صحٌّ؛ لأن «مؤمنا» صفة لنكرة تزيد على معناها وتخصّصها بها، فصحّ الابتداء بها، ولو قلت: «واحدٌ خيرُ من عَمرو» لم يصحّ لأن «واحداً» لم يُفدْ غير ما تفيده «رجل» ولم يخصصه، فلا يجوز الابتداء به.

وقوله: «**في داره رجل**»:

الخبر يكون جملة

والخبر قد يكون جملة؛ مثل: "زيد أبوه قائم"، و"زيد مقام أبوه"،

مسوغ الابتداء بها: الأمنُ من كوْن الجار والمجرور صفة تتقدمها، فلما بطل كونهما صفةَ تعيَّن كونهما خبراً، فتعين كوْن ما بعدهما مبتدأ.

(فَصْلٌ)

وهناك مواضع يجوز الابتداء فيها بالنكرة غير ما ذكر:

الأول: النكرة في جواب سؤال؛ كقولك: «درهمٌ عندي»، لمن قال لك: «هل عندك درهمٌ؟»؛ للعلم به بقرينة السؤال.

الثاني: النكرة بعد واو الحال؛ كقولك: «قعدتُ ورجلٌ واقفُ»، ومنه الحديث: «دخل رسولُ اللهِ ﷺ وبرمةٌ على النار....»[١] الحديث. ومنه قول الشاعر:

سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاكَ أَخْفَى نُورُهُ كُلَّ شَارِقِ[٢]

الثالث: النكرة إذا أُضيفت إلى نكرة؛ كقوله ﷺ " خمسُ صلواتٍ كتبَهنَّ اللهُ في اليوم والليلة "[٣]

الرابع: النكرة المعطوفة على نكرةٍ مختصّة بتقديم الخبر؛ مثل: «في الدار امرأةٌ ورجلٌ في المسجد».

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب النكاح، باب الحرة تحت العبد (٩/ ٤١) رقم، ومسلم في صحيحه أيضاً؛ كتاب العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (٢/ ١١٤١) رقم (١٤/١٥٠٤).

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي، وشرح شواهد شروح الألفية للعنسي (١/ ٥٤٦)، همع الهوامع (١/ ١٠١)، الدرر اللوامع (١/ ٧٦)، شرح الأشموني (١/ ٢٠٦).

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٣١٥، ٣١٩)، والنسائي (١/ ١٤٣)، وأبو داود، ومالك في موطئه، صلاة الليل (١٤).

فلابد من عائد، وقد يحذف وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة.

الخامس: النكرة المعتمدة على «إذا» للمفاجأة و«لولا» الامتناعية؛ مثل: «خرجتُ فإذا رجلٌ» وفي الحديث: «ولولا آيةٌ ما حدثتكم»(١).

قال: «**فلابدَّ منْ عائِدٍ**»: الأولى: أو ما يقوم مقامه، وهو ثلاثة:

الأول: العموم؛ في نحو قوله:

أمــا الــقــتَــال فــلا قــتــلَ لــديْــكُــمُ

معناه: فلا شيءَ منه.

الثاني: إعادة الاسم للتعظيم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝﴾ (الحاقة: ١-٢).

الثالث: أنْ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً؛ نحو «السمنُ منوانٌ بدرهمٍ»؛ أي منه.

وتحقيقه: أنْ يقال: الخبر الجملة إما أن يكون نفْسَ المبتدأ أو غيره؛ فإن كان نفس المبتدأ لم يلزمِ العائدُ؛ كقوله ﷺ: «**أفضلُ ما قلتُ أنا والنبيون مِنْ قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له........**» الحديث. وإنْ كان غيره؛ فإن كان أعمَّ منه أو أُعيد للتعظيم أو لا يحتمل إلا وجهاً؛ لم يلزم العائدُ كما تقدم من الأمثلة؛ ومنه قول الشاعر(٢):

يـداه هـذي حـيـا لـلـنّـاسِ قـاطِـبَـةً وَيَـجْـعَـلُ اللهُ في الأُخرى لهُ الظَّفَرا

وما عدا ذلك فلا بد منَ العائد.

قال: «وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً...... إلى آخره»:

المختار: تقديره بمفرد؛ لأنه الأصل في الخبر، والقياس على الصلة لتقدير الجملة- باتفاق- معارَضٌ بالقياس على الظرف بعد «أمّا»، و«إذا»

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ رقم (١٦٠)، وبمعناه في الموطأ، كتاب الطهارة حديث رقم (٢٩).

(٢) البيت لم نعثر عليه.

وجوب تقديم المبتدأ

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام؛ مثل: " من أبوك؟ "، أو كانا معرفتين أو متساويين؛ مثل: "أفضل منك أفضل مني".

للمفاجأة، لتقدير الإفراد فيه باتفاق، نحو: «جئتُ فإذا عندك زيدٌ»، و«أما في الدارِ فزيدٌ». وقياس الاسمية على الاسمية أوْلى، فكان أرجحَ.

قال: **«وَإذا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ الكَلامِ...»**:

الأوْلى: أوْ مضافاً إلى ماله صدر الكلام؛ مثل: «غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ؟».

وقوله: **«أَوْ كانا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَساوِيَتَيْنِ»**:

بشرط أنْ لا تكون ثمَّ قرينةٌ تعرّفه، فإن كان... جاز تأخيره، كما رُوي عنه ﷺ: «مسكينٌ رجلٌ لا زوْجَ له، مسكينةٌ امرأةٌ لا زوج لها»[١].

ومنه قول الشاعر:

جـانـيـكَ مَـنْ يَـجـنـي عـلَـيْـكَ وَقَـدْ ... تُـعْـدِي الـصِّـحـاحَ مَـبَـارِكُ الْـجُـرْبِ[٢]

فـ «من يجني عليك» مبتدأٌ، و«جانيك» خبره، والمرشد إلى ذلك أنّ المعنى لا يصحُّ إلا به؛ لأن معناه: الذي يجني عليك بتغريمك الدِّيَةَ لأنك عاقلته؛ هو جانيك؛ أي: نافعُكَ ومفيدك.

وقوله: أيضاً:

تَرَى النّاسَ شَتَّى في المَعِشَةِ: ذو غِنًى ... وَمُـفـتـقـرٌ مـا عَـاشَ فـي الـنّـاس دَائِـبُ

وَأَغْـنـاهُـمـا أَرْضَـاهُـمـا بِـنَـصِـيـبِـهِ ... وَكُـلٌّ لَـهُ رِزْقٌ مِـنَ الـلـهِ وَاجِـبُ[٣]

---

(١) الحديث ورد في أحاديث القصاص لابن تيمية (٣١)بلفظ "مسكين رجل بلا امرأة، مسكينة امرأة بلا رجل". وفي كنز العمال (٤٤٤٥٥)بلفظ: "مسكين مسكين مسكين رجل ليست له امرأة"، وأورده المنذري في الترغيب والترهيب؛ كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح سيما بذات الدين الولود (٣/ ٤١) الحديث رقم (٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لذؤيب بن كعب بن عمرو في الاشتقاق ص (٢٠٢)، وهو أيضاً بلا نسبة في لسان العرب (١٤/ ١٥٤) (جنى)، وتهذيب اللغة (١١/ ١٩٦)، وجمهرة اللغة (٢٦٦) (عرضاً).

(٣) البيتان من الطويل، وهما في مجالس ثعلب (١/ ٨٥)، وشرح التسهيل (١/ ٢٩٧)، وفيه: "حق" بدل "رزق".

أو كان الخبر فعلاً له مثل: "زيد قام" وجب تقديمه.

تعدد الخبر

وقد يتعدد الخبر؛ مثل: "زيد عالم عاقل".

فـ «أغناهما» خبره، و«أرضاهما» مبتدأُه.

وقوله: «**أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ**» ": ليخرج ما لو كان فعلاً لغيره؛ فإنه يجوز تأخيره؛ مثل: «زيدٌ قامَ أبوهُ»، فيصح أن يقال: «**قام أبوه زيدٌ**».

ولم يذكر المبتدأ إذا اقترن به لام الابتداء؛ فإنه واجب التقديم أيضاً.

قال: «**وَإِذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ**... إلى آخره»:

قوله: «**المفرد**» لتخرج الجملة؛ نحو: «زيدٌ متى سارَ؟». ولو قال: «**أو كان في المبتدأ ضمير له**»؛ كفاه عن العبارة القلقة على المتعلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ (محمد: من الآية٢٤) وقوله ص: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[(١)].

قوله: «**أوْ عَن (أَنْ)**»:

الأولى: «وصلتها» ما لم يتقدمها «أما» لأن «أن» وصلتها إذا تقدمها «أما»؛ جاز تقديمهما وتأخيرها، نحو: «أما عندي فإنك منطلق فكائن».

قال: «**وقد يتعدد الخبر**...... إلى آخره»:

الخبر المتعدد إن كان معناه متحداً، لم يجز الاقتصار على بعضه؛ مثل: «الرمان حلو حامض» إذا قصد به المز، وإن لم يتحد معناه جاز الاقتصار، كما مثَّل[(٢)].

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي؛ كتاب الزهد، باب بدون ترجمة، (٤/٥٥٨) برقم (٢٣١٧، ٢٣١٨)، وابن ماجة كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتن (٢/١٣١٢-١٣١٦) برقم. ومالك في الموطأ؛ كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق (٢/٩٠٣) برقم (٣). قال الشيخ فؤاد عبد الباقي: والحديث حسن، بل صحيح.

(٢) يريد قول ابن الحاجب رحمه الله تعالى: "مثل: زيدٌ عالم عاقل".

دخول الفاء في خبر المبتدأ

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أو النكرة الموصوفة بهما؛ مثل: "الذي يأتيني- أو في الدار- فله درهم"، و"كل رجل يأتيني- أو في الدار- فله درهم". و(ليت) و(لعل) مانعان بالاتفاق، وألحق بعضهم (إن) بهما.

ثم الخبر المتعدد قد يكون لمفرد، كما ذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ (البروج: ١٥). وقد يكون لمتعدد؛ إما لفظاً، مثل: «زيد وعمرو وبكر عالم وعاقل وصالح». وإما معنى، مثل: «الزيدون عاقل وصالح وعالم».

قال: «**وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط......إلى آخره**»: الأولى: «وقد يشبه المبتدأ ما تضمن معنى الشرط»؛ لأن «أشبهت» من" وهي المتضمنة معنى الشرط، فلما أشبهتها في الشياع، حملت عليها.

وقوله: "**وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف**":

يعوزه: الموصوف بالموصول بفعل أو ظرف، والمضاف إلى الموصول بهما، مثال ذلك: "الذي يأتيني فله درهم"، "الذي عندك فله درهم"، "الرجل الذي يأتيني فله درهم"، "الرجل الذي عندك فله درهم".

قوله: "**والنكرة الموصوفة بهما**". مثل: "رجل يصدق فأحبه"، "رجل في الدار فأكرمه"، ويعوزه المضاف إلى النكرة الموصوفة بهما، كالذي مثَّل به، وهو "كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ".

وقوله: "**و (ليْت) و(لعَلَّ) مانعانِ باتفاقٍ**". لم يذكر "كأن" وهي كذلك، فحكم الثلاثة واحد، وعلته قوة شبه الثلاثة بالفعل، ولهذا عملت في الحال دون غيرها؛ نحو: "كأنَّ زيداً رامياً أسدٌ" وقوله: " وأَلحَقَ بعضُهُم (إن) بهما".

حذف المبتدأ

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً؛ كقول المستَهِلّ: "الهلال والله".

الحق أنها لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بهما، لوروده في كتاب الله تعالى في مواضع؛ قال الله تعالى وتقدّس: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾ (البقرة: ٢٧٤)، ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ (الجمعة: من الآية٨).

قال: «**وقد يحذف المبتدأ. . . . . . إلى آخره**»:

وقد يجب حذفه أيضاً في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان خبره نعتاً لمنعوت مستغنى عنه، وهو المسمى بالقطع، مثل: "الحمد لله الحميد"، فالحميد خبر مبتدأ واجب الحذف لا يجوز إظهاره وذكره، كما أنك لو نصبته كان بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، فلو قلت: "الحمد لله أمدح الحميد"، لم يجز، فكما وجب حذف عامل النصب وجب حذف عامل الرفع، على ما تقرر، ويجوز أن يكون عامل النصب؛ أعنى إذا خيف لبس في المنعوت أو كان غيرَ متعين، لكن لا يجب إضمارها بل يجوز إظهارها في كلِّ مكانٍ مارّ هنا بخلاف "أمدح" أو "أذم" . . . . ونحوه؛ عند تعين المنعوت والأمن من لبسه؛ فإنه يجب إضمار العامل ثَمَّ، كما تقدم.

الثاني: إذا كان العامل مصدرا واقعا موقع الفعل؛ مثل: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف: من الآية١٨). على أحد التأويلين، معناه: أمرنا صبر جميل. ومنه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ (محمد: من الآية٢١) على تأويل أي: أمرنا طاعة. ومن علامات ذلك أنك لو نصبت حذفت الفعل ولم تذكره؛ كقولك: "فصبرا" أي: اصبرْ صبراً.

الثالث: المبتدأ الذي جعل المخصوص بالمدح خبره عند قائل ذلك، مثل: " نعم الرجلُ زيداً"، فإنّ خبرُ واجب الحذف، أي: هو.

حذف الخبر

والخبر جوازاً؛ مثل: "خرجتُ فإذا السبُع" ووجوباً فيما التزم في

الرابع: المبتدأ في مثل قولهم: "في ذمَّتي لأفعَلَنَّ"؛ فإن "في ذمتي" خبر مبتدأ واجب الحذف؛ أي: قسَمٌ، أو عهدٌ.

قال في حَذْفِ الخبر: "**ووُجُوبًا فيما التُزِمَ.... إلى آخرِهِ**":

الجمهور يطلقون وجوب حذف المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وفي ذلك تفصيل؛ وهو أنّ خبر ما بعد لولا إنما يكون خبراً عن كوْنٍ مطلق أو مقيد؛ فإنْ كان خبراً عن كون مطلق... فالأمر كما ذكروا، وإنْ كان خبراً عن كون مقيد: فإنْ دلَّ سياق الكلام عليه جاز حذفه وذكره؛ خلافاً لابن عصفور[1] في حذف المبتدأ.

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً؛ كقول المستهِّل: "الهلال والله".

وله: وقد أُخذ على أبي العلاء[2] قوله:

.... فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا[3]

وإن لم يدلَّ السياق عليه وجب ذكره، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: من الآية٨٣): إنَّ "عليكم" هو الخبر؛ لما أريد كون الفضل المقيد بهم. وكقوله ﷺ: "لولا

---

(١) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بـ "ابن عصفور"، ولد سنة (٥٩٧هـ-١٢٠٠م)، وهو حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، توفي سنة.

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري، شاعر فيلسوف، وُلد في "معرة النعمان" سنة (٣٦٣ هـ-٩٧٣م)، وكان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، ورحل إلى بغداد سنة (٣٩٨ هـ) فأقام بها سنة وسبعة أشهر. وهو من بيت علم كبير في بلده، ولما مات وقف على قبره أربعة وثمانون شاعراً يرثونه.

(٣) البيت من الوافر. المقرب لابن عصفور (١٣)، وشذور الذهب (٣٦)، ومغني اللبيب (٢٧٣، ٥٤٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٧٩)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (١/ ٥٤٠)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٥)، وشروح سقط الزند (١٠٤).
وصدر البيت:

يذيب الرعب منه كل غضب

موضعه غيره؛ مثل: "لولا زيد لكان كذا" و"ضربي زيداً قائماً" و "كل

قومك حَدِيثُو عهْدٍ بكفرٍ" الحديث[١]؛ فـ حديثو عهدٍ" خبر "قومك" واجب الظهور؛ إذ لو لم يُذْكرْ لم يُعلم من أي جهة كان قومها سبباً لعدم بناء الكعبة على القواعد. ومنه قول الزبير[٢]:

فلولا بنوها حولها لخطبتها

فلو أتى المبتدأ بعد لولا مصدراً بمعنى الخبر أغنى عنه؛ مثل: "لولا قيام زيدٍ أكرمُتك".

قوله: "**ومثل: (ضَرْبي زيداً قائماً)**". أصله: "ضربي زيداً إذا كان قائما"، فـ "كان" تامة، وفيها ضمير "زيد"، و"قائما" حال من "زيد"، ولا يجوز أن/ يكون حالاً من الضمير في "ضربي"؛ لأنه من تتمة المبتدأ، ولا يُخبر عن المبتدأ إذا ذُكر قبل تمامه.

ولحذف الخبر في المسألة شرطان:

أحدهما: أن يكون المبتدأ مصدراً أو ما يدل على المصدر؛ مثل: "ضربي زيداً قائماً"، و"أكثر ضربي عَمْراً واقفاً" و"كلُّ شربي السويق ملتوتاً".

الثاني: أن لا يصلح الحال خبراً عن المبتدأ، فلو صلحت لم يجب؛ كقولهم: "حكمك مسمطاً"، و"ضربي زيداً واقعاً"، فلو قلتَ: "مسمطٌ" وجعلته خبراً عن "حكمك"...صحّ.

فإنْ قيلَ: لِمَ لا تكون "كان" ناقصة و"قائماً" خبرها؟

قلنا: لأن قولك: "قائماً" يصلح موضعها "وهو قائم"، فدلَّ على أنها

---

(١) الحديث أخرجه مسلم؛ كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣/ ٤٠٠)، ورقم (١٣٣٣/ ٤٠١). بلفظ: "لولا أن قومك حديثو عهدٍ بجاهلية. . . . "، وبلفظ: "يا عائشة، لولا أن قومك حديثو عهدٍ بشرك. . . ". وأخرجه البخاري بألفاظ أخر في كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها (٣/ ٥١٤)؛ منها: "لولا حداثة قومك.. "، "حدثان قومك.. " (١٥٨٥)، و"يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهدٍ بجاهلية.. " (١٥٨٦).

(٢) هو الزبير بن العوام ﷺ، قاله في أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

رجل وضيعته" و"لعمرك لأفعلنَّ كذا".

خبرُ "إِنَّ" وأخواتها

خبر "إن" وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف؛ مثل: "إنَّ زيداً قائمٌ". وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه، إلا إذا كان ظرفًا.

حال، والحال لا يصح جعْلُها خبرًا عن المصدر؛ لأنها لا تكون إلا لفاعل أو مفعول، فلم يصحَّ جعْلُها خبراً عن المصادر؛ المعنوية. وقد جمع الشاعر الحال وواو الحال في قوله:

خَيْرُ اقْتِرابي مِنَ المَوْلَى حَلِيفَ رضاً وَشَرُّ بُعْدِ يَمنْهُ وَهْوَ غَضْبانُ[1]

وقوله: **"كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ"**:

أي: مقرونان، وإنما يجب حذف الخبر في المسألة إذا قصدتَ كَونَ "الواو" بمعنى "مع"، وإلا لم يجب؛ كقولك: "زيدٌ وعمرو قائمان".

وقوله: **"لَعَمرِكَ"**:

أي: قسَمي، وإنما حُذفت الأخبار في هذه المواضع؛ للعلم بها وشغل موضعها بغيرها، فسدَّت بطولها مسدَّ الخبر، فالأول بجواب "لولا"، والثاني بالحال، والثالث بالمعطوف، والرابع بجواب القَسَمِ.

قال في **خبر(إن)**: **"وأمره على نحو.... إلى آخره"**:

لا يجوز أن يكون خبرُ هذه جملةً طلبيةً، ويجوز ذلك في خبر المبتدأ.

وقوله: **"إلا إذا كان ظرفًا"**.

قد يدخل فيه الجار والمجرور، وكان ذكْره أولى، ولو كان في الاسم ضمير للخبر وجب تقديم الخبر؛ مثل: "إنّ في الدارِ صاحبَهَا". فخبرُها إذاً ثلاثة أقسام: واجب التقديم، وممتنعة، وجائزة.

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في: شرح شروح الألفية للعيني (١/ ٥٧٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٠٧)، والدرر اللوامع (١/ ٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٩).

خبرُ "لا" النافية للجنس

خبرُ "لا" التي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها؛ مثل: "لا غلام رجل ظريف فيها". ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه.

قال: "**خَبَرُ (لا) التي لِنَفْي الجنْسِ**":

قد تكون المشبهة بـ "ليس" نافية للجنس، ويُفرّق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن، فالأولى: "خبر لا المحمولة على إنّ".

وقوله: "**وَبَنو تَميم لا يثبتونه**":

أي: إذا عُلم... تحذفه تميمٌ لزوماً والحجازيون[١] جوازاً، أما إذا لم يُعلم، فلا يقول أحد: يجوز حذفه، وسياقه يفهم خلافه.

قال في اسم (ما) و(لا): "وَهوَ في (لا) شاذٌّ".

أجود شاهدٍ على هذه مما لا يقبل تأويلاً قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيء عَلَى الأَرْضَ باقِياً ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا[٢]

وممَّا يلتحق بـ "ما" و"لا" في العمل: "إن" النافية، وشواهدها كثيرة؛ قال الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحَدٍ ... إلا على أَضْعَفِ الْمَجانينِ[٣]

ومنه:

إنِ المَرءُ مَيْتًا بانْقِضاءَ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[٤]

---

(١) من خصائص لهجة الحجازيين: عدم تخفيف ثقل الحركات المتتابعة، وفك إدغام المضارع المضعف اللام، وتسكين شين "عشرة"، وجمع "صنو" على "صِنوان" بالكسر.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول؛ ينظر في: خزانة الأدب (١/ ٥٣٠) عرضاً، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٢٤٠، ٣٩٤ (٢٠٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٥٣).

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٩١)، وتلخيص الشواهد، والجنى الداني (٢٠٩)، وجواهر الأدب (٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٦)، والجدر، ورصف المباني (١٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥)، وهمع اللوامع (١/ ١٢٥).

(٤) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد (٣٠٧)، والجنى الداني (٢١٠)، =

اسمُ "ما" و"لا" المشبهتين بـ "ليس"

اسمُ "ما" و"لا" المشبهتين ب "ليس" هو المسند إليه بعد دخولهما مثل: "ما زيدٌ قائماً" و"لا رجلٌ أفضل منك"، وهو في (لا) شاذٌّ.

المنْصُوبَاتُ

المنصوبات هو: ما اشتمل على عَلم المفعولية.

ومعنى البيت: ليس الميت من يموت بانقضاء أجله، بل الميت مَن يُخذل ولا ناصر له؛ كقول الآخر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيْتُ الأَحْيَاءِ[(1)]

وروي الكِسائي عن العرب: "إنّ قائماً"، وأصلهُ "إنْ أنا قائماً"؛ فحذف الهمزة/ فاجتمع النونان، فأدغم الساكنة في المتحرك، فصارت "إنَّ".

أما تفصيل الثلاثة: فاسم "ما" يكون معرفة ونكرة، ولا يكون اسم "لا" إلا نكرة؛ مثل: "لا رجلٌ أفضلَ منك". إلا ما شذَّ في قوله:

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِياً سِواها وَلا في حُبِّها مُتَرَاخِيا[(2)]

ولا يكون اسم "إنّ" إلا معرفة، كما تقدم شواهده. والله سبحانه أعلم.

قوله: **"ما اشتمل على علم المفعولية"**:

فيه الدور كما تقدم في المرفوعات ويُسمى المصدر: "المفعولَ المطلق" لإطلاقه من غير تقييدٍ بحرف جرٍّ؛ ولأنه مفعولٌ حقيقةً؛ بدليلِ صحةِ "فعلتُ

= والدرر اللوامع (٢/ ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥).

(١) البيت من الخفيف؛ وهو لعدي بن الرعلاء في تاج العروس (٥/ ١٠١) (موت)، ولسان العرب (٢/ ٩١) (موت)، وتاج العروس (حبي).

(٢) البيت من الطويل؛ وهو للنابغة الجعدي، ينظر في: أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٠٨، ٢٠٤)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١٤١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٥٣)، وحاشية الدمنهوري (٧٩)، وديوان النابغة الجعدي (١٧١).

المفعول المطلق

فمنه المفعول المطلق؛ وهو اسم ما فعله فاعل مذكور بمعناه. ويكون للتأكيد والنوع والعدد؛ مثل "جلستُ جلوساً" و"جِلسة" و"جَلسة" فالأول: لا يثنى ولا يجمع، بخلاف أخويه.

وقد يكون بغير لفظه؛ مثل: " قعدت جلوساً". وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً؛ كقولك لمن قدم: "خير مقدم"، ووجوباً سماعاً؛ مثل:

الضربَ"، ولا يصح: "فعلتُ زيداً" ولا "فعلتُ يوماً، ومكاناً".

وقوله: "**ما فعلهُ فاعلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناه**": يرد عليه: "مات زيدٌ موتاً"، و"لم يضربْ ضرباً" و"هل ضربتَ ضرباً؟" فإنه مفعول مطلق، ولم يفعلها فعلُ فاعلٍ مذكورٍ.

قال: "**مثل: (جلستُ جلوساً. . . .) إلى آخره**". تمثيلُ التوكيد والعدد صحيح، أما المصدر للنوع فشرطه أحد ثلاثة: إما وصفه؛ مثل: "جلْسة حسنة"، أو إضافته؛ مثل: "جلْسة حسنة"، أو إضافته؛ مثل: "جلسة زيد"، أو الإضافة إليه؛ مثل: "أحسن جلسة"، والأول لم يُثَنَّ ولم يجمع؛ لأنه في حكم إعادة الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنّ المراد به نفْس الحقيقة، بخلاف النوع والعدد؛ لتعدد مدلولاتها.

قال: "**وقدْ يَكُونُ بغيرِ لَفْظِهِ؛ مثْل: قَعَدْتُ جُلُوساً**". هذا مذهب المازني وهو أنّ العامل في المصدر هو الفعل المذكور بمعناه وإنْ لم يكن من لفظه، ومذهب سيبويه: أنّ المصدر المغاير للفظ الفعل منصوب بفعل مقدرٍ من لفظه، وحُذف لدلالة المذكور عليه، والأول أصح؛ لأن "ضربتُهُ كلَّ الضربِ" و"اشتملَ الصمّاء" و"قعدَ القرفصاءَ" ونحو ذلك منصوباتُ انتصابَ المصادر ولا عامل لها من لفظها ولا معناها، وانتصاب المصدر بفعل بمعناه أولى، ويُقدّر محذوف من غير ضرورةٍ تكلُّفٍ.

قال: "**سماعاً في مثل: سَقْيًا. . . . . إلى آخره**":

"سقيًا" و"رعيًا"، و"خيبة" و"جدعاً" و"حمداً" و"شكراً" و"عجباً" وقياسا في مواضع: منها: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، أو وقع مكرراً؛ مثل: "ما أنت إلا سيرا" و"ما أنت إلا سير البريد" و"إنما أنت سيرًا"، و"زيد سيرًا سيرًا". ومنها: ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة؛ مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد: من الآية٤).

ومنها: ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه؛ مثل: "مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى".

المصدر في هذا الفصل إن قُصد به معنى الطلب والأمر والدعاء.. وشبهه؛ كان وجوبَ حذفِ فعلهِ قياساً- باتفاق- لا سماعاً؛ فلو قلتَ: "قياماً" آمراً به؛ كان حذفُ فعلهِ واجباً، وكذلك "ضرباً" و"انطلاقاً" ... وغير ذلك من المصادر، ومنه: "غفرانَكَ" و"سبحانكَ". وإنْ كان خبراً فوجوبه أيضاً قياساً عند الفرَّاء، سماعاً عند غيره.

قال: "**وقِياساً في مواضِعَ ..... إلى آخره**".

قوله: "**ما وَقَعَ مُثْبتاً... إلى آخره**":

يكفي فيه: منها ما هو خبر عن اسم عيْنٍ محصوراً أو مكرراً.

وقوله: "**ما وَقَعَ تفصيلاً لأَثرِ جملةٍ .... إلى آخره**":

يكفيه: ما وقعَ تبْييناً لعاقبةِ جملةٍ طلبيةٍ أو خبريةٍ.

وقوله: "**للتَشْبيهِ**":

علامَتُهُ: صحة دخول الكاف على المصدر؛ كقولك: "لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ"، لو قلتَ "كصوتِ" صحَّ.

وقوله: "**علاجاً**":

احترازاً منْ مِثْلِ: "لزيدٍ علمٌ علمُ الخَضِرِ، وعقلٌ عقْلُ يحيي" إذا أردتَ

ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره؛ مثل: "له علي ألف درهم اعترافاً": ويسمى "توكيداً لنفسه".

ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره؛ مثل: "زيد قائم حقًّا"، ويسمى "توكيداً لغيره" ومنها: ما وقع مثنى؛ مثل: "لبيك" و"سعديك".

المَفْعول بِه

المفعول به هو: ما وقع عليه فعل الفاعل؛ مثل: "ضربت زيداً" وقد يتقدم على الفعل، وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك: "زيداً"

الغريزةَ؛ فإنه لا يجوز نصبهُ على المصدر؛ إذ لا مُعالجَةَ تُؤْذِنُ بالفعل، فإنْ أردتَ بالعِلْم آثاره من حسن الفصاحة والجدال وتقرير الأدلة، وبالعقل: ظهور آثاره من الحكم والتدبير، جاز نصبه على المصدر؛ لإيذانه بالمعالجةِ.

وقوله: مثل: "**زيدٌ قائمٌ حقًّا**". التمثيل الجيد: "هذا ابني حقًّا"، أو "هذا أخي حقًّا"؛ أنه يحتمل بُنُوَّةَ النسبِ وأُخُوَّته، / وبنوة التبنِي وأخوة الإسلام. فإذا قلت: "حقًّا" انتفت بنوةُ غير النسب وأُخوتُه؛ بخلاف: "زيدٌ قائمٌ"؛ لاتحاد محتمله. وتقديره: "أحُقُّ ذلك حقًّا"، فلذلك قيل: توكيداً لغيره.

وقوله: "**ما جاءَ مُثَنًّى**":

هذا ليس مُثَنًّى؛ لأنّ المثنى ما له واحدٌ من لفظه، ولا قُصد به التثنية، بل التكرير؛ لأنّ المعنى: "إلبابٌ بعد إلبابٍ" و"مساعدة- أو إسعاد- بعد مساعدة، أو إسعادٍ". وليس "إلبابٌ" واحدَ "لبيكَ"، و"مساعدة" واحد "سعْدَيْك".

والأوْلى: منها اسم مصدر جاء بلفظ "التثنية"، لا "مثنى".

قال في المفعول به: "**وقد يتقدّمُ على الفعلِ**":

حقُّه: إلا لمانع، كما لو دخلت على الفعل لامُ الابتداء؛ فإنه لا يجوز تقديم مفعول عليه؛ فلا يجوز: "زيداً لأضرب".

لمن قال: "مَن أضْرِب؟". ووجوباً في أربعة مواضع: الأول: سماعي: مثل: "امرأً ونفسه"، و﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (النساء: من الآية١٧١) و"أهلاً وسهلاً".

النداءُ

والثاني: المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب "أدعو" لفظاً أو تقديراً، ويبنى على ما يرفع به إن كان منفرداً معرفة؛ مثل: "يا

قوله: "**امْرأً وَنَفْسَه... إلى آخره**":

"امرأً": مفعولٌ به؛ أي: "دعِ امرأً"، ونفْسه": مفعولٌ معه؛ أي: "مع نفسه". وأما "خيرًا" ففيه ثلاثة أوجهٍ:

أحدهما: أنّ "خيراً" صفةٌ لمصدرٍ محذوف؛ أي: "انتهوا انتهاءً خيراً لكم"، قاله الفراءُ.

الثاني: أنه خبرُ "كان" مقدرة؛ أي: "يكن الانتهاءُ خيراً لكم"، قاله الكِسائي.

الثالث: أنه مفعولُ فعلٍ محذوفٍ؛ أي: "انتهوا وائتوا خيراً لكم". قاله سيبويه.

ووجوب حذف العامل في مسألة "انتهوا" مخصوص بما إذا كان المنصوب "خيراً"، قلتَ: "انته" أمراً قاصداً.... وشبهه؛ جاز إظهار الفعل، نص عليه سيبويه، وقد غلط الزمخشري في عَدِّهِ ذلك من اللازم إضماره. وكلام المصنِّفِ مُشْعِرٌ به.

قال في النداء: "**نائبُ منابَ (أَدْعُو)**":

نائب الشيء قائمٌ مقامه، فوجوب حذف العامل مع وجود نائبه تخالُفٌ لفظاً. والجواب: أنه نائب لفظاً لا عملاً؛ لأن الضمير إذا ولي عامله وجب إيصاله، ولم يقولوا: "إياك"، بل "يا إياك"، فدل على أنه غير عاملٍ.

وقوله: "**على ما يَرْتفعُ به**":

زيد" و"يا رجل" و" يا زيدان" و"يا زيدون". ويخفض بلام الاستغاثة؛ مثل: "يا لزيد"، ويفتح لإلحاق ألفها، ولا لام فيه؛ مثل: "يا زيداه". وينصب ما سواهما؛ مثل: "يا عبد الله" و"يا طالعاً جبلاً" و"يا رجلاً" لغير معيَّن.

توابع المنادى

وتوابع المنادى المفردة من التأكيد، والصفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه، ترفع على لفظه، وتنصب على محله، مثل: "يا زيد العاقلُ. والعاقلَ"، والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمر والنصبَ، وأبو العباس- إن كان كالحسن- فكالخليل،

أجود من قولهم: "على الضمِّ"؛ ليدخل فيه التثنية والجمع، وهذا إنْ كان معربَ الأصل، وإلا فـ "لَكاع" و"فَجار" باقٍ على لفظه، ويُقدّر فيه ما يرتفع به، ولذلك يقول: "يا لكاع القائمة".

وقوله: "**وَيُخفَضُ بِلامِ الاستِغاثَةِ**":

لأن بناء المنادَى كان لوقوعه موقع الضمير المنفصل؛ بدليل قولهم: "يا إياك"، فلما دخلت هذه اللام عليه- وهي لا تدخل على الضمير المنفصل- ضعُفَ شبَهُه به، فأثّرتْ فيه عملَها.

وقوله: "**وَتَوابع المَبْني المُفْرَدَةِ .... إلى آخره**":

"لَكاع" لا يُرفع تابعه على لفظه، لكن مراعاةً لمحلِّه بالنداء، ويُنصبُ مراعاةً لمفعوليته.

وقوله: "**كـ (الحسَنِ)**".

التمثيل بـ "الكريم" و"المسلم"- مما يُعرفُ تَجَدُّدُ الألف واللام فيه- أوْلى؛ لأن "الحسن" إذا كان علماً كان [كالصعق][1].

---

(١) ما بين المعقوفتين غير واضح بالأصل.

وألا فكأبي عمرو، والمضافة تنصب. والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه المستقل مطلقًا. والعلم الموصوف بـ "ابن" مضافًا إلى علم آخر يختار فتحه، وإذا نودي المعرف باللام قيل: " يا أيها الرجل" ، و" يا هذا الرجل" ، و" يا أيهذا الرجل" ، والتزموا رفع "الرجل" ؛ لأنه هو المقصود بالنداء وتوابعه؛ لأنها توابع معرب. وقالوا: " يا الله" خاصة ولك في مثل:

وقوله: " **والمضافةُ تُنْصَب**" :

بل في الإضافة اللفظية وجهان: الرفع على الفظ، والنصب على المحل، تقول: "يا زيد الحسن الوجه" رفعاً ونصباً.

وقوله: "**الموصوف بـ (ابن) يُختَارْ فَتْحُهُ**" :

قال شيخُنا: المختارُ: ضمُّه؛ لاحتياج فتْحه إلى اعتذار.

لم يذكر المصنفُ والزمخشري: "يا ذا" و"يا هذا" من غير صفة، وهو جائزٌ؛ كقول الشاعر:

أَيُّهذانِ كُلا زَادَكُما ودَعَانِي واغِلاً فيمَنْ يَغِلْ[1]

وقوله: " **وَتَوابِعُهُ**" .

لأنها توابع معرب؛ مثل: "يا أيهذا الرجل ذو الجمَّة" ؛ قال الشاعر:

يا أَيُّها الجاهلُ ذو التَنزي لا توعِدَني جُبَّةً بالنَكزِ[2]

النكزُ: اللسْع.

قوله: "**وقالوا: (يا الله)**" :

يجوز قطعُ الهمزة ووصلُها، وهو الأقيسُ.

---

(١) البيت من الرمل؛ وقائله مجهول، وهو في: مجالس ثعلب (٥٢)، وشذور الذهب (١٥٤)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/ ٢٣٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٢) وفيه: "وغل" بدل: "يغل". وشرح الأشموني (٣/ ١٥٣).

(٢) البيت من الرجز؛ وقائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو في: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٠٨)، والمقتضب (٤/ ١٣٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٢١، ٣٠٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٣٨)، وشرح العيني (٤/ ٢١٩)، وديوانه (٦٣).

يــا تــيــم تــيــم عــدي ... ...
الضم والنصب.

وقوله: "**خاصَّة**":

أي: في الاختيار عند البصريين، وجوَّزه في غيره الكوفيون مطلقاً، والبصريون

اضطراراً، كقوله:

مِـنْ أَجْـلِـكِ يَـا تـيَّـمـتِ قَـلْـبـي وَأَنْـتَ بَـخـيـلَـةٌ بـالـوَصْـلِ عـنِّـي[1]

وكقوله:

فَـيَـا الـغُـلامـانِ الـلـذانِ فَـرَّا إيَّـاكُـمـا أَنْ تُـكْـسِـبـان شَـرَّا[2]

وقوله: "**وذلك في مثْلِ: (يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي...)**[3] .... **إلى آخره**".

إذا ضُمَّ الأول؛ فالثاني: إما بدل وإما عطف بيان أو مستأنف أو بإضمار "أعني". وإنْ فُتح؛ فإما أنه مضافُ إلى "عدي" الظاهر والثاني توكيد، أو إلى مقدرٍ عنه الظاهرُ؛ كقوله:

بـــيـــن ذراعـــيْ وجـــبـــهـــة الأســـد

---

(١) البيت من الوافر؛ وقائله مجهول؛ وهو في: كتاب سيبويه (٢/ ١٩٧)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٢٤١)، والإنصاف لابن الأنباري (٢٠٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٨)، وخزانة الأدب(١/ ٣٥٨) وهمع الهوامع (١/ ١٧٤)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٧).

(٢) البيت من الرجز وقائله مجهول، ينظر في: المقتضب (٤/ ٢٤٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٨٢)، والإنصاف لابن الانباري (٣٣٦)، شرح المفصل (٢/ ٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٧٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤)، والدرر اللوامع (١٥١).

(٣) هذا جزء من بيت من بحر البسيط؛ وقائله جرير، والبيت في كتاب سيبويه (١/ ٢٦، ٣١٤)، والمقتضب (٤/ ٢٢٩)، والجمل للزجاجي (١٧٠)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٨٣)، وشرح المفصل (٢/ ١٠، ١٠٥) (٣/ ٢١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٩)، (٢/ ١١٦٩)، وشرح العيني، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٢)، والدرر اللوامع (٢/ ١٥٤)، وشرح الأشموني (٣/ ١٥٣)، وديوانه (٢٨٥). وتمام البيت:

يـا تـيـم تـيـم عـدي لا أبـالـكـم لا يـوقـعـنـكـم فـي سـوءة عـمَـرُ

ويروى: "لا يلقينكم" بدل "لا يوقعنكم".

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: "يا غلاميَ" و"يا غلاميَ"، و"يا غلام"، و"يا غلاما"، وقفاً وقالوا: " يا أبي" و"يا أمي" و"يا أبت" و"يا أمت" فتحاً وكسراً، وبالألف دون الياء. و" يا ابن أمَّ" و"يا ابن عمَّ" خاصة؛ مثل: باب (يا غلامي). وقالوا: " يا ابن أمَّ" و"يا ابن عمَّ".

أو مركباً مع "تيم" الثاني، كـ "خمسة عشر"، ثم أُضيفَ المركّبُ إلى "عدي"، وعلى هذا يكون مفتوحاً لا منصوباً، كـ "خمسة" في "خمسة عشر".

وقوله: " **والمضاف إِلَي ياءِ المتَكلِّم . . . إلى آخره**" :

هذا في غير المعتل؛ فإنّ المعتل تثبت فيه الياء لزوماً؛ إما مُدْغمة في المنقوص مثل: "قاضي"، أو المفتوحة في المقصور؛ مثل: "موساي". أما مراتب الوجوه: فالأصلُ ثبوت الياء مفتوحة ثم ساكنة ثم قبلها ألفاً، ثم حذفها وكسر ما قبلها، ثم فتح ما قبلها عِوضاً عن الألف، وهو أبعدها، وعلته: نيّة الإضافة؛ مثل: "كل".

وقوله: "**وقالوا: (يا أبي). . . إلى آخره**" :

يجوز فيه ما جاز في "يا غلامي"، ويزيد عليه بإبدال الياء تاءً مع فتحها أو كسرها، ولم يجمعوا بين الياء والتاء أو الألف؛ لأنه جمْعٌ بين العَوضِ والمعوَّضِ، وجمعوا بين التاء والألف؛ لأن الألف فيه لمدِّ الصوت كهي في "رأيت زيداً".

وقوله: "**و (يا ابن أُم). . . . إلى آخره**".

قوله: "**خاصَّة**"؛ أي: دون كل مضاف إلى مضاف إلى الياء؛ فإن الياء/ تثبت فيه- قولاً واحداً- مفتوحة أو ساكنة.

وقوله: "**مثل باب (غلامي)**": فيه سهو؛ فإن باب "غلامي" يجوز فيه أوجه وإنْ كان بعضُها أبعدَ من بعضٍ، وهي: فتح الياء، وسكونها وحذفها

الترخيم

وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفاً، وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة، ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحد؛

بكسر مالا قبلها، وإبدالها ألِفاً، وإلحاق الألف هاءَ السكْت، ولا تجري هذه الوجوه كلها في "يا ابن أمّ" و"يا ابن عمّ"؛ إذ لا يجوز فيها إثبات الياء ساكنة أو متحركة؛ لأن الأصل فيها تُرك لزوماً لكثرتها، وإذا فُتحت الميم كانت- عند سيبويه- مركّبة؛ كـ "خمسةَ عَشَرَ".

قال في الترخيم: "**وفي غيره ضرورة**":

إنما يجوز في الضرورة ما يجوز ترخيمه في النداء، فجازت علماً يجوز ترخيمه في النداء ويجوز في الضرورة، وصفة لا يجوز ترخيمه في النداء، فلا يجوز في الضرورة.

قوله: "**وشرطه: "أن لا يكون مضافاً**":

أي: عند البصريين، وجوَّزه الكوفيون؛ فقالوا: "يا عبد الرحم". "والرحي"، في ترخيم "عبد الرحمن" و"الرحيم"؛ مستدلين بقوله:

أيا عُروَ لا تبعدْ فكلُّ ابنِ حرَّةٍ ... سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيبُ[1]

أراد: "أيا عروة".

قوله: "**ولا جملة**":

نص سيبويه على جوازه؛ فقال: "**إذا نسب إلى "برق نحره**"، و"تأبط شرًّا" قلتَ: "برقي" و"تأبطي"؛ لأن بعض العرب تقول: "يا برق" و"يا تأبط".

قوله: "**زائداً على ثلاثةِ أحرف**".

---

(١) البيت من الطويل وقائله مجهول؛ والبيت ورد في: أمالي ابن الشجري (١/ ١٢٩)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٠)، وشرح شواهد الألفية للعيني، وخزانة الأدب (١/ ٣٧٧).

كـ: " أسماء" و"مروان" أو حرف صحيح قبله مدة- وهو أكثر من أربعة أحرف- حذفتا، وإن كان مركبًا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك، فحرف واحد، وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: "يا حارِ" و"يا ثمو" و"يا كَرِوَ"، وقد يجعل اسماً برأسه؛ فيقال: "يا حارِ" و"يا ثمي" و"يا كَرَا".

أي: عند الأكثر، وجوزه الفرَّاء في الثلاثي المتحرك وسطه.

وقوله: " **أو بتاء تأنيث**":

عطفاً على "علماً"؛ لأن الذي بتاء تأنيث لا تُشترط فيه العلمية، بل يجوز في "ثبة"- نكرة - "يا ثبَ"، ومعنى "ثبة": جماعة من جماعة، فكل ذي تاء تأنيث يجوز ترخيمه يجوز بحذفها وإن بقي على حرفين؛ لأنها كالكلمة الزائدة، فأشبهت المركَّبَ.

قوله: "**أو حرف صحيح..** ".

لو سميت ب"معدي" أو ب"مهداء" حذفت في ترخيمه حرفين، وليس آخره حرفاً صحيحاً، أما "معدي" فظاهر، وأما "مهداء" فلأن أصله: "مهداى"، فقلبت الياء همزة للمدة قبلها، ولو قال: "**حرف أصلي" لسَلِم.**

وقوله: "**قبلُه مدَّة**".

لا بد أن تكون زائدة، فلا يُحذف من "مختار" و"مستميل" إلا حرف واحد، وإن كان قبل آخره مدة؛ لأنها أصلية.

قوله: " **وإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ واحِدٌ**":

أي: على الأكثر؛ فإن (الجرمي)[1] رخَّمَ "فردوس" ونحوه بحذف حرفين، ورخَّم الفرَّاء الرباعيَّ بحذف حرفين، والأكثر هو الصحيح.

---

(١) هو: صالح بن اسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر، فقيه عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة، سكن بغداد، وتاريخ مولده غير معروف، توفي (٢٢٥هـ-٨٤٠م)، وهو غير الجرمي الشاعر، وله كتاب في السير و"كتاب الأبنية"، و"غريب سيبويه"، وكتاب في العروض.

المندوب

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجَّع عليه بـ "يا" أو "وا"، واخْتُصَّ بـ "وا" وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى. ولك زيادة الألف في آخره؛ فإن خفتَ اللبْس قلتَ: "وا غلامكيه. وا غلامكموه"، ولك الهاء في الوقف.

ولا يندب إلا المعروف فلا يقال: "وارجلاه". وامتنع "وازيد

قال في المندوب: "**المتفجَّع عليه بـ (يا) أو (وا)**".

إنما تجوز الندبة ب "يا" عند أمْن اللبْس بالنداء، فإن كان.. تعينت "وا".

قوله: "**واختُصَّ بـ(وا)**".

ظاهره: أي: لم يستعمل في غيره، وقد سمع عن العرب: "وا مصيبتاه" وشبهه، وليس بندبة. وقد تكون "وا". للتعجب؛ كقول الشاعر:

كأنَّما دُرَّ عَلَيِه الزرنْبُ[1] وَا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ

وهو نبتٌ طيب الرائحة.

وقوله: "**فإنْ خفتَ اللبس.... إلى آخره**":

أي: لبس المثنى بالمجموع؛ قلتَ: "واغلامكموه". أو لبس المخاطَبة بالمخاطَب؛ قلت: "وا غلامكيه".

أو لبس الغائبة؛ قلت: "وا غلامهموه"، ولفظُه غيرُ وافٍ بذلك.

قوله: "**ولا يندب إلا المعروف**":

فلا يقال: "**وا رجلاه". وامتنع "وا زيد الطويلاه" خلافاً لـ(يونس)**.

---

(١) البيت من الرجز؛ وقائله مجهول؛ وهو في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٦٦، ٣٦٩)، وشرح العيني (٤/ ٢١٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٩٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٠٦)، والدرر اللوامع (٢/ ١٣٩)، وشرح الأشموني (٣/ ١٩٨)، ولسان العرب، مادة (زرنب).

الطويلاه" خلافاً لـ(يونس).

حذف حرف النداء

ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ (يوسف: من الآية٢٩) و"أيها

قد صح في الحديث قول أخت عبد اللّه بن رواحة تندبه: "وا جبلاه".

قوله: "**وامتنع (وازيد الطويلاه)**".

أي: عند سيبويه، ولا وجه للمنع، وقد جاء عنهم: "وا جمجمتي الشامتيناه". ونحو قولهم: "وا من حفر بئر زمزماه".

قال: "**ويجوز حذف الحرف... إلى آخره**": قد روي عن النبي ﷺ: "اشتدي أزمةُ تنفرجي"[(١)]، وحكاية عن موسى عليه السلام: "ثوبي حجَر"[(٢)]. وهما اسم جنس، ثم لو سُلم فشرطه أن يكون مفرداً؛ فإنَّ "غلام زيد" لا يخرج بإضافته عن كونه اسمَ جنسٍ ل: "غلمان زيدٍ".

قلتُ: كذا قال شيخنا: وفي كون "أزمة" و "حجر" المذكورين اسمَ جنسٍ؛ نظرٌ؛ لأنَّ المقصود بهما معَّينٌ.

وقوله: "**واسمُ الإشارةِ**". قد ورد حذفه فيه:

قال ذو الرمة:

---

(١) الحديث في الفردوس بمأثور الخطاب لحافظ الديلمي عن الخليفة علي ×، (١٧٣١)، وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢/ ١٢١٤)، في ترجمة الحسين بن عبد الله بن ضميرة وقال عنه: "كذبه ابن مالك"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث، كذاب.. . . "، إلى آخر ما ذكره من أقوال الأئمة في تضعيفه. وأورد العجلوني الحديث في كشف الخفا (١/ ١٤١) وعزاه للعسكري والديلمي والقضاعي. كما أورده السيوطي كنز العمال (٦٥١٧).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري؛ كتاب أحاديث الأنبياء، باب بدون ترجمة (٦/ ٥٠٢) برقم (٣٤٠٤)، ومسلم كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عرياناً (١/ ٢٦٧)، برقم (٣٣٩/ ٧٥)، والترمذي في سننه رقم (٣٢٢١)، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٥، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥).

الرجل" وشذ: "أَصْبِحْ لَيْلُ"، و"افتقدِ مخنوقَ"، و"أطرقْ كراً".

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً؛ مثل: "ألا يا اسجدوا".

إِذَا هَمَلَتْ عَيْني لَهُ قالَ صاحِبي بِنَفْسِك هذَا لَوْعَةٌ وَغَرامُ[1]

أي يا هذا.

ومنه قول الشاعر:

تولّيني مِنْ بعْدِ نَأْيٍ جمانا وَصِلِيني كَمَا زعمت تلانا[2]

أصلُهُ: يا تلالان، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف وألقي حركة الهمزة على اللام، فصار: "تلانا".

وقوله: "**وشذَّ أصبح ليل**[3] **وأطرِقْ كرا**[4]": هذا بناءً على ما تقدَّم من

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٥٩٢)، والدرر اللوامع (٣/ ٢٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٦٥)، وشرح عمدة الحافظ (٢٩٧)، والمقاصد النحوية(٤/ ٢٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣).

(٢) البيت من الخفيف؛ وقائله مجهول، ينظر في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٤٠٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١١٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٤٧) عرضاً. وغير منسوب في المخصص(١٦/ ١١٩)، واللسان (١٦/ ١٨٧)، (١٦/ ٢٩١) وفي تفسير الطبري (٢٣/ ٧٨) غير منسوب:

تولي قتلي يوم سبي جمانا وصلينا كما زعمت تلانا

(٣) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١/ ٤٠٣)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/ ١٩٣)، والمستقصى للزمخشري (١/ ٢٠٠)، ولسان العرب مادة (فرك)، وينظر الكتاب لسيبويه (١/ ٣٢٦).

(٤) هذا جزء من بيت من الرجز، وتمامه:

اطرق كرا أطرقْ كرا إنَّ النعامة في القسري

يقال: الكرى: الكروان نفسه، ويقال: إنه مرخَّم "الكروان". قال الخليل: الكرا: الذكر من الكروان، ويقال له: أطرق كرا إنك لن تُرى. قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد بالأرض فيلقي عليه ثوب فيصاد. قال أبو الهيثم: هو طائر شبيه البطة لا ينام بالليل، فسمي بضده من الكرى... يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له: اسكت وتُوقي انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه.

ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٢٨٥)، والكتاب (١/ ٣٢٦)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٢٦١)، والمقرب (١/ ١٧٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٤٣٠)، والنكت الحسان (٣٣٧)، ومبسوط الأحكام للتبريزي (٢/ ٦٣٧).

الاشتغال

الثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل

منعه حذفه من اسم الجنس. ويقال: في "أَطْرِقْ كرا" ثلاثة أوجه: من الشذوذ حذف حرف النداء، وهو اسم جنس، وترخيمه، وليس علماً، وجعله المبرد برأسه على تلك اللغة.

قال: " **ويجوز حذْف المنادى... إلى آخره**". إنما يجوز ذلك مع "يا" خاصة دون غيرها من حروف النداء، ومعنى: "**ألا يا أسجدوا**": "ألا يا قوم".

ومنه قول الشاعر:

يـا لـعْـنـةَ الـلـهِ والأقـوامِ كـلِّـهـمُ والصالحينَ على سَمعانَ مِنْ جارِ[1]

أي: يا قوم. ومنه قولهم: "يا بؤس لزيد"؛ أي: "يا قوم"، و"بؤس" مبتدأ، وصحَ تنكيره لأنه مصدر خارج مخرج الدعاء، فصح تنكيره؛ كـ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ (الأنعام: من الآية٥٤).

قال: "**لو سلَّط عليه لَنَصَبَهُ**":

الأولى: لَعَمِل فيه؛ لأن"مررت به" لو سُلِّطَ على"زيد" في "زيداً مررت به" لَما نصبه. ولو قدَّم الشيخ[2]وجوب النصب ثم اختياره ثم مساواته ثم مرجوحيته؛ لكان أحسن في الترتيب ها هنا؛ لأن الباب لبيان المنصوب منه.

قوله: "**كـ(أما)... إلى آخره**":

---

(١) البيت من البسيط وقائله مجهول، ينظر: الكامل للمبرد (٤٧- ٤٨)، وسمط اللآلئ (٥٤٦)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٢٥)، (٢/ ١٥٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١١٨)، وشرح المفصل (٢/ ٢٤، ٤٠)، (٨/ ١٢٠)، ومغني اللبيب (٢٦٩، ٣٧٣)، وشرح العيني، وهمع اللوامع (١/ ٧٤) (٢/ ٧٠)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٠)، (٢/ ٨٦)، وحماسة أبي تمام (١٥٩٣).

(٢) المراد بـ"الشيخ" هو: المصنف ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر بن يونس.

أو شبهه مشتغل عنه أو متعلقة، لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ نحو: "يداً ضربته" و"زيداً مررت به" و"زيداً ضربت غلامه" و"زيداً حبست عليه" ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي "ضربت" و"جاوزت" و"أهنت" و"لابست". ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها؛ كـ "إما" مع غير الطلب، و"إذا" للمفاجأة ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام، و"إذا" الشرطية، و"حيث"، وفي الأمر والنهي؛ إذ هي مواقع الفعل،

ليس "أما" المذكورة و"إذا" للمفاجأة سواءً؛ لأن"أما" لا تأثير لها البتة إلا قطع تأثير العطف علي الجملة الفعلية فقط، وحكم الاسم بعدها كحكمه قبل دخولها في اختيار النصب أو الرفع، وأما "إذا" للمفاجأة فلا يليها الاسم إلا مبتدأ، فلا يجوز الأمران فيها كما يفهم منه، وليسا سواءً.

قوله: "**ويختار النصب بالعطف.. إلى آخره**":

شرطه أن يكون الفعل متصرفاً، فالعطف على أفعال التعجب والمدح والذم لا تأثير له.

وقوله: "**وبعدَ حرفِ النفي**":

بشرطِ: ألا يكون حرف النفي مختصّاً بالفعل؛ ك "لم" و"لمَّا"؛ فإن كان وجب النصب ألبتة؛ نحو "لمَّا زيداً أره".

وقوله: "**والاستفهام**":

شرطه: أن يكون مع الفعل؛ فإن كان بغيرها وجب النصب ألبتة؛ نحو: "هل زيداً ضربته؟" و"متى عمراً أكرمته؟".

وقوله: "**وإذا الشرطية**".

تجويز الرفع مذهب الأخفش، وهو مخالف، والحق وجوب النصب بعدها؛ لأنها ظرف زمان متضمنة معنى الشرط، فوجب النصب بعدها؛ كـ"إن".

قوله: "**وفي الأمر**".

وعند خوف لبس المفسر بالصفة؛ مثل ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ (القمر: ٤٩) ويستوى الأمران في مثل: "زيدٌ قام" و"عمرو أكرمته"، ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض؛ مثل: "إنْ زيداً ضربته ضربك" و" ألا زيداً ضربْتَهُ"، وليس مثل: "أزيدٌ ذهب به؟" منه؛ فالرفع لازم وكذلك: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ (القمر: ٥٢)، ونحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (النور: من الآية٢)، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب.

هذا بشرط أن يكون الأمر بفعل، فلو كان باسم فعل لم يجز النصب، فلا يجوز: "زيداً دراكه"؛ لأنه لا يجوز تقديم معموله عليه، فلا يجوز نصب الاسم قبله. وبشرط أن لا يكون الفعل خبرا مقصوداً به الأمر؛ مثل: " الصلوات يقيمهن الناس "، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾ (البقرة: من الآية٢٣٣) .

قوله: "**ويستوي الأمران.. إلى آخره**": أي: إذا كانت الجملة ذات وجهين، وهذا إذا كان الفعل متصرفاً، فإن لم يكن -كأفعال المدح والتعجب- لم يؤثر العطف، فلا يستوي الأمران، وقد تقدم قوله: وليس مثلُ: "**أزيد ذُهب به؟**" منه؛ لأن"به" في موضع رفع، فلا نصب له، فليس من هذا الباب. "وكذلك ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ (القمر: ٥٢) إلى آخره".

لأن الفعل من تتمة المضاف إليه؛ لأنه صفته وليس خبراً عن المضاف، والمعنى يبين ذلك.

قوله: "**ونحو** ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾ (النور: ٢) إلى آخره".

اتفق سيبويه والمبرد على جواز الأمرين، لكن الأول اختيار المبرد[١] والثاني اختيار سيبويه، ومذهب المبرد أقوى؛ لأن الأصل عدم

---

(١) هو: محمد بن يزيد عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد. إمام العربية =

التحذير

الرابع: التحذير؛ وهو معمول بتقدير: "اتَّقِ" تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر منه مكرراً؛ مثل: "إياك والأسدَ" و"إياك وأن تحذف" و"الطريقَ الطريق"، وتقول: "إياك من الأسد" و"من أن تحذف"، و"إياك أن تحذف" بتقدير "من" ولا تقول: "إياك الأسد" لامتناع تقدير "من".

التقدير؛ ولأن الألف واللام هاهنا للاستغراق؛ فتضمنت معنى الشرط، ولذلك صح دخول الفاء، ومنه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٣٨﴾ (المائدة: ٣٨)، لم يُرَدْ زانٍ بعينه وسارقٌ بعينه، بل المعنى: من زنى فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوه، ولولا ذلك لكان المختار: النصب؛ لأنه قبل جملة طلبية.

قال: "**معمول بتقدير (اتَّق)... إلى آخره**":

متى كان المعمول في الباب "**إياك**"، أو كان مكرراً أو معطوفاً عليه؛ وجب إضمار ناصبه؛ مثل: "**إياك والأسدَ**"، و" الطريقَ الطريقَ".

وقوله: " **الطريقَ الطريقَ**":

ليس من باب التحذير، بل من باب الإغراء، وهو مقابل التحذير والحديث وأن تحذف بالباء، وقولهم: "مازِ رأسكَ والسيف" أصله: " يا مازنيُّ"، وكأنَّ أصله: " يا أخا مازن"، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ثم رخّم.

قال: "**وَشرْط نصبه تقديرُ (في)**" أولى؛ لأنها لا تقدر في مثل: "زيد عندك" ويراد معناها.

= ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ -٨٢٦م) وتوفي ببغداد سنة (٢٨٦هـ -٨٩٩م). من كتبه: (الكامل)، و(المقتضب).

المفعول فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان وشرط نصبه تقدير "في"، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظروف المكان إن كان مبهمًا قَبِلَ ذلك، وإلا فلا، وفسر المبهم بالجهات الست، وحمل عليه "عند" و"لدى" وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظ "مكان" لكثرته، وما بعد "دخلت" نحو: "دخلت الدار" على الأصح، وينصب بعامل مضمر، وعلى شريطة التفسير.

المفعول له

المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور؛ مثل: "ضربته تأديباً" و"قعدت عن الحرب جبناً"؛ خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر. وشرط نصبه

وقوله: "**كلها تقبل ذاك**":

"مذ" و"منذ" إذا كانا اسمين لايقبلانه.

الأجود في ظرف المكان: أنه كل ما لا يُتصور معناه إلا بإضافته إلى غيره لفظاً أو نية، وهذا يعم جميعها.

والأصالة في "عند" و"لدى" و"مكان" في الظرفية أولى؛ لأن إبهامها أشد، فلا وجه لجعلها فروعاً محمولة على الظروف.

قوله: " **وما بعد (دخلت الدار)**":

الأصح: أنه مفعول به، وإذا عُدَّي بنفسه فحرف الجر مراد فيه؛ لأنه تارة يتعدى ب"إلى"، وتارة ب "في".

قال: " **ما فُعل لأجله**":

"زرتك لخيرك. أو لزيد" فُعل لأجله فعلٌ مذكور، وليس مفعولاً؛ والأولى: المصدر الذى فعل لأجله

قلتُ: قوله- فيما بعد-: "إذا كان فعلاً لصاحب الفعل المعلل ":

يبينه قوله: "**فإنه عنده مصدر** ".

تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له في الوجود.

المفعول معه

المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعْل لفظاً أو معنى؛ فإنْ كان الفعل لفظاً وجاز العطف؛ فالوجهان؛ مثل "جئت أنا وزيدٌ. وزيداً". وإن لم يجز العطف تعين النصب؛ مثل: "جئت وزيداً".

الأولى: "فإنه عنده مفعول مطلق"؛ لأنه مصدر عند الكل.

قوله: " **وإنما يجوز حذفه.... إلى آخره** ":

الشرطان صحيحان، ولدخول اللام مع الشرطين تفصيل؛ وهو: إنْ كان فُعِلَ لأجْله نكرة، فالأولى حذف اللام؛ نحو: "زرْتُك إكراماً، وقال الجزولي: يجب حذفها فيه. قال الشلوبين: لا سلف له في ذلك.

وإنْ كان معرفاً بالألف واللام فالأولى ثبوتها؛ نحو: "زرتك لإكرام"، ويجوز حذفها والنصب؛ كقولهم:

ولَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ لا أقْعُدُ الجُبْنَ عنِ الهَيْجاءِ

وإن كان مضافاً استوى ثبوت اللام وحذفها؛ نحو: "زرتُك ابتغاءَ الخير" أو "لابتغاء الخير".. وشبهه.

قال: "**مذكور بعد الواو... إلى آخره**":

"اختصم وتضارب زيدٌ وعمروٌ" كذلك، وليس مفعولاً معه، والأولى: مذكور فضلة بعد الواو بمعنى"مع" "لمصاحبة... إلى آخره":

إنْ قصد مجرد معنى المشاركة من غير تعريض للمعية؛ فالعطف أولى الوجهين، والنصب ضعيف، وإنْ قصد المشاركة والمعية فالنصب أولى الوجهين.

قوله: "**مثل: (جئت وزيداً)** ": تعين النصب؛ هذا بناءً على أن العطف على ضمير المرفوع المتصل لا يجوز من فصل، ويأتي إنْ شاء اللّهُ تعالى.

وإنْ كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف؛ مثل: "ما لزيدٍ وعمرٍو؟" وإلا تعين النصب؛ مثل: "ما لك وزيداً؟" و"ما شأنك

جوازه في الضمائر، والأولى: فإن ضعف العطف مثل: "جئت وزيداً" و"ما لكَ وعمراً؟"؛ فالراجح النصب، والعطف ضعيف. وإنْ امتنع العطف لقرينة؛ مثل: "جلست والحائط" تعيَّن النصب.

(فصل)

إذا عُطف على المنصوب منصوب آخر لا يصح جعله مفعولا معه، وجب تقدير عامل آخرَ؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ (الحشر: من الآية٩)، فتقديره: "واعتقدوا الإيمان"، أو شبهه مما يليق به؛ لأنّ التبوُّأ لا يستعمل إلا في المكان، وإنْ كان الفعل معنى وجاز العطف؛ مثل: **"ما لزيدٍ وعمرٍو؟"**.

فوجب تقدير عامل في "الإيمان"، ومثله قول الشاعر:

... ... فـزَجَّـجْـنَ الـحـواجـبَ والـعُـيُـونَـا

والعيون لا تُزجّج بل الحواجب؛ أي: دَقَّقْنَ طَرفَها، و"الأَزَجُّ": دقيق طَرَف الحاجب، فوجب تقدير:

"وأكحلن العيون". ومنه قول الشاعر:

... ... فَـعـلَـفْـتُـهـا تـبـنًـا ومـاءً بـاردا

أي: وسقيتها.

قوله: **"فإنْ كان الفعْل معْنًى، فإنْ جاز العطف تعيَّن"**:

لم يتعينْ، بل هو أولى، نصَّ عليه سيبويه، فيجوز "ما لزيدٍ وعمراً. وعمرٍو" والثاني أوْلى.

قوله: **"وإلا تعيَّن النصبُ"**:

جوَّز الأخفشُ العطفَ في مثل: "ما شأْنك وعمرٍو؟"؛ لقوله:

... ... فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكِ سَيْفٌ مُهَنَّد

وعمراً؟" ؛ لأن المعنى ما تصنع؟

الحال

الحال: ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول به لفظاً أو معنى؛ نحو "ضربت زيداً قائماً"، و"زيد في الدار قائماً"، و"هذا زيدٌ قائماً"، وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه، وشرطها أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً.

و"أرسلها العراك" و"مررت به وحدَه" .. ونحوه متأوّل.

في رواية الجر، وسيأتي تفصيله- إنْ شاء الله تعالى- في الضمائر.

وقوله: "**لأنَّ المعنى: (ما يَصنْعُ؟)**" و(ما يلابِسُ؟)":

يجوز أن يكون العامل معنى الفعل، ويجوز أنْ يكون القائم مقامَه المتضمّن معناه.

قال: "**الحال ما يبين . . . إلى آخره**": **لو قال: "هيئة المذكور"؛ كفى.**

قوله: "**أو معناه": العامل هو اللفظ المتضمن معنى الفعل، لا المعنى المجرد، فإذا قلتَ: "كأنَّ زيداً طالعاً أسدٌ"، فالعامل: "كأنَّ" المتضمنة معنى "أشبِّه".**

قوله: "**وصاحبها معرفة**":

وقد يجوز تنكيره، قال الله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، والواو واو الحال. وعن العرب: "مررتُ بماءٍ قعدة رجل وعليها مائة بيضاء" .. وشبهه كثير.

وقوله: "**أرسلها العراكَ**":

أي: معتركة؛ وهو أولى من تقدير: "تعترك"؛ لأنه لا يمتنع في كل مصدر فإن كان صاحبُها نكرةٌ وجب تقديمها.

ولا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح.

فإن كان صاحبُها نكرةً وجب تقديمها. ولا يتقدم على العامل المعنوى، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح.

فيؤدى إلى تقديره في المصدر النكرة، فتقدير مصدرٍ معهود الوقوع أولى؛ لأن فيه مخالفةً؛ وفي ذاك مخالفة من وجهين.

قوله: "**فإنْ كان صاحبُها نكرةً... إلى آخره**":

إنما يجب تقديمها عند اللبس بالصفة بأنْ تكون النكرة منصوبة؛ مثل: "رأيت رجلاً راكباً"؛ أما إذا لم يلبس -كـ"جاءني رجلٌ راكباً"- فلا نسلم وجوبَ تقديمِ الحال، ولو سلم فقد تكون النكرة مخصَّصةً بصفة أو إضافة، فلا يجب تأخيرها؛ مثل: "مررت برجل صالح منطلقاً"، و"رَجُلُ خيرٍ صائماً خيرٌ من زيدِ"، ومنه قوله تعالى:

﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ (فصلت: من الآية١٠)؛ فـ"سواء" حال، و"أربعة أيام" صاحبه.

وقوله: "**ولا يتقدَّم على العامل المعنوي**":

قد جوزه الأخفش.

قوله: "**ولا على المجرور، على الأصح**".

المختار: جوازه؛ قال الشاعر:

غافِلاً تعْرضُ المنَّيةُ للمرْء فيُدعَى ولاتَ حينَ إباء

ومنه:

مشْغُوفَةً بكَ قدْ شُغِفْتُ وإنما حكم الفراقِ فما إليْك سبيلُ

ولأن العمل للفعل وهو عامل متصرف، والجار والمجرور مفعول؛ فكما يجوز تقديمها على المفعول فكذلك على الجار والمجرور؛ ولأن قائل البيت جوَّزها قبل الفعل فبعده أوْلى فمتى كان العامل فعْلا متصرفاً أو صفة متصرفة؛ جاز تقديم الحال عليها؛ مثل: "مخلِصاً دعا زيدٌ" و"مسرعاً عَمرٌ راجلٌ".

(مسألة)

يجوز نصب الحال من المضاف إليه إذا صحَّ أنْ تقيمه مقام المضاف،

وكل ما دل على هيئة صح أنْ يقع حالاً مثل: "هذا بسراً أطيب منه رطباً". وتكون جملة خبرية؛ فالاسمية بالواو والضمير أو بالواو أو بالضمير على ضعف، والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو

وهو ما إذا كان المضافُ بعضَ المضاف إليه، أو في معنى بعضه، وكذا إنْ كان المضاف مصدراً؛ مثال بعضه: "ضُربَ ظهرُ زيدٍ قاذفاً"، قال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ۝٤٧﴾ (الحجر: ٤٧)، ومثال بعضه: "أعجبني كلام زيدٍ مخاصماً"، قال الله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: من الآية١٣٥)، ومثال المصدر: "أعجبني ضربُ زيدٍ واقفاً"، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ (الأنعام: من الآية١٢٨)؛ فـ"خالدين" حال من الضمير وعاملها المصدر، فـ"النار" مبتدأ أول، و"مثواكم" مبتدأ ثانٍ و"خالدين" حالٌ كما ذكرنا، و"فيها" خبر "مثواكم"، و"مثواكم" وخبره: خبرٌ عن "النار".

قوله: "**عَلَى هيْئةٍ صحَّ أنْ يقعَ حالاً**":

هذا بشرط أن يفيد، و"خبرية" احترازاً من الطلبية:

قوله: "**فالاسميةُ بالواوِ... إلى آخره**":

كان الأصل أن الواو لا تصح معها؛ لأن الحال كالصفة والخبر أو الظروف ولا تصح الواو في ذلك، ويقويه ما جاء في القرآن منه مع المبتدأ ونواسخ الابتداء.

فقوله: "**والضمير على ضعف**":

بمنع الضعف لورود القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۝٦٠﴾ (الزمر: ٦٠)، لأن الرؤية هنا رؤية البصر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ (آل عمران: من الآية١٨٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ

والضمير أو بأحدهما. ولا بد الماضي المثبت من" قد" ظاهرة أو مقدرة. ويجوز حذف العامل؛ كقولك للمسافر: "راشداً مهديًّا".

ويجب في المؤكدة؛ مثل: "زيدٌ أبوك عطوفاً "؛ أي: أحقه. وشرطها: أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية.

التمييز

التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة؛ فالأول

سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ (الرعد: من الآية٤١). قوله: **"ولا بد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة"**.

لا حاجة إلى التقدير؛ وقد قال الله تعالى: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ (آل عمران: من الآية١٧٤)، و"لم" جواب "فعل" بغير "قد".

قوله: **"ويجب في المؤكَّدة"**:

يجب أيضاً في غيرها وهى حال مثلاً أو في معنى المثل؛ فالأول مثل: "أتميميًّا مرةً وقيسياً أخرى؟"، والثاني مثل: "بعته بدرهم فصاعداً"، ولا يطَّرد وجوب حذفْ العامل أيضاً في المؤكدة؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة: من الآية٦٠)، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ (النمل: من الآية١٩)، وهذه الأمثلة أيضاً تردُّ قوله: **"شرطها أن تكون مقرِّرة لمضمون جملة اسمية.**

(مسألة)

يتعدَّد الحال لواحد؛ مثل: "جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً"، ولأكثر من واحد؛ مثل: "لقيت زيداً راكباً ماشياً"، وجب في هذه مراعاة الترتيب خوفَ اللبس، فيجعل الأول للأول والثانى للثاني؛ فإن لم يكن لبس جاز ترك الترتيب؛ مثل: "لقيتُ هنداً راكبةً ماشياً".

وبقي حالان أخيران: الموطئة؛ مثل: "مررتُ برجلٍ رجلاً كريماً". والمقدّرة؛ مثل: "مررتُ برجلٍ صائداً بكلبه غداً".

عن مفرد مقدار غالباً؛ إما في عدد نحو: "عشرون درهماً" وسيأتي، وإما في غيره؛ نحو: "رطل زيتاً" و "ومنوانٌ سمناً"، و"على التمرة مثلها زبداً"، فيُفرد إن كان جنساً، إلا أن يُقصد الأنواع، ويجمع في غيره، ثم إن كان بالتنوين أو بنون التثنية- جازت الإضافة، وإلا فلا وعن غير مقدار؛ مثل: "خاتم حديداً"، والخفض أكثر.

قال: "**فإنْ كانَ بتنوين**": هذا في التنوين الظاهر والمقدر الجائز حذفه، مثل: "خاتمٌ حديداً"، و"مثاقيل مسك"، أما التنوين المقدر الذي لا يجوز حذفه، فلا تصحُّ معه الإضافة، نحو: "خمسةَ عشرَ" وشبهه من العدد، فلا تجوز إضافته إلى ممُيّزه، نحو: "خمسة عشرَ درهم"، فإن لم يُضَف/ إلى مميزه؛ جاز؛ نحو: "خمسة عشر". وإنما قلنا: "إنَّ(خمسةَ عَشَر) وشبهه منوُّنٌ تقديراً، بدليل تنوينه في الضرورة؛ كقول الشاعر:

كلفَ مِنْ عَنَائِه وشِقْوَتِهِ ... بنتَ ثمانِ عشرة من حجتِهِ[1]

قوله: "**أو بنون التثنية... إلى آخره**": نون الجمع كذلك؛ كقوله:

ولاسيَّئي زيَّ إذا ما تلَّبسوا ... إلى حاجةٍ يوماً محبَّسةً بزلا[2]

المحبسة: المطايا المذللة. وكذلك نون مشبه الجمع في العدد إذا أضفته إلى غير المميز؛ مثل: "عشروك" و"ثلاثو زيدٍ"، فإن ذكرتَ المميز فلا يجوز حذفها والإضافة إلى المميز؛ فلا يجوز: "عشرون درهم"، وجوَّزه الكسائي[3].

---

(١) البيت من الرجز، وقائله نفيع بن طارق، والبيت في: كتاب الحيوان للجاحظ (٦/ ٤٦٣)، والمخصص (١٧/ ١٠٢)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٠٩)، والمقرب لابن عصفور (٦٧)، وشرح العيني (٤/ ٤٨٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٧٥)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٩)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٠٥)، وشرح الأشموني (٤/ ٧٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ١٩٧)، وشواهد المغني للسيوطي (٢٨٢)، وشرح العيني (٣/ ٥٩٦).

(٣) هو: على بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي، مولاهم، الكوفي، المعروف بالكسائي. الإمام، المعلم، المقرئ. أخذ عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ بن مسلم الهراء(ت ٦٠٠ هـ) سمي بذلك لأنه أحرم في كساء، أو لأنه كان يبيع الأكسية في حداثته، أو كان يتشح بكساء. توفي بـ "طوس" سنة (١٨٩هـ).

والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها؛ مثل: "طاب زيدٌ نفساً"، و"زيدٌ طيبٌ أبًا وأبوَّةً. وداراً. وعلماً"، أو في إضافةٍ؛مثل: "يعجبني طيبه أبًا. وأبوَّةً. وداراً وعلماً" و"للهِ دَرُّهُ فارساً!".

ثم إن كان اسماً يصحُّ جعله لما انتصب عنه- جاز أن يكون له ولمتعلقه، وإلا فهو لمتعلقه، فيطابق فيهما ما قصد إلا أن يكون جنساً، إلا أن يُقصد الأنواع، وإن كان صفة كانت له وطبقه، واحتملت الحال. ولا

والعبارة الجامعة: فإنْ كان بتنوينٍ ظاهرٍ أو مقدر جائز الحذف أو بنون التثنية أو الجمع أو مشبه الجمع ولم يذكر المميز- جازت الإضافة.

قوله: "**مثل: خاتم حديداً**":

هذا منصوب عند سيبويه على الحال، وعند المبرد على التمييز، وهو الصحيح، فإن كان معرفة مثل: "هذا خاتمك حديداً" فالحال أظهرُ.

وقوله: "**أو ما ضاهاها**":

لو قال: "**وشبهها**" كفاه.

قوله: "**للهِ دَرُّهُ فارساً!**"[1]

اللام للتعجب، و"در": من إدرار المطر والضرع؛ أي: خيره وفضله دارٌّ كإدرارهما، و"فارساً": يحتمل الحال والتمييز.

قوله: "**فإنْ كان اسماً**":

يحترز من الصفة؛ مثل: "فارساً" يصح جعله لما انتصب عنه؛ أي: خبراً؛ فقولك: "طاب زيدٌ أباً" لو جعلتَ "أباً" خبراً عن "زيد" صحَّ، وقولك: "طاب زيدٌ داراً" لو جعلتها خبراً عن "زيد" لم يصحَّ. فيصح في الأول أن يجعل التمييز لزيد ولأبيه، ولا يصح في الثاني أن تجعله لـ "زيد".

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٣٥)، وشرح ابن يعيش (٢/ ٧٠)، وشرح الرضى (١/ ٧٢٠)، وشرح الكافية لابن القواس (١/ ٢٦٢)، ومبسوط الأحكام للتبريزي (٣/ ٨٣٦)، وشرح الوافية لابن الحاجب (١/ ٢٧٧).

يتقدم التمييز على عامله، والأصحُّ: أن لا يتقدم على الفعل؛ خلافاً للمازني والمبرد.

قوله: " **ولا يتقدَّم التمييز... إلى آخره** ":

هذا إذا لم يكن العامل فعلاً متصرفاً؛ فإن كان فالصحيحُ: التقديمُ؛ لقوة العامل وشبه التمييز بالمفعول، فكما جاز تقديم المفعول فكذلك التمييز، وله شواهد كثيرة؛ منها قول الشاعر:

رددتُ بمِثْلِ نهدٍ مقلّص كميشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تحلّبا[1]

فقدم" ماء" المميِّز على العامل وهو " تحلّب". و" السيد" : الذئب، و"المقلّص" : المرتفع، و"الكميش" : الشديد اللحم ضدّ الرهل.

وقال آخرُ:

ولسْتُ إذا ذرْعاً أَضيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عندَ التعَسُّرِ من يُسْرِ

وقولهم: " لا يجوز تقديمه؛ لأنه فاعل في المعنى، فلا يتقدم على الفعل كالفاعل" غير لازم في كل الصور؛ فإنَّ منه: لا "امتلأ الكوزُ ماءً" ولا يصح كونه فاعلاً في المعنى، ثم وإن كان فاعلاً في المعنى ولكن تُرِك ذلك، والمحافظة على ما كان يقتضيه للأمر الذي لأجله نسب الفعل إلى غيره، وهو المبالغة بنسبة " الشيب " إلى كل الرأس مثلاً و" التفجر" إلى جميع " الأرض"، و"الطيب" إلى جميع "زيد".

(مسألة)

إذا كان مميز " أفعل " التفضيل فاعلا في المعنى ونصبه؛ مثل: "زيدٌ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي، من الشعراء المعدودين في الجاهلية والإسلام. أسلم فحسن إسلامه. والبيت ينظر في: المفضليات (٣٧٦)، والأصمعيات (٢٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ٤٥٠)، وحاشية الصبان (٢/ ٢٠٢)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٣).

وقبله:

ووارِدةٍ كأنّها عصُبُ القطا تثير عجاجاً بالسنابك أصبها

الاستثناء

المستثنى: متصل ومنقطع؛ فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظاً أو تقديراً بـ (إلا) وأخوتها. والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج، وهو

أطيبُ داراً. وأحسنُ غلاماً"، وإن لم يكن فاعلا في المعنى جاز جره بالإضافة وبـ "مِنْ"؛ نحو: "زيدُ أحسنُ رجل. وأحسنُ مِن عمرٍو".

(مسألة)

يجوز أن يُجر بـ"مِن" كل مميز، وإلا الفاعل في المعنى كما تقدَّم؛ نحو: "طاب زيدُ نفساً"، فلا يجوز: "مِن نفس"، وإلا مميز العدد؛ نحو: "عشرون درهماً"، فلا يجوز: "مِن درهمٍ".

(مسألة)

يجوز النصب على التمييز بعد كل فعل يقتضى التعجُّب، وكذا أفعال المدح والذم؛ نحو: "ما أكرم زيداً رجلاً"، و"أكْرِمْ به رجلاً"، و"نعمَ صباحاً زيدًا"، و"ساء مَثَلاً مثَلُهم"، و"لله أبوك جواداً"، و"لله أنت شجاعاً".

قال: "**بـ(إلا) وأخواتها**":

الأولى: بـ"إلا" أو [إحدى][1] أخواتها؛ / لأنه يكون بواحد منها.

قوله: "**والمنقطع المذكور بعدها... إلى آخره**".

المنقطع إما لفظاً لا معنى؛ مثل: "ما جاءني أحد إلا زيد جاءني"؛ لأنه مبتدأ و"جاءني": خبره. ومنقطع معنى لا لفظاً؛ مثل: "ما فيها أحد إلا وتد"، ثم منه ما يصح نسبة العامل إليه؛ مثل: "ما فيها أحد إلا بساط"، ومنه ما لا يصح؛ مثل: "ما جاءني أحد إلا بساطاً"، فنسبة الاستقرار إلى البساط صحيحة، فصح عمله فيه، ونسبة المجيء إليه غير صحيحة، فلا يصح عمله فيه.

---

(١) ما بين المعقوفتين في الأصل "أحد".

منصوب إذا كان بعد (إلا) غير الصفة في كلام موجب، أو مقدماً على المستثنى منه أو منقطعاً في الأكثر أو كان بعد (خلا) و(عدا) في الأكثر و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون). ويجوز فيه النصب. ويختار البدل فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب وذُكر المستثنى منه؛ مثل: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (النساء: من الآية٦٦)، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ (البقرة: من الآية٨٣). ويُعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد؛ مثل: "ما ضربني إلا زيدٌ"، إلا أن يستقيم

قوله: " **غير الصفة** ".

متى كانت صفة فليست من باب الاستثناء.

قوله: "**موجب**": **الموجب ما ليس بنفي، ولا معنى نفي، كالنهي والاستفهام.**

قوله: " **أو كان مقدماً** ": جاء في الأكثر، هذا في الأكثر.

وقد حكى سيبويه عن يونس عن العرب: "ما لي إلا أبوك ناصر".

ومنه قول الشاعر:

... ... إذا لم يكن إلا النبيون شافِعُ[1]

قوله: " **وبعد (خلا) و(عدا) في الأكثر** ":

أي: فيكون فعلين، وإن جُرَّ بهما كانا حرفين.

قوله: " **أو (ما عدا) أو (ما خلا)** ":

هذا في الأكثر، وقد روى الجرمِّي الجر بهما، فتكون "ما" فيها زائدة، والتُزم في "ليس" ولا يكون حذف المرفوع والنصب كيلا يلبسا بغير الاستثناء.

قوله: "**إلا أن يستقيم المعنى**":

---

(١) البيت من الطويل، وهو للصحابي الجليل حسان بن ثابت، وورد في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١١٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٢)، وفي ديوانه (٢٥٤).

المعنى؛ مثل: "قرأت إلا يوم كذا "

ومن ثَمَّتْ لم يجز: "ما زال زيدٌ إلا عالماً". وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع؛ مثل: "ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ" و"لا أحد فيها إلا عمرو" و"ما زيد شيئاً إلا شيء لا يُعبأ به"؛ لأن (من) لا تزاد بعد الإثبات و(ما) و(لا) لا تقدران عاملتين بعده؛ لأنهما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ (إلا)، بخلاف: "ليس زيدٌ شيئاً إلا شيئاً"؛ لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز: " ليس زيد إلا قائماً"، وامتنع: "ما زيد إلا قائماً".

يعني بأن يكون موجباً في معنى نفي؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ (التوبة: من الآية٣٢)؛ لأن التقدير: "ولا يفعل الله إلا أن يتم نوره".

قوله: "**ومن ثم لم يجزْ: (مازال زيدٌ إلا قائماً)**":

أي: لنقض "إلا" معناها، وجوزَّه يونس.

قوله: "**وإذا تعذر البدل... إلى آخره**": يعني: إذا لم يعمل ما قبل "إلا" فيما بعدها وهو ثلاثة: "مِن" و"الباء" الزائدتان، و"لا" النافية للجنس.

(مسألة)

قد يتكرر الاستثناء للتوكيد؛ مثل: "امررْ بهم إلا زيد، إلا أبي محمد"، والثاني هو الأول وقصد التوكيد.

(مسألة)

إذا استثنيت من الاستثناء المفرغ، فأبدِلْ بواحد وانصب الباقي مقدَّماً كان أو مؤخَّراً؛ مثل: "ما جاءني إلا زيد إلا عَمْراً"، و"ما جاءني إلا عَمْراً إلا زيدٌ"، و"ما جاءني إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً".

قوله: "**إذا كانت تابعة لجمع منكور... إلى آخره**":

ليس بشرط، بل قد تكون" إلا" صفة بعد جمع معرف بالألف واللام؛ كقول الشاعر:

ومخفوض بعد (غير) و(سوى) و(سواء) وبعد (حاشا) في الأكثروإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلا) على التفصيل، و(غير) صفة حملت على (إلا) في الاستثناء، كما حملت (إلا) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير كما حملت (إلا) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غيرمحصور لتعذُّر الاستثناء؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، وضعف في غيره. وإعراب (سوى) و(سواء): النصب على الظرفية على الأصحِّ.

أتيحتْ فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلا بغامها[(١)]

أي: غير بغامها، و"قليل" هنا بمعنى النفي؛ أي: لا يوجد. وقد تكون "إلا" صفة لمفرد؛ مثل: " له ألف درهم إلا مائة"؛ أي: غير مائة.

قوله: " **وإعراب (سوى) و(سواء) النصب**": هذا مذهب سيبويه، وهما عنده منصوبان على الظروف، تقديراً في المقصورة ولفظاً في الممدودة، وجعل قوله:

تجانفُ عنْ جوِّ المدينةِ ناقتي وما قصدتْ مِنْ أهلها لسوائكَا[(٢)]

شاذّاً للضرورة؛ والصحيح مذهب الكوفيين: أن"سوى" و"سواء" اسم كـ" غير"؛ بدليل أنها جاءت مبتدأ وخبراً وفاعلا واسم " ليس "؛ كقوله:

وقالَ نِساءٌ لَوْ قُتِلْتَ لَساءَنَا سواكن ذو الشَّجوِ الذي أنا فاجِعُ

---

(١) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٧٠)، والمقتضب (٤/ ٤٠٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٦٥)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٧٢، ٧٨، ٢٤٨، ٣١٦)، وهمع الهوامع (١/ ٢٢٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٤)، وشرح الأشموني، ولسان العرب مادة (بغم)، وديوان ذي الرمة (٦٣٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى، ينظر في: كتاب سيبويه (١/ ١٣، ٢٠٣)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٤٩)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٥)، (٢/ ٤٥، ١١٩، ١٢٤) والإنصاف لابن الأنباري (٢٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٤، ٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٢)، والدرر اللوامع (١/ ١٧١)، وديوان الأعشى (٦٥).
ويروى: "جو اليمامة" بدل "جو المدينة"، كما في الخزانة (٢/ ٥٩).

خبر كان وأخواتها

خبر "كان" وأخواتها: هو المسند بعد دخولها؛ مثل: " كان زيدٌ قائماً" وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدم على اسمها معرفة، وقد يحذف عامله في مثل: "الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ"،

وقوله:

وإذا تُباعُ كريهةٌ أو تُشْتَرى فسواكَ بائعُها وأنت المُشْتري[(١)]

وقوله في الفاعل:

ولَمْ يبقَ سوى العدوا ن دناهم كما دانوا[(٢)]

وفي اسم " ليس" قوله:

أأترُكُ ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلةٍ إني إذاً لَصَبورُ[(٣)]

ويجوز مع القصر ضمُّ السين وكسرها، ومع المدِّ فتحُها والإعراب الظاهر.

قال: "**وأمره على نحو خبر المبتدأ**":

ويجوز في خبر المبتدأ: الجملة الطلبية، ولا يجوز في خبر "كان".

قوله: "**ويتقدم معرفة**":

هذا بشرط ظهور الإعراب، فإن لم يظهر لم يجز تقديمه؛ مثل: "كان فتاي فتاك".

قوله: "**وقد يُحذف العامل... إلى آخره**":

قد يحذف العامل والاسم؛ كقولك: "فقيهاً" لمن قال: "مَا كانَ زيدٌ؟".

---

(١) البيت من الكامل، وقائله ابن المولى، ينظر: شرح شروح شواهد الألفية للعيني (٣/ ١٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٢)، والدرر اللوامع (١/ ١٧٠)، وشرح الأشموني (٢/ ١٥٩).

(٢) قائله الفند الزماني. خزانة الأدب (٢/ ٥٧)، الدرر اللوامع (١/ ١٧٠)، أمالي أبي علي القاري، همع الهوامع (١/ ٢٠٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون، ينظر: همع الهوامع (١/ ٢٠٢)، والدرر اللوامع (١/ ١٧١)، وديوانه (١٣٩).

ويجوز في مثلها أربعة أوجه ويجب الحذفُ في مثل: " أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ "؛ أي: "لأنْ كنتَ".

والعامل والخبر؛ كقولك: "زيدٌ" لمن قال: "مَن كان صاحبَكَ؟". وقد يُحذف العامل والاسم والخبر؛ كقولك: "نعم" لمن قال: "هل كان زيدُ قائماً؟". وقد يُحذف العامل فقط كما مثَّل.

وقوله: **"في مثْل: (الناس...) إلى آخره"**:

لا يختصُّ الحذف بهذه الصورة، بل يجوز في غيرها؛ كقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ (النساء: من الآية١٧١) في قول من قدّر "يكن"، ومنه قولهم: "كيف أنت وقصعة من ثريد؟" إذا نصبت "قصعة"؛ لأن التقدير: "كيف تكون وقصعة؟"؛ فـ"قصعة" على هذا مفعول معه، وإن رفعت "قصعة" كانت معطوفة على "أنت" أو على المستتر في "يكون " المقدَّرة، و" أنت" مؤكد له. ثم "كان" هاهنا يجوز أن تكون تامة، ويجوز أن تكون ناقصةً و"كيف" خبرها مقدماً عليها، وأجود الوجوه الأربعة: نصب الأول؛ لأنَّ "أَنْ" تطلب الفعل، ورفع الثاني لأنَّ تقدير جملة اسمية أولى بالفاء؛ لطلبها إياها، ورفعهما متوسط، وكذلك نصبهما، وأضعفهما رفع الأول ونصب الثاني، ومهما رفعت الأول فتقديره:

"فجزاؤه خير"، ومهما، ومهما نصبته فتقديره: "يكن جزاؤه خيراً".

قوله: **"ويجب الحذف في مثل: (أمَّا أنت منطلقاً انطلقت)"**:

أصله: " لأَنْ كنت منطلقاً" بكسر اللام وفتح" أنْ" الخفيفة، فعوض عن الفعل "ما" فانفصل المتصل، ثم حُذف حرف الجر، / كعادته كثيراً، ثم أُدغمت النون في الميم صارت: "أمَّا أنت"؛ قال الشاعر:

أَبـا خـراشـةَ أمَّـا أنـتَ ذا نـفَـرٍ   فـإنَّ قـومـيَ لـم تـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ[1]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٢٩٣)، والخصائص لابن جني (٢/ ٣٨١)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٤، ٣٥٣) (٢/ ٣٥٠)، والإنصاف لابن الأنباري، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٩) (٨/ ١٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٤).

اسم (لا) التي لنفي الجنس

المنصوب بعد (لا) التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مشبّهاً به؛ مثل: "لا غلامَ رجل" و"لا عشرين درهماً لك"، فإن كان مفرداً، فهو مبني على ما ينصب به وإن كان معرفةً أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير.

قال: "**اسمُ(لا) التي لنفي الجنس**":

المحمولة على "إنَّ" أولى؛ لأنَّ المحمولة على "ليس" قد تكون نافية للجنس؛ كقوله:

مَـــنْ صـــدَ عـــنْ نـــيـــرانِـــهـــا فَـــأنـــا ابـــنُ قـــيـــسْ لابَـــرَاحْ[1]

ويُفرَّق بينهما بالقرائن، واسم "لا" هذه مقدَّر فيه "من"، وقد ظهرت في قول الشاعر:

فـقـامَ يـزود الـنـاسَ عـنـهـا بـسـيـفـهِ وقـال ألا لا مِـنْ سـبـيـلِ إلـى هـنْـدِ[2]

ولذلك قال سيبويه: "لا رجلَ" جواب: "هل من رجلٍ؟". ورُوي في "رجل" الجر بتقدير "مِنْ" في قول الشاعر:

ألا رجـــلٍ جَـــزاه الـــلـــهُ خَـــيْـــراً يـــدلُ عـــلـــى مُـــحَـــصِّـــلـــةٍ تـــبـــيـــتُ
تـــرَجِّـــلُ لُـــمَّـــتـــي وتَـــقُـــمُّ بـــيـــتـــي وأُعْـــطـــيـــهـــا الأَبـــاوَةَ إن رضـــيـــتُ[3]

وروي فيه أيضاً النصب؛ إما بتقدير فعْلْ، أي: "ألا ترونني رجلاً؟"، أو

---

(١) البيت لسعد بن مالك القيسي، وهو في كتاب سيبويه (١/ ٥٨)، واللسان، مادة (برح).

(٢) البيت من الطويل، وقائله دوسر بن دهبل، ينظر: مجالس ثعلب (١٧٦)، والإنصاف لابن الأنباري (٥٠٠)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣٦٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٢٧٥).

(٣) البيتان من الوافر، وهما لعمرو بن قعاس، أو قنعاس، ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٨)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (٥٦)، وشرح المفصل (٢/ ١٠١، ١٠٢)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٩) (٢/ ١١٢، ١٥٦) (٤/ ١٧٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٧٧، ٢١٩)، وشرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٢٦٦) (٣/ ٣٥٢)، وشرح الأشموني (٢/ ١٦).

ونحو: "قضية، ولا أبا حسن لها" متأول وفي مثل: "لا حول ولا قوة إلا بالله" خمسة أوجه: فتحهما، ونصب الثاني، ورفعه، ورفعهما،

نصبه للضرورة، كما جاء في النداء في الشاعر:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ
سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها ... ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[(١)]

والمحصلة: المُغَرْبِلة، والإتاوة: الأُجرة.

قوله: **"ولا عشرين درهماً"**:

إنْ أردتَ نفي العشرينات؛ اقتصرت عليها، وإن أردت جنساً؛ ذكرت المميز، كما ذكر.

قوله: **"فإن كان معرفةً..."**:

تساهلٌ؛ فإنّ المعرفة لا تكون اسم النافية للجنس.

قوله: **"أو مفصولا... إلى آخره"**.

أما الرفع: فصحيح، وأما التكرير ففي الأكثر؛ قال الشاعر:

وأَنتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا ... حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ ومَوتُكَ فاجِعُ[(٢)]

وقال الآخر:

بَكَتْ جَزَعاً واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ... رَكائِبُها إلا إلَيْنا رُجُوعُها[(٣)]

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للأحوص، وهما في: كتاب سيبويه (١/ ٣١٣)، والمقتضب (٤/ ٢١٤)، ومجالس ثعلب (٩٢، ٢٣٩، ٥٤٢)، والأغاني (١٤/ ٦١، ٦٢)، والجمل للزجاجي (١٦٦)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٩٣)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٤١)، والإنصاف لابن الأنباري(٣١١)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٧١)، وهمع الهوامع (٢/ ٨٠)، والدرر اللوامع (٢/ ١٠٥)، وشرح الأشموني (٣/ ١٤٤)، وديوان الأحوص (١٧٣).

(٢) البيت من الطويل، وقائله هو السلولي، أو الضحَّاك بن هنام، وينظر: كتاب سيبويه، والمقتضب (٤/ ٣٦٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٨)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٩).

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٢٩٨)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٣٦١)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٨)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٩)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ١٨).

ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني. وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل، ومعناها: الاستفهام والعرْض والتمني ونعت المبني الأول مفرداً يليه مبني،

قوله: "**(قضيَّة ولا أبا حسنْ لها)**[(١)] متأولٌ".

أي: بأحد أمرين: إما: "ولا أحد من المسمين هذا الاسم"، أو: "ولا مِثْل أبي حسنٍ"، ومنه قوله: "ولا أميةَ بالبلاد"[(٢)] قوله: "لا هيثم الليلة للمطي"[(٣)].

قوله: "**وفي مثل: "(لاحول ولا قوة...) إلى آخره**".

ففتحهما تركيب وإعمال لهما، ونصب الثاني أو رفعه إلغاء لـ"لا" وعطفاً على اللفظ أو الموضع، ورفعهما إما مبتدآن معتمدان على النفي أو إلغاء لـ"لا" زيداً وعمراً حاضرٌ" قوله: "**وإذا دَخَلَت الهمْزَةُ... إلى آخره**":

إذا دخلت الهمزة عليها جاءت للتمني والاستفهام؛ كما قال، وتجيء أيضاً للتقرير ولمعنى النفي؛ فالتقرير كقول الشاعر:

أَلا طعانَ ولا فِرْسانَ عاديةً إلا تجَشؤُكُم حَوْلَ التنانيرِ[(٤)]

---

(١) قالها عمر ا، فانطلقت مثلاً للأمر الشديد، والمراد بـ "أبي حسن" هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ينظر مغنى اللبيب (١٢٦)ط دار الفكر.

(٢) جزء بيت من الوافر، ينسب إلى عبد الله بن فضالة، ينظر: الكتاب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب، والمقرب (١/ ١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/ ١٠).
وتمام البيت:
أرى الحاجاتِ عندَ أبي حبيبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

(٣) جزء بيت من الرجز، وقائله مجهول، ينظر الكتاب (٢/ ٢٩٦)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٢٦٣)، وخزانة الأدب (١/ ٩٨، ٩٩)، والدرر (١/ ١٢٤).

(٤) البيت من البسيط، وهو لحسَّان بن ثابت الصحابي المشهور، والبيت في: كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٦)، والجمل للزجاجي (٢٤٤)، وخزانة الأدب (٢/ ١٠٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٦٨، ٧٥)، وشرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٣٦٢)، وهمع =

ومعرب رفعاً ونصباً نحو: لا رجل ظريفَ وظريفٌ، وإلا فالإعراب.

والعطف على اللفظ، وعلى المحل جائز؛ مثل:

لا أب وابـــنـــا . . . .

وابن، ومثل: (لا أبالَه) و(لا غلامي له) جائز تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثم لم يجز: "لا أباً فيها"، وليس

كأنه قال: ألستم كذلك؟ ولمعنى النفي كقول الشاعر:

ألا اصْطِبارَ لسلْمى أَمْ لها جَلَدٌ إذَا أُلاقي الذي يلقاهُ أمثالي[1]

ولا تجيء للعرض كما قال؛ لأنَّ التي للعرض تلزم الأفعال؛ لأنها طَلَبٌ كالتحضيض، لكن التحضيض أشد توكيداً منه؛ ولذلك يحسن قول العبد لسيده: "ألا تعطينى!"، ويقبح: "لولا تعطيني". ومتى كانت "ألا" للتمني لم يبقَ لها موضع من الإعراب؛/ لوقوعها موضع "ليت"، و"ليت" حرف، فلا موضع له.

قوله: "**والعطف على اللفظ وعلى المحل جائزٌ**":

"ألا" للتمني لا يجوز العطف عليها إلا على اللفظ فقط بالنصب والفتح؛ مثل: "ألا مال وأمناً" و"أمن"، ولا يجوز الرفع عطفاً على الموضع كغيرها، إذ لا موضع، كما ذكرنا.

قوله: "**ومثل: (لا أَبَ لهُ) و(لا غلاميْنِ)... إلى آخره**".

الحق أنه مضاف كقول سيبويه، وأن اللام مُقْتحمة لتوكيد معناها، ولا

= الهوامع (١/ ١٤٧)، والدرر اللوامع (١/ ١٤٨)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٤٠)، وديوان حسان (٢١٥).

(١) البيت من البسيط وهو لقيس بن الملوح (المجنون)، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢١، ٩٦)، وشرح شواهد الألفية للعيني (٢/ ٣٥٨)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٧)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٨)، وديوانه (٢٢٨).

بمضاف لفساد المعنى، خلافاً لسيبويه، ويحذف في مثل: "لا عليك"؛ أي: "لا بأس".

خبر(ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس).

خبر (ما) و(لا) المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما، وهي لغة أهل الحجاز، وإذا زيدت (إن) مع (ما) أو انتقض النفي بـ (إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل وإذا عطف عليه بموجب، فالرفع.

يلزم من إقحامها إقحام [من][1]، كما قيل، لأنَّ أكثر الإضافة بمعنى اللام، فجاز إقحامها، بخلاف غيرها، والذي يدل على إضافته قول الشاعر:

أَبِالْموتِ الذي لا بدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباكِ تخوِّفيني[2]

فإضافة "من" غير[لازم][3]، لكن هذا المضاف إليه في حكم الانفصال؛ لأنه لو لم يكن في نية الانفصال لكان المضاف معرفةً، ولو كان؛ لَمَا عمِلتْ فيه "لا".

قال: "**خبر(ما) و(لا)**":

ولم يذكر "إنْ" النافية، وقد ذُكرتْ قبلُ.

قوله: "**وإذا زيد... إلى آخره**".

هاهنا رابع يُبطل عملها أيضاً، وهو: إذا تقدم معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ مثل: "ما طعامَك زيدٌ آكِل" لا يجوز: "آكلاً"؛ فإنْ كان معموله ظرفاً؛ مثل "ما يومَ الجمعة زيدٌ منطلقاً"، أو جارٌّ ومجروراً؛ مثل: "ما بك زيدٌ مارًّا"، و"ما عليك زيدٌ متأسفاً"، جاز نصب الخبر، كما مثَّلْتُ.

قوله: "**وإذا عُطِف عليه... إلى آخره**".

---

(١) ما بين معقوفتين في الأصل "في" والمثبت من الهامش.

(٢) البيت من الوافر؛ وهو لأبي حيَّة النمري، ينظر في: الكامل للمبرد (٣١٣،٥٠٣) والمقتضب (٤/ ٣٧٥)، والخصائص لابن جني (١/ ٣٤٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٦١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٥)، والمقرب (٤١)، وخزانة الأدب (٢/ ١١٨) عرضاً، وشذور الذهب، وهمع الهوامع (١/ ١٤٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٥).

(٣) ما بين معقوفتين في الأصل "لام"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

المجرورات

المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً، أو تقديراً مراداً؛ فالتقدير شرطه: أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها، وهي معنوية ولفظية؛ فالمعنوية: أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها،

بموجبِ: بكسر الجيم؛ مثل: «ما زيدٌ قائماً، ولكن جالسٌ»؛ لأنها بمعنى «إلا».

قال: «**ما اشتملَ. . . . إلى آخره**»:

فيه ما في المرفوعات والمنصوبات من الدور.

قوله: «**مجرَّداً تنوينه لأجلها**»:

«لدن» و«عند» .. وشبههما يدخله تنوين، فلا تجريد فيها، والمثنى والمجموع ليست نونه تنويناً في إضافتهما.

(مسألة):

دعوتُ ما نابني مسوراً.

من الأسماء ما يلزم الإضافة إلى مضمر؛ كـ «وحْدَه» و«لبيك» .. وأخواته، وقد جاء شاذًّا: فلبّي يدي مسور[1].

ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة؛ نحو: «حيث» و«مذْ» و«منذ» وقد جاء شاذًّا:

أَمَا ترى حيْثُ سهيل

قوله: «**زيد وبمعنى (مِنْ)**»:

ضابطها: كلَ ما أُضيف إلى ما هو بعضُه وله اسمه، فيصحُّ على «خاتم فضة»: «فضة»، ولا يصح على «يد زيد»: «زيد» وهما بعضان، ومتى صحَّ

---

(١) البيت من المتقارب؛ ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٥١)، وشرح ابن يعيش (١/ ١١٩)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٣٥٠)، والمحتسب لابن جني (١/ ٧٨)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٩٢)، وشرح العيني (٣/ ١٨١)، والدرر اللوامع (١/ ١٦٣).

وهي إما بمعنى (اللام) فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى (من) في جنس المضاف، أو بمعنى (في) في ظرفه، وهو قليل؛ نحو: "غلام زيدٍ" و"خاتم و"ضرب اليومِ". وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة، وشرطها: تجريد المضاف من التعرف، وما أجازه الكوفيون من "الثلاثة الأثواب"- وشبهه من الأعداد- ضعيف، واللفظية: أن يكون المضاف صفة إلى معمولها ؛ مثل: " ضارب زيدٍ" و"حسن الوجهِ" ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، ومن ثمَّت جاز: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ولا

تقدير اللام و«من» في الإضافة حكُم فيها بتقدير اللام؛ لأنها الأصل.

قوله: «**وبمعنى (في) في ظرفِه**»:

أي: من الزمان والمكان، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (سبأ: من الآية٣٣)؛ أي: في الليل، ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ (يوسف: من الآية٣٩)، أي: في السجن، ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ (البقرة: من الآية٢٠٤)؛ أي: فيه، ومنه قولهم: «يا سارق الليلة أهلَ الدارِ».

قوله: «**وتفيد تعريفاً مع المعرفة**»:

أي: إنْ لم يكن المضاف إليه بنية الانفصال؛ مثل: "لا أباك ظريف" أو "لا أبالك" على المختار، كما تقدم، وقد تفيد الإضافة إلى المعرفة ما تفيده الصفة من زيادة الوضوح؛ كقولك: "جاء زيدنا".

قوله: " «**وما أجازه الكوفيون... إلى آخره**»:

تمسّك الكوفيون في منعه بالقياس؛ لأنه من باب المقادير، فكما لا يجوز: "الرطلُ الزيتُ" لا يجوز هذا، وجوَّزه الكوفيون؛ لأنه نُقل عن العرب.

قوله: «**واللفظية... إلى آخره**»:

التحقيق: هي الصفة التي يصح أن ترفع معمولها وتنصبه؛ لأن نحو: «مثل زيد وكرام الناس صفة مضافة إلى معمولها؛ / لأن المضاف عامل في المضاف إليه، وليست لفظية بل معنوية.

قوله: «**وَلا تُفيدُ إلا تخفيفاً في اللفظ**»:

تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، ومن ثمَّت جاز: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ"، وامتنع: "بزيدٍ حسنِ الوجه" وجاز: "الضاربا زيدٍ"، والضاربو زيدٍ" وامتنع: " الضارب زيدٍ" خلافاً للفراء. وضعف:

الـواهـبِ الـمـائـةِ الـهـجـانِ وعـبـدِهـا ... ...

قد تفيد تخصيصاً، لأنّ نحو: «برجلٍ حسن الوجه" أخصُّ من "برجلٍ حسَنٍ».

قوله: «**وامتنعَ: (زَيْد حسَنِ الوجْهِ)**»:

يمتنع إذا كان نعتاً؛ فلو جُعل بدلاً لم يمتنع، وإنما امتنع النعت به لأنه نكرة، فلا تنعت به المعرفة، ودليل تنكيره: نعت النكرة به ووقوعه حالاً؛ كقوله تعال: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ (الحج: من الآية٩)، وصحة دخول «رُبَّ» عليه؛ كقوله تعالى: ﴿مُّمْطِرُنَاۚ﴾ (الأحقاف: من الآية٢٤) فلو قلتَ: «رُبَّ ممطِرِنا» صحَّ، وكذا لو قلتَ: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ﴾ (الأحقاف: من الآية٢٤) ونصبته حالاً صحَّ.

قوله: «**وجازَ: (الضَّاربا زَيْد)... إلى آخره**».

كان القياس تجويزهما، لكن لَّما امتنع: "الضارب رجل"، لبشاعة إضافة المعرفة إلى النكرة؛ حُمل عليه: " الضارب زيد" والفرَّاء في إجازة ذلك محجوجٌ؛ لأن هذا تجويز للإضافة مما لا تخفيف فيه ولا تخصيص، ولا حمل على «الحسن الوجه» .. وشبهه.

قوله: "**وضَعفَ: (الواهب المائة.. البيت)**":

لم يضعِّفه الأئمة؛ لأن «عبدها» مضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، ولو قال: «الواهب عبد المائة» لجَاز؛ كما يجوز: «الواهب المائة»؛ لأنَّ المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام حكْمُه حكْمُه، والبيت:

الـواهـب الـمـائِـة الـهِـجـانِ وعـبْـدِهـا عُـوذاً تُـزَجَّـى بـيـنَـهـا أَطْـفـالُـهـا[1]

و«العوذ»: الحديثة العهد بالنتاج، و«تُزجى»: تُساق.

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه (٢٥)، وديوان الفرزدق (٨٥٤)، والكتاب لسيبويه (١/ ١٨٣).

وإنما جاز: "الضارب الرجل"؛ حملاً على المختار في "الحسن الوجه"، و"الضاربكَ" وشبهه فيمن قال: إنه مضاف حملاً على "ضاربكَ". ولا يُضاَف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ومثل: "مسجدُ الجامعِ"، و" جانبِ الغربيِّ"، و"صلاةُ الأوْلى"، و"بقلة

قوله: «**وإنَّما جاز: (الضارب الرجل)** ... **إلى آخره**".

معناه: الأصل: «الحسن الوجهِ» بالإضافة، و«الضارب الرجلَ» بالنصب؛ لأنه مفعول، فلمَّا شبه «الوجه» بـ«الرجل» ونُصبَ- مع أنه فاعلٌ في المعنى حمْلاً عليه- شبه «الرجل» بـ «الوجه»، وإنْ كان مفعولاً فجُرَّ بالإضافة/ حملاً عليه.

قوله: «**والضاربك وشبهه**... **إلى آخره**»:

مذهب سيبويه والأخفش: إنْ كان «الضاربك» في موضع نصْبٍ على المفعولية، وكذا "كاف" «ضاربك»، وحذف التنوين كيلا ينفصل المتصل، وجوَّز الأخفش أنْ يكون «كاف» «ضاربك» في موضع جرَّ بالإضافة، وذهب الرماني[1] والزمخشري إلى أنَّ الكاف في «الضاربك» في موضع جرَّ حملاً على «ضاربك»، في قول الأخفش؛ قالوا: لأنَّ «ضاربك» مجرد فكانت الكاف في موضع المضاف إليه؛ وهو أصل لذي الألف واللام وذاك فرعه، ولا يمتاز الفرع على الأصل.

فقوله: «**فيمن قال**»:

إشارة إلى الرماني والزمخشري.

قوله: «**ولا يضاف موصوف** ... **إلى آخره**»:

لأنهما لشيء واحد، وتأويل ما ذكر أنه مؤول؛ معروف.

---

(١) هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، باحث معتزلي مفسّر، من كبار النحاة، أصله من سامراء، ومولده في بغداد سنة (٢٩٦هـ-٩٠٨م)، وبها أيضاً كانت وفاته في سنة (٣٨٤هـ- ٩٩٤م) له نحو مائة مصنف؛ منها: ((الأكوان))، و"المعلوم والمجهول"، و"صنعة الاستدلال" في الاعتزال (يقع في سبعة مجلدات)، و"شرح أصول ابن السرَّاج"، و"شرح كتاب سيبويه"، و"معاني الحروف".

الحمقاءِ" متأولٌ ومثل: "جرد قطيفة" و" أخلاق ثياب" متأوَّل. ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص؛ كـ: "ليث" و"أسد" و"حبْس" "ومنْع"؛ لعدم الفائدة، بخلاف: "كلِّ الدراهم" و"عيْن الشيء" فإنه يختص. وقولهم: "سعيدُ كُرْزٍ"- ونحوه - متأول.

المضاف إلى ياء المتكلم

وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم؛ كُسر آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفاً تثبت، وهذيل تقلبها

وقوله: «**جرد قطيفة**»:

لأنَّ «جرد» بمعنى «عتيقِ».

قوله: «**بخلاف**»: **(كل الدراهم) ... إلى آخره**:

لأنَّ «كل» صالحة لكل ما يُضاف إليه، فإذا أُضيفت إلى شيء أفادت.

و«عين الشيء»:

أي: مثل: «جاء زيدٌ عينُه»، ومن هذا الباب نحو: «يوم الخميس» و«شهر رمضان» .. وشبه ذلك؛ معناه: يوم الزمن المسمى بالخميس، وشهر الزمن المسمى برمضان.

قوله: «**(سعيدُ كُرْزٍ) متأوَّلٌ**»:

أي: المسمَّى بهذا الاسم أو صاحبه.

قوله: «**والملحق به**»:

هو داخل في الصحيح؛ لأنَّ الحرف لم يُعلَّ، فيكون صحيحاً.

قوله: «**والياءُ مفْتوحة**»:

لأنه الأصل؛ لأنها اسمٌ فاحتاجت إلى التقوية، ولا يرد «واو»المخاطبين و«ياء» المخاطبة؛ لأنهما في حكم الانفصال، فكانا كالكلمة المنفصلة، وسكون الياء تخفيف.

لغير التثنية ياءً، وإنْ كان ياءً أُدْغمت، وإنْ كان واواً قُلبت ياءً وأُدغمت وفتحت الياء للساكنين.

وأما الأسماء الستة: فـ "أخي" و"أبي"، أجاز المبرد: "أخي" و"أبي"، وتقول: "حمي" و"هني"، ويقال: "في"- في الأكثر- و"فمي"، وإذا قطعتَ قيلِ: "أخٌ" و"أبٌ" و"حمٌ" و"هنٌ" و"فمٌ"، وفتح الفاء أفصح منهما..............

وجاء: "حمْو"؛ مثل: "يد" و"خبء" و"دلْو"، و"عصا" مطلقاً، وجاء: "هَن" مثل "يد مطلقاً"، و"ذو" لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع

قوله: «**وَهُذَيْلٌ**[(١)] **تقْلِبُها**»:

أي: مثل «عصي»، و«قفي»، ولم تُقلب في التثنية/ لأنَّ الألف فيها كالكلمة المستقلة، ولوقوع اللبس.

قوله: «**وأجاز المبرد: (أَخِيَّ) و(أَبيَّ)**»:

تمسُّكًا بقول الشاعر:

وأبـيَّ مـا لـكَ ذو الـمـجـازِ بِـدارِ[(٢)]

وليس متمسَّكًا؛ لاحتمال [جمع][(٣)] السلامة.

قوله: «**وجاء: (حمٌ).. إلى آخره**»:

فيه لغة خامسة؛ وهي: «حماء» مثل: «ظمأ».

قوله: «**مطلقاً**»:

أي: غير مضافاً وغير مضافٍ.

قوله: «**وجاء (هن).... إلى آخره**»:

---

(١) قبيلة ((هذيل)) نسبة إلى هذيل بن مدركة، بطن من مدركة بن إلياس، من العدنانية وهم بنو هذيل ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت ديارهم بالسروات، وسرواتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، ومن منازلهم: ((عرنة)) و((عرفة)) ومن أيامهم: ((يوم خشاش)) و((وقعة الجرف)).

(٢) البيت من الكامل، وهو لمؤرج السُّلمي كما في الخزانة (٢/ ٢٧٢)، ومغني اللبيب (٦٠٩).

(٣) ما بين معقوفتين غير واضح بالأصل.

عن الإضافة.

التوابع

التوابع: كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة.

النعت

النعت: تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقاً. وفائدته: تخصيصٌ،

الأجود إجراء «هن» مجرى «يد» مطلقاً، ومنه الحديث: «فأعضوه بهنِ أبيه»[1].

(ترتيبها)

الإعراب بالحروف واجب في «ذو» و«فو» إذا لم تُقلب واوه ميماً مختار في «أخ» و«أب» و«حم»، مرجوح في «هن»، أما القصر: فممنوع في «ذو» و«وفو» و«هن»، مشهور في «حم» و«أخ» و«أب». و«الهن» اسم يُطلق على كل ما لا يراد التصريح بذكره.

قال: «**كلّ ثان بإعراب سابقه**... إلى آخره»:

المفعول الثاني من باب «ظننت»، والحال في مثل «كفى بزيدٍ رجلاً صالحاً»: كذلك؛ لأنهما فضلة.

وقوله: «**من جهة واحدةٍ**»:

يصلح لكل جهة.. أي جهة كانت؛ لأنه لم يقل: مِن جهة كذا، والأجود فيه الموافق متبوعاً في إعرابه مطلقاً؛ أي: مع اختلاف العوامل.

قال: «**النعتُ تابعٌ... إلى آخره**»:

«كلهم في قولك: «جاء القوم كلهم» يدل على معنى في متبوعه وهو الاستغراق. قلتُ: قوله: «**مطلقاً**» يخرجه.

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٣٦)، وأورده ابن الأثير في النهاية (٣/ ٢٥٥)، ولفظه: ((مَنْ تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه..)).

أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد، مثل: نفخة واحدة الحاقة: ١٣) ولا فصل بين أن يكون مشتقًّا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل؛ «تميمي» و«ذي مال»، أو خصوصاً مثل: «مررت برجل أي رجل!» و«مررت بهذا الرجل» و «بزيد هذا». توصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير، ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلِّقة؛ نحو: «مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامه»؛ فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. والثاني يتبعه في الخمسة الأُول وفي البواقي؛ كالفعل، ومن ثمت حسُن: «قامَ رجلٌ قاعدٌ غلمانه»، وضعُف: «. . . . قاعدون غلمانه»، ويجوز: «. . . قعودٌ غلمانه». والمضمر لا يوصف، ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساوٍ، ومن ثمَّ لو يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وإنما التزم وصف باب «هذا» بذي اللام؛ للإبهام، ومن ثمَّ ضعُفَ: «مررت بهذا الأبيض»، وحسُن: «مررتُ بهذا العالِم».

العطف

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد

قوله: «**لمجردِّ الثناء.. إلى آخره**»:

يكون أيضاً لرابع وهو الترحُّم؛ مثل: «مررتُ بغلامك البائسِ الفقيرِ»، و«اللهمَّ ارحمْ عبادكَ الضعفاء».

«ولا فصل... إلى آخره»:

الأولى: وحقه أن يكون مشتقاً، أو في معناه.

قوله: «**إذا كان وضعُهُ لغرض المعنى**»:

أي: لتحصيل معناه؛ مثل «تميمي»؛ لأنَّ معناه منسوب/ إليها، و«**ذي مال**»؛ لأنَّ معناه: صاحب. قوله: «**عموماً**»: أي: في كل ما هو كذلك لا يختص بالألفاظ المذكورة؛ فتقول: «قرشي» و«دمشقي» و«بصري» و«هاشمي».

قال: «**العَطفُ تابعٌ... إلى آخره**»:

الحروف العشرة- وسيأتي- مثل «قام زيد وعمرو». وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل؛ أُكِّد بمنفصل؛ مثل: «ضَربت أنا وزيد»، إلا أن يقع فصل، فيجوز تركه؛ نحو: «ضربت اليوم وزيد».

قد يكون المعطوف غير مقصود بالنسبة؛ كقولك: «قام زيدٌ وعمروٌ لم يقعد».

ثم النسبة قد تكون على سبيل التشريك؛ وهي في العطف أحد الحروف الأربعة الأُول، وقد تكون على سبيل التفريد؛ نحو: «ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو».

والأولى: هو التابع بواسطة؛ ليعمَّ الكلَّ.

قوله: **«وإذا عُطِف على المرفوع... إلى آخره»**:

ليس التأكيد والفصل لازماً ولابدَّ؛ قال الله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ (الأنعام: من الآية١٤٨)، لا يقال: حصل الفصل بـ «لا»؛ لأنها بعد حرف العطف فلم تفصل، وفي حديث عليٍّ عليه السلام: «رحمك الله أبا بكرٍ؛ فلقد كنتُ كثيراً ما أسمع رسول الله ص يقول: «كنت وأبو بكرٍ وعمر، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمر»[1].

وقال الشاعر:

نالَ الأُخَيْطِلُ مَعْ سفاهَةِ رأيه ... مَا لَمْ يكُنْ وَأبٌ لَهُ لِينَالا[2]

ويروى: " ورجا الأخيطل . . . ". وقال الآخر:

قلتُ إذْ أَقْبلتْ وزهرٌ تهادىَ ... كنعاجِ الملا تعَسَّفنَ رَمْلا[3]

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متَّخِذاً خليلاً...»، برقم (٣٦٧٧)، عن ابن عباس.

(٢) البيت من الكامل، وقائله جرير، وهو في: الإنصاف (٤٧٦)، والمقرب (٥٠)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١١٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٥١)، وهمع الهوامع، والدرر اللوامع (٢/ ١٩١)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١١٤)، وديوانه (٤٥١).

(٣) البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٧٩)، والخصائص لابن جني (٢/ ٣٨٦)، والإنصاف لابن الانباري (٤٧٥، ٤٧٧)، وشرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٧٤، ٧٦)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١١٦)، وشرح الأشموني (٣/ ١١٤)، وملحقات ديوانه (٤٩٠).

وإذا عطف على الضمير المجرور أُعيدَ الخافض؛ مثل: «مررت بك وبزيدٍ».

لا يقال: هذا للضرورة؛ لأنَّ نصبها على المفعول معه كان ممكنًا، فعلم أنَّ رفعهما اختيارٌ، وظنَّ كثيرٌ من النحاة أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ (البقرة: من الآية٣٥) و«قمْ أنت وزيدٌ» عطْف الظاهر على المضمر، وليس كذلك؛ لأنَّ شرط/ المعطوف أن يكون صالحًا لأنْ يعمل فيه ما عمل في المعطوف عليه، وهذا فيما ذكر متعذِّرٌ؛ لأنه لا يصح أن يقال: «اسكن زوجك»، و«قم زيد»، فبطل كونه معطوفًا على المضمر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ﴾ (البقرة: الآية٢٣٣)، لا يصح أن يكون «مولود» معطوفًا على «والدة»، ؛ لأجل «تاء» المضارعة أو الأمر، فالواجب في ذلك أن يكون مرفوعًا بمقدَّر من جنس المذكور ودلَّ المذكور عليه؛ التقدير: «اسكن أنت ولْيسكنْ زوجك»، و«قمْ أنت ولْيقمْ زيدٌ»، و«لا تضار والدة بولدها ولا يضار والد».

قوله: **«وإذا عُطف على المضمر المجرور... إلى آخره»**:

ليس إعادة الخافض بلازم ولا بدَّ بل هو أولْى؛ قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (البقرة: ٢١٧)، لا يقال: هو معطوف على «سبيل»؛ إذْ لو كان .. لكان مِن تتمته ويلزم أنْ يكون ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ (البقرة: من الآية٢١٧) عطْفًا على الاسم قبل تمامه، وهو غير جائزٍ. وقال الشاعر:

فاليوْمَ قربتَ تُؤْذينا وتشتْمنا ... فاذْهَبْ فما بكَ والأيْامِ منْ عَجَبِ[1]

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، ينظر في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٨٣)، والكامل للمبرد (٤٥١)، والإنصاف لابن الأنباري (٤٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٧٨، ٧٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٣٨)، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ١١٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٠) (٢/ ١٣٩)، والدرر اللوامع (١/ ٩٠) (٢/ ١٩٢)، وشرح الأشموني على الألفية (٣/ ١١٥).

والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجُز في: «ما زيدٌ بقائم- أو قائماً-» ولا «ذاهبٌ عمرو» إلا الرفع، وإنما جاز «الذي يطيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ»؛ لأنها فاء السببية وإذا عطفت على عاملين مختلفين

والقسَم بالأيام بعيدٌ لم يُعْهد، فتعيَّن العطف؛ ومنه:

فحسْبُكَ والضّحّاكِ سيفٌ مهنّدُ

رواه الأئمة بالجرِّ ولم يَعيبوه، وروي بالرفع على الابتداء، والضحاك كذلك وبالنصب على أنه مفعول معه، ونقل الأخفش عن العرب «ما فيها غيره وبعيرِه»[(١)]، بجرِّ «بعيره».

قوله: «**والمعطوف في حكم المعطوف عليه**»:

هذا إذا كان مفردًا؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ (الأحزاب: من الآية٤٠) ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه؛ لأنَّ الثاني مثْبَتٌ والأول منفيٌّ.

قوله: «**ومن ثمَّ لم يجز: (ما زيدٌ بقائم)... إلى آخره**»:

لأنه يؤدي إلى جواز تقديم خبر «ما» على اسمها، بخلاف «ليس»؛ فإنه يجوز ذلك لجواز تقديم خبرها، وهذا بشرط أنْ لا يكون المعطوف المنصوب متعلِّقًا بالمعطوف عليه، فإنْ كان له تعلُّقٌ به جازت المسألة؛ مثل: «ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا أخوه»؛ لأنك لو قلتَ: «ما زيدٌ قاعدًا أخوه» لَصحَّ، بخلاف: «ولا قاعدًا عمرٌو».

قوله: «**وإنَّما جاز: (الذي يطير... إلى آخره)**»:

أي: إنّ الفاء جعلت الجملتين في حكم جملة واحدة؛ لما دلَّت عليه من سببية الأول للثاني، ولذلك لو أتيت بالواو أو «ثمَّ» لم يصحَّ؛ لفوات ما دلَّت عليه الفاء من الربط بين الجملتين؛ ومثله قول الشاعر:

---

(١) بل هو لقطرب، هكذا ((ما فيها غيره وفرسه))، ومنه قراءة ابن عباس والحسن وحمزة لقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ (النساء: من الآية١) حاشية الصبان (٣/ ١١٥).

لم يجز؛ خلافاً للفراء، إلا في نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو» خلافاً لسيبويه.

التوكيد

التوكيد: تابعٌ يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. وهو لفظي ومعنوي؛ فاللفظي: تكرير اللفظ الأول؛ مثل: «جاءني زيدٌ زيدٌ» ويجري في الألفاظ كلها، والمعنوي بألفاظ محصورة، وهي: «نفسه وعينه وكلاهما وكله، وأجمع وأكْتع، وأبتع وأبصع»؛ فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما، تقول: «نفسه، نفسها، أنفسهما، أنفسهم، أنفسهن». والثاني: للمثنى «كلاهما، كلتاهما» والباقي لغير المثنى، باختلاف الضمير في:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الدَّمعُ تارةً فيبدُو وَتارات يَجمُّ فيغرقُ[(١)]

لو قال: «ويبدو» لم يجز؛ لأنَّ الخبر يكون جملة من غير رابط.

قال: «**التوكيد... إلى آخره**»:

يدخل فيه البدل في نحو: «مررتُ بقومكَ أولهم وآخرهم، وصغيرهم وكبيرهم"، تابعٌ يقرر أمر المتبوع في الشمول، وليس بتوكيد.

قوله: «**وهو لفظي**»: هذا باب التوكيد المعنوي، فلا حاجة لذكر اللفظي.

قوله: «**بألفاظ محْصورة**»: فاته «عامَّة»، و«جَميع». قوله: «**فالأوَّلان... إلى آخره**».

يعني: «نفسه»، و«عينه»؛ لا يستعمَل منهما إلا المفرد وجمع القلَّةِ؛ نحو: «قامَ زيدٌ نفسُهُ»، و«.. الزيدون أنفسُهُم».

قوله: «**كلاهما**»: أي: للمذكر.

قوله: «**كلتاهما**»: أي: للمؤنث وقد جاء شاذًا للمؤنث «**كلاهما**»، كما

---

(١) البيت من الطويل؛ وهو لذي الرُّمة، ينظر: مجالس ثعلب (٦١٢)، والمحتسب لابن جني (١/ ١٥٠)، والمقرب لابن عصفور (١٣)، ومغني اللبيب (٥٠١)، وشرح شواهد شروح الألفية، وهمع الهوامع (١/ ٨٩)، والدرر اللوامع (١/ ٧٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٩٦)، وديوانه (٣٩٥).

«كلّه، وكلّها، وكلّهن وكلّهن»، والصيغ في البواقي؛ تقول: «أجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجُمَع». ولا يؤكد بـ «كل» و«أجمع» إلا ذو أجزاء يصحُّ افتراقها حساً أو حكماً؛ نحو: «أكرمت القوم كلهم»، و«اشتريت العبد كله» بخلاف: «جاء زيد بأكمله». وإذا أُكّد المضمر المرفوع المتصل بـ «النفس» والعين أُكّد بمنفصل؛ مثل: «ضَربتَ أنت نفسك». و أكتع وأخواه أتباع لـ «أجمع»، فلا تتقدم عليه، وذكْرها دونه ضعيفٌ.

البدل

البدل تابعٌ مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دونه؛ وهو بدل الكل

جاء «كلتهنَّ» للمؤنث؛ نحو: «قام المرأتان كلاهما» و«.. النسوة كلتهنَّ».

قوله: **«وأَكْتَع وأخواه... إلى آخره»**: لك أنْ تبدأَ بعدَ «أجمع» بأيها شئْتَ، ولا يتقدم عليه شيءٌ منها بإجماعٍ.

قال: **«وهو أَرْبعةٌ»**.

هنا خامسٌ وهو بدل المبدأ، ويقال له: بدل الإضراب، وهو أنْ تذكر شيئًا مقصودًا ثم تذكر ما هو أولى منه؛ مثل: «أعْطِ زيدًا درهمًا درهمين»، وعلامته: صحة معنى «بل»، والفرق بينه وبين بدل الغلط: أنَّ بدل الغلط لم يُقْصَد وهذا قُصدَ، ولأنَّ بدل الغلط لم يأت في كلام فصيحٍ، وبدل الإضراب جاءَ فيه كثيرًا.

قوله: **«بدلُ الكُلِّ»**:

قال بعضُهم: لا يقال الكل والبعض؛ لأنهما يلزمان الإضافة، فلا يُعرَّفان بالألف واللام؛ إذْ لا يُجْمع بينهما، والمختار: جوازه، وإنْ لم يقعَ في كلام المتقدمين، لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء، والقياس: جوازه؛ حملاً لـ «كل» على «جميع»، ولـ «بعض» على «جزء» وقولهم: «هو ملازم للإضافة» ممنوعٌ؛ لِما روى الأخفش[1] عن العرب: «جاء قَومُكَ كلَّا»،

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٦٨٧).

والبعض، والاشتمال، والغلط؛ فالأول مدلوله مدلول الأول، والثاني جزؤه، والثالث بينه وبين الأول ملابسة بغيرهما، والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره، ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين وإذا كان نكرة من معرفة، فالنعت، مثل ﴿... بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ (العلق: الآيتان: ١٥-١٦)، ويكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب؛ مثل: «ضربتُه زيداً».

منصوب على الحال، ومنه القراءة: «إناَّ كلاًّ فيها». نصبًا على الحال، وقول الزمخشري فيه: «إنَّ (كلاًّ) مؤكدٌ للضمير بـ (إنّ») مردودٌ.

قوله: «**بدل الاشتمال**»:

هو لمعنى في المتبوع؛ إما حقيقة كـ «أعجبني زيدٌ حسْنُهُ»، أو استلزامًا كـ «أعجبني الجاريةُ حُلِيُّها».

قوله: «**وإذا كان نكرةً من معرفة فالنعت**»:

هذا في الأكثر، وقيل في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ (الزخرف: من الآية٨٤) إنَّ «إلهًا» بدل من الضمير الذي في الموصول.

قوله: «**ولا يُبْدَل ظاهرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بدلَ الكُلِّ... إلى آخره**»:

يجوز إبدال الظاهر من المضمر من المتكلم بدلَ الكلِّ مِن كل، إذا أفاد الإحاطة باتفاق؛ كقوله:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدامُنا في مقامِنا ثلاثتنا حتَّى أُزيرُوا المنائيا[1]

وأجازه الأخفش وإنْ لم يُفِدْ الإحاطةَ، وجعَلَ من ذلك قولَه تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ (الأنعام:

---

(١) البيت من الطويل، وقائله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله بالصفراء، والبيت قاله يوم بدر في قطع رجله وفي مبارزته هو وحمزة، وهو المراد بقوله: ((ثلاثتنا)). ينظر: شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ١٣١).

عطف البيان

عطف البيان: تابعٌ غير صفة يوضِّح متبوعه؛ مثل:

الآية١٢)، فأبدل «الذين» من الضمير في «لَيجمعنَّكم»، واستشهد بقوله:

وَشَوْهاءَ تَعْدو بي إلى صارِخ الوَغَى   بِمُسْتَلْئِمٍ مثْلِ الْفَنِيقِ المجَدَّلِ[1]

فأبدل «مستلئمًا» من الضمير في «بي»، و«المستلئم»: لابس لامة الحرب. ويبْدَلُ الظاهرُ من ضمير المتكلم بدَلَ اشتمالٍ وبدلَ بعضٍ باتفاقٍ؛ فبدل الاشتمال كقوله:

ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا   وَما أَلْفَيتني حلْمي مُضاعَا[2]

فأبدَلَ «حلمي» من الياء. وبدل بعض؛ كقوله:

أَوْعَدَني بالسّجنِ والأداهِمِ   رِجْلي ورجْلي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

فأبدلَ «رجلي» من الياء. وروى الأخفش: «مررتُ بكم الزيدين».

قال: «**عطفُ البيَان... إلى آخره**»:

عطفتَ الشيءَ: ثَنَيْتَهُ، ولو سميت التوابع كلها عطْفًا كان سائغًا. والبيانُ: التوضيحُ.

«**غير صفة**».

ليُخرج النعتَ؛ لأنه يكون للتوضيح، والفرق بينه وبين النعت: أنَّ النعتَ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للراعي النُّميري في ديوانه (٢٨٤)، ومعجم ما استعجم (٦٤١)، ومعجم البلدان (١/ ٧٨)(أبلى)، وبلا نسبة في لسان العرب (١١/ ٨) (أبل).

(٢) البيت من الوافر؛ وهو لعدي بن زيد، وينظر في كتاب سيبويه (١/ ١٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٦٥)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٦٨)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٧)، والدرر اللوامع (٢/ ١٥)، وديوان عدي بن زيد (٣٥).

(٣) البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ العجلي، من رهط أبي النجم، ويُلقَّب بـ ((العباب)) شاعر فحل اشتهر في العصر المرواني، توفي سنة (١٠٠هـ)، ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٥٣، ٣٢٦)، وشرح المفصل (٣/ ٧٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٦٦)، وشذور الذهب (٥٧٢)، وشرح العيني (٤/ ١٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٦٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٧)، والدرر اللوامع (٢/ ١٦٤)، وشرح الأشموني (٣/ ١٢٩).

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ ... ...

وفصله من البدل لفظاً في مثل:

يكون مشتقًا أو تأويله؛ بخلاف عطف البيان؛ فإنْ وقع كذلك فمرفوضُ الأصل، وجارٍ مجرى الأعلام. والفرق بينه وبين البدل: أنَّ البدل يكون معرفة من نكرة وبالعكس، وعطف البيان يشترط فيه المساواة في التعريف والتنكير، ويصح جعلُ عطف بيانٍ بدلاً، إلا في موضعين، ولا ينعكس، فعطف البيان مشابهُ البدلِ لفظًا في صحة جعْلِهِ بدلاً، ويشابه الصفةَ معنًى في كونه للتوضيح.

واشترط بعضهم أنْ يكون الثاني أشهرَ وأعْرفَ، والقياس المختار: جواز المساوي والأدنى؛ لأنه للتوضيح كالصفة، والصفة دون الموصوف، وقد/ قال سيبويه في مثل: «يا هذا ذا الجُمَّة»: إنَّ «ذا الجمة» عطفُ بيان، واسم الإشارة أعْرف منه.

قوله: «**وفَصْلُهُ منَ البدَلِ لَفْظًا**»:

أي: لا معنًى؛ لأنَ الفرقَ بينهما من جهة المعنى: أَنَّ البدل هو المقصود، بخلاف عطف البيان؛ فإنَّ المتبوع هو المقصود وهو مكمَّلٌ له وموضِّحٌ، وإنّما الفرق بينهما من جهة اللفظ يكون في موضعين: الأول: ما ذكره، وهو ما إذا كان تابعًا لمجرور بإضافةِ صفة بالألف واللام وهو مجرَّدٌ عنهما؛ مثل:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبكْرِي بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقوعَا[1]

ومثل: «رأيتُ الضارب الرجل زيد»، وإنما امتنع كونه بدلاً؛ لأنه يكون إذْ ذاك هو المقصود، فيصير: «أنا ابنُ التارك بشر»، و«رأيتُ الضاربَ زيدٍ»، وهو غير جائزٍ كما تقدَّمَ.

---

(١) البيت من الوافر، وقائله المرار الأَسَدي، وهو في: كتاب سيبويه (١/ ١٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٧٢، ٧٤)، والمقرب لابن عصفور (٥٣)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣)، شذور الذهب (٥٦٣)، وشرح العيني (٤/ ١٢١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٢٢)، والدرر اللوامع (٢/ ١٥٣)، شرح الأشموني (٣/ ٨٧).

أَنـا ابْـنُ الـتـارِكِ الـبَـكْـريِّ بِـشْـرٍ ... ...

المبني

ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غيرَ مركّبٍ، وحكمه أنْ لا يختلف آخره باختلاف العوامل. وألقابه: ضمٌّ وفتْحٌ وكسْرٌ ووقْفٌ. وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركّبات، والكنايات، وبعض الظروف.

المضمر

المضمر: ما وُضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً، وهو متصل ومنفصل؛ فالمنفصل: المستقل بنفسه، والمتصل: غير المستقل بنفسه، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالأولان: متصلٌ ومنفصلٌ، والثالث: متصل، فلذلك خمسة أنواع:

الثاني: في النداء؛ مثل: «يا غلامُ بشرٌ. وبشرًا» لا يجوز أنْ يكون بدلاً؛ إذْ لو كان؛ لَوجب بناؤهُ على الضَّمِّ.

قال: «**ما ناسَبَ مَبْنِيَّ الأصْلِ**»:

«ضارب» إيرادٌ جيِّدٌ في: «زيدٌ ضاربُ عَمرٍو أمسِ» مبني على الكسر يناسب «ضرب»؛ لأنه بمعناه وليس بمبني، والأجود: «المبني: ما أشبه الحرفَ بوجهٍ اعتبرته العربُ»؛ وقولنا: اعتبرته العرب؛ احترازًا من مثل «أي» شرطَّيةٌ؛ فإنها أشبهت الحرفَ، لكنْ لم تعتبرُ العرب هذه المشابهةَ.

قال: «**وألقابه**».

أي: عند المتأخرين، وبعض المتقدمين يطلق عليه ألقاب المعرب.

وبنيتْ الضمائر لمشابهة الحرف بالنقص في الأصالة، وبعدم الاستقلال، ولا يرد نحو: «نحن» و«أنتم»؛ لأنا نعني بالضمائر: المتصلةَ ؛ لأنها الأصل وغيرها ملحقٌ بها؛ بدليل أنه لا يجوز المنفصلُ إلا عند تعذُّر المتصل، وليس في المتصل أكثر من حرفين، ولا يستَقِلُّ أيضًا بنفسه، فأشبه الحرفَ بهما.

الأول: «ضربت»، و«ضُربت» إلى «ضَربن»، «وضُربن». الثاني: «أنا» إلى «هن».

الثالث: «ضربنى» إلى «ضربهن»، و«إنني» إلى «إنهنَّ». والرابع: «إياي» إلى «إياهنَّ».

والخامس: «غلامي» و«لي» إلى «غلامهنَّ» و«لهنَّ». فالمرفوع المتصل خاصَّة يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب والغائب والغائبة، وفي الصفة مطلقاً. ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذُّر المتصل وذلك بالتقديم على عامله أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفاً، والضمير مرفوع، أو بكونه مسنداً إليه

قوله: «**فَالأَوَّلُ مِنْ ضربْتُ... إلى آخره**»:

ياء المخاطبة من «تفعلين» و«افعلي» غير داخلةٍ فيما ذكَرَ، وتفصيلُ الضمائرِ معروفٌ؛ متّصِلِها ومنفصِلِها.

قوله: «**ولا يسُوغُ المنْفصل**»:

قد ساغَ في «أعطيتْكَهُ» و«ضربتُكَ» الضمائر المنفصلة، ولا تَعذُّرَ.

قوله: «**بالتَّقَدُّمِ على عامِلِهِ**»: هذا مخصوصٌ بالمنصوب؛ إذْ لا يجوز تقَدُّم غيره على عامله.

قوله: «**أَوْ بالفَصْلِ لغَرَضٍ**»:

هو في ثلاثة مواضعَ: بـ «إلا» و«إنما» و«اللام» الفارقة؛ مثل: «ما أكرمك إلا أنا» و«إنما أكرمك أنا»، و«إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإِنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ».

قوله: «**أو بالحَذْفِ**»: أي: حذْف العامل في مثل: «إيَّاكَ والأسَدَ».

قوله: «**أو يكون العاملُ معنويًّا**»:

أي: الابتداء؛ مثل: «أنا زيدٌ»، أو حرفًا؛ مثل: «ما أنت قائمًا». وهذا مخصوصٌ بـ «ما» وحدَها، وظاهرُ كلامه الإطلاقُ.

قوله: «**أَوْ لكَوْنِهِ مُسْتَنَدًا إلَيْهِ صِفَةٌ جَرَتْ... إلى آخره**»:

صفة جرت على غير من هي له؛ مثل: «إياك ضربت» و«ما ضربك إلا أنا» و«إياك والشَّرَّ» و«أنا زيد» و«ما أنت قائمًا» و«هندٌ زيدٌ ضاربته هي». وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً؛ فإنْ كان أحدهما أعرف وقدمْته؛ فلك الخيار في الثاني؛ مثل «أَعطيْتُكه»و «أعطيتك إياه» و«ضربيك» و«ضربي

هذا عَند البصريين مطلَقًا، والكوفيُّون يجيزون حذف هذا الضمير المنفصل عند عدَم اللَبس؛ مثل: «هنْد زيدٌ ضارِبتُه»، واستدلُّوا على ذلك بقوله:

فــقــلْـــتُ لـــهُ هـــذِهِ هـــاتِـــهـــا   إلـــيْـــنـــا بِـــإدْمـــاء مُـــفْـــتـــادهـــا[1]

ولم يقل: مفتادها أنت. ومنه:

تـــرىَ أَربْـــاقَـــهـــم مـــتَـــقَـــلِّـــديـــهـــا   إذا صَـدِئَ الـحـديـدُ عـلـى الْـكـمـاةِ

ولم يقل: متقلديها هم. وبقوله:

قَوْمي ذُرَى الَمْدِ بانوها وَقَدْ عَلِمَتْ   بِـكُـنْـهِ ذَلِـكَ قَـحْـطـانٌ وعَـدْنـانُ[2]

ولم يقل: بانوها هم. وقُرِئ شاذًا: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ (الأحزاب: من الآية٥٣)[3]، بكسر «غيره»، ولم يقل: «أنتم»؛ وأما " ايا " فالمختار أنه اسمٌ مضافٌ إلى ما اتصلَّ به من الضمائر؛/ بدليل قولهم: «فإيَّاه وإيَّا الشواب».[4]

قوله: «**وإذا اجتمعَ ضميرانِ... إلى آخره**»:

وليس أحدهما مرفوعًا؛ لأنه لو كان لوجب تقديمه.

قوله: «**فَلَكَ الخيارُ في الثاني**»:

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (١١٩)، ولسان العرب (١٢/ ٢٥٢)(رمم)، ومقاييس اللغة (٢/ ٣٧٩)، وتهذيب اللغة (١٥/ ١٩٢).

(٢) البيت من الكامل، وقائله مجهول، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٧٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤)، والدرر اللوامع (١/ ١٥٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥).

(٣) وهي قراءة ابن أبي عبلة، ينظر: البحر المحيط (٧/ ٢٤٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ٢٢٦).

(٤) قال ابن جني: قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل، أنه سمع اعرابيًا يقول: «إذا بلغ الستين؛ فإياه وإيا الشواب» سر صناعة الإعراب (١/ ٣١٣).

إياك» والا فهو منفصل؛ مثل: «أعطيته إياك وإياه».

والمختار في باب خبر كان: الانفصال. والأكثر: «لولا أنتَ» إلى آخرها. و«عسيت» إلى آخرها، وجاء: لولاك وعسا... إلى آخرهما.

مذهب سيبويه أنَّ الاتصال واجبٌ، وقال غيره: الاتصال أجود؛ ويجوز الانفصال؛ ومنه قوله تعالى: أَنُلْزِمُكُمُوهَا هود: من الآية٢٨)، فالتخير والحالة هذه بعيدٌ، ولم يجيء الانفصال إلا قليلاً، ومنه الحديث عن النبي ﷺ «ملَّككم إيَّاهم، ولو شاء ملَّكهم إيَّاكم»[١]. فإنْ كانا مفعولي «حسِبْتُ» فالمختار عند الجميع الانفصال؛ مثل: «حسبتُكَ إيَّاه»، وجوَّزوا فيه الاتصال؛ مثل: «حسبتُكَهُ».

قال شيخُنا: وهو المختار عندي.

قوله: «**والمختار في باب خبر (كان) الانفصال**»:

الفصيح في الكلام المختار: الاتصال، ومنه الحديث عن النبي ﷺ في حديث ابن صيَّاد: «إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّط عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قتله»[٢]، ومنه ما رُوي من قوله ح لعائشة لمَّا كُشِف له وقعة الجمل: «إيَّاكِ يا حُمَيْراءُ أَنْ تكونيها»[٣]، ولم يأتِ الانفصال إلا في ضرورة الشعر.

قوله: «**والأكثُر: (لولا أنتَ..) إلى آخره**»:

أي: من الضمائر المنفصلة.

قوله: «**و(عسيت...) إلى آخرها**». أي: من المتصلة.

قوله: «**وقد جاء: (لولاك) و(عساك)**»:

---

(١) أخرجه أبو داود؛ كتاب الجهاد باب «ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم» (٣/ ٢٣).

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري؛ كتاب الجنائز، باب «إذا أسلم الصبي فمات: هناك يُصلَّى عليه؟» (٣/ ٢٥٩)، برقم (١٣٥٤)، ومسلم؛ كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: «ذكر ابن صيَّاد» (٤/ ٢٢٤٤)، برقم (٩٥/ ٢٩٣٠).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك؛ كتاب معرفة الصحابة، باب: «لن يفلح قوم ولَّوْا أمرهم امرأة»، (٣/ ١١٩)، سالم ابن أبي الجعد، عن النبي ص. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الجبار لم يخرِّجا له». وأخرجه البيهقي في الدلائل (٦/ ٤١١).

نون الوقاية

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريًّا عن نون

أي: وهو خلاف الأصل؛ لأنَّ الكاف ضمير منصوب أو مجرور، وليس ذانك موضعهما، فمن شواهد الكاف قوله: «لولاك هذا العام لم أَحججْ».

وإذا اتصل بـ«لولا» ياء المتكلم على هذه اللغة قيل: «لولاي» كقول الشاعر:

وَأَنتَ امْرُؤٌ لولايَ طحْتَ كَمَا هَوَى ... بأَجْرامِهِ في قنَّةِ التيقِ مُنْهوِي[1]

وإنْ اتصلت بـ«عسى» فلا يقال إلا: «عساني» بنون الوقاية؛ لأنه قياس ياء المتكلم مع الأفعال؛ إلا «ليس» فقط؛ فإنَّه ورد فيها النون وحذفها؛ قال بعض العرب: «عليها رجلٌ ليسني» بنون الوقاية.

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيسِي ... إذْ ذهبَ القَوْمُ الكِرامُ ليسي[2]

قوله: «**ونون الوقَايَة... إلى آخره**»: هي لازمة في الأمر أيضًا، وهي معه أحقُّ؛ لأنَّ المحظور من كسرة الفعل موجود فيه، ويزيد باللبس بأمْر المخاطبة.

قوله: «**وفي المضارع خليا... إلى آخره**»: المختار أنَّ المحذوف في المضارع المرفوع نون الإعراب والباقية نون الوقاية؛ لأنَّ نون الإعراب كجزء الكلمة، فكَسْرُها كأنَّه فِعْلُ ما فُرَّ منه من كسْر آخر الفعل؛ ولأنَّ نون الإعراب حذفت في مواضع يقتضيها من غير مُقْتَضٍ لحذْفها؛ كقوله:

أَبيتُ أَسْري وتَبيتي تدْلكي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكي[3]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله يزيد بن الحكم يعتب فيه على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان ابن أبي العاص، ينظر في: المقتضب للمبرد (٣/ ٧٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٢)، والمقرب لابن عصفور (٤١)، وخزانة الأدب (١/ ٤٩٦).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، وهو في: شرح المفصل (٣/ ١٠٨)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٢٥، ٤٥٤)، (٤/ ٥٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده (١٧١، ٢٤٤)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤)، والدرر اللوامع (١/ ٤١)، وديوانه (٧٥).

(٣) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، ينظر: الأشباه والنظائر (١/ ٨٢)، (٣/ ٥٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص لابن جني (١/ ٣٨٨)، والدرر اللوامع، ورصف =

الإعراب وأنت النون فيه، و«لدن» و«إنَّ» وأخواتها مخير. ويختار في «ليت» و«من» و«عن» و«قد»، وعكسها «لعلَّ».

وكما جاء في الحديث: «ولا تُؤْمنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[1]، فقد عُهِد حذْفُها منفردةً، ونون الوقاية لم تُحذف مع مقتضيها، فحَذْفُ ما عُهدَ حذفُهُ أَوْلَى؛ ولأنَّ نون الضمير حُذِفَت لأجلها في قوله:

تَـراهُ كَـالـثُّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِـسْـكـاً يَسُـوءُ الـفـالِـيَـاتِ إذا فَـلَـيـنـي[2]

وأَصلُه: «فلينني»، فحَذْفُ نون الإعراب أوْلى، ومعنى البيت: أنه يصف رأسه بالشيبِ، و«الثغام»: نبْتٌ له زهرٌ يشبه الشيَّب، و«الفاليات»: النساء.

قوله: **«وأنت مع النون.... إلى آخره»**:

الحذف مع "لدن" قليل، ولذلك قلَّ القراءة به، والحذف وعدمه في "أن" سيَّان، وهما في القرآن كثيران.

قوله: **«ومختارٌ في (ليت)»**:

وقد جاء بغيرها قليلاً؛ كقول زيد الخيل الطائي[3]:

= المباني(٣٦٠)، وشرح التسهيل (١/ ٥٢، ٥٣)، وشرح التصريح (١/ ١١١)، شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٠)، ولسان العرب (دلك)، و(ردم)، والمحتسب، وهمع الهوامع (١/ ٥١).

(١) الحديث أخرجه مسلم (١/ ٧٤) برقم (٥٤/ ٩٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معد يكرب، ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ١٥٤)، وشرح المفصل (٣/ ١٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٤٥)، ومغني اللبيب (٦٢١)، وشرح شواهد شروح الألفية (١/ ٣٧٩)، وهمع الهوامع (١/ ٩٥)، والدرر اللوامع (١/ ٤٣)، واللسان مادة (فلا).

(٣) هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا، من طيء، كنيته «أبو مكنف»، من أبطال الجاهلية، لُقِّب «زيد الخيل» لكثرة خيله أو لكثرة طرداه بها. كان طويلاً جسيماً، من أجمل الناس، وكان شاعراً محسناً وخطيباً لسناً، موصوفاً بالكرم، وله مهاجاة مع كعب ابن زهير. أدرك الإسلام ووفد على النبي ح سنة تسع هجرية في وفد طيء، فأسلم وسُرَّ به رسول الله ح، وسماه «زيد الخير» وقال له: «يا زيد ما وُصِف لي أحدٌ في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون ما وُصِف لي، غيرك»، وأقطعه أرضًا بنجد، فمكث في المدينة سبعة أيام وأصابته حُمَّى شديدة، فخرج عائداً إلى نجد، فنزل على ماء يُقال له: «فردة» فمات هناك سنة (٩ هـ - ٦٣٠م).

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها. صيغة مرفوع منفصل

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي[١]

قوله: «**و(من) و(عن)**»:

لم يجيء الحذف فيهما إلا في بيت لا يعرف قائله؛ وهو:

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسَ مِنِي[٢]

وأما "**قد**" و"قطّ": فقد جاء في الحديث" "قطي قطي"[٣].

قوله: «**وعكسها: (لعلَّ)**»:

وهي لغة القرآن[٤]، وقد جاء بالنون؛ كقوله:

فقلْتُ أَعِيروني القَدُومَ لَعَلَّني أَخُطُّ بِها قَبْراً لا بَيضَ ماجِدِ[٥]

قوله: «**قبل العوامل وبعدها**»: بعدها لا يكون مبتدأ.

«ويُسَمَّى فصْلاً». لِمَا ذكرَ. "وعمادًا"؛ أي: عمادًا لهذا المعنى المذكور.

---

(١) البيت من الوافر، ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨٦)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (٦٨)ومجالس ثعلب (١٢٩)، والمقتضب (١/ ٢٥٠)، والمقرب (١٩)، وشرح المفصل (٣/ ٩٠، ١٢٣)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٤٦)، وشرح العيني (١/ ٣٤٦)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤)، والدرر اللوامع، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، واللسان مادة (ليت).

(٢) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٩٠)، وأوضح المسالك (١/ ١١٨)، وتخليص الشواهد (١٠٦)، والجنى الداني (١٥١)، وجواهر الأدب (١٥٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٨٠، ٣٨١)، ورصف المباني (٣٦١)، والدرر اللوامع (١/ ٢١٠)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وشرح التصريح (١/ ١١٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤).

(٣) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب التوحيد، باب: «قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الصافات: ١٨٠)، (١٣/ ٣٨٠). ومسلم؛ كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب: «النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء"، (٤/ ٢١٨٧).

(٤) من ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾ (طه: من الآية ١٠)، وقوله سبحانه: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ (غافر: من الآية٣٦)

(٥) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (١/ ٣٥٠)، وهمع الهوامع (١/ ٦٤)، والدرر اللوامع (١/ ٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤)، واللسان مادة (قدم).

مطابق للمبتدأ يُسمَّى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً. وشرطه أنْ يكون الخبر معرفةً أو «أفعل» من كذا: «كان زيدٌ هو أفضلَ من عَمرٍو». ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأً وما بعده خبره.

ضمير الشأن والقصة

ويتقدَّم قبل الجملة ضمير غائب يسمَّى ضمير الشأن والقصة يُفسَّر

قوله: «**معرفة أو (أفعل) من كذا**»:

وأيضا إذا كان الخبر «غير» و«مثل» وشبههما؛ مثل: «كان زيدُ هو غيرَ صديقي".

قوله: «**ولا موضع له عند الخليل**»(١):

وسيبويه أيضاً، وقول بعضهم: «إنه حرف؛ إذ لو كان اسمًا لَكان مستقلاً وتابعاً، وليس بهما، فتعيَّن حرفيَّته"؛ ليس بلازم؛ لأنه جاء مجيء الحرف، ولا يلزم من ذلك كونه حرفًا، ولاتفاق المتقدمين على اسميته.

قال: «**ويتقدم على الجملة... إلى آخره**»:

جيءَ بضمير الشأن لتعظيم الأمر وتهويله، ولذلك جاء في الأكثر لوعيد، أو وعد أو تهديد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ (طه: من الآية٧٤)، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ (المؤمنون: من الآية١١٧)، ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (يوسف: من الآية٩٠).

قوله: «**يفُسَّر بالجملة**»: قد يفسر بـ «أَنْ» الخفيفة المفتوحة، وهي وما

---

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، وأستاذ سيبويه النحوي. وُلِد في البصرة سنة (١٠٠هـ٧١٨م)، وعاش فقيراً صابراً، فكَّر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يُعْمل فكره فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته، وكان ذلك في سنة (١٧٠هـ- ٧٨٦م). من كتبه «العيْن» و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، وكتاب «العروض»، وكتاب «النقط والشكل».

بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً، مستتراً أو بارزاً، على حسب العوامل؛ نحو: «هوَ زيدٌ قائمٌ»، و«كان زيدٌ قائمٌ»، و«إنَّه زيدٌ قائمٌ» وحذفه منصوباً ضعيفٌ إلا مع «أنَّ» إذا خُفِّفت؛ فإنه لازمٌ.

أسماء الإشارة

أسماء الإشارة: ما وُضِعَ لمشار إليه. وهي خمسة: «ذا»: للمذكر، ولمثنَّاه: «ذان» و«ذين». وللمؤنث: «تا» و«تي» و«ذي» و«ته» و«ذِه» و«تِهِي»

دخلت عليه بتأويل مفرد؛ كقوله:

ومَـــا هـــوَ إلَّا فُـــجَـــاءَةً فَـأُبْـهَتَ حَتَّى لا أكَادُ أُجِيبُ[(١)]

وفي الحديث عن عمرَ: «فما هو إلا أنْ رأيْتُ اللّهَ قد شرح صدر أبي بكرٍ لشيء، فعرفت أنه الحق»[(٢)].

قوله: «**منصوباً ضعيف**»: الأَوْلى: قليل؛ وهو إشارة إلى قول الشاعر:

إنَّ مَـنْ يَـدْخُـلُ الـكـنـيـسـةَ يـوْمـاً يَـلْـقَ فـيـهـا جـادراً وظِـبـاءَ[(٣)]

قال: «**اسم الإشارة... إلى آخره**»:

في المؤنث عشر لغات؛ خمس مع الذال: ذي، ذِه، ذات، ذِهِ، ذهي.

وخمس مع التاء: **تي، وتا، وته، وته، وتهي.**

قوله: «**ولمثناه**»:

لم يُثَنَّ من اللغات المذكورة إلا «**تا**» و«**تي**» فقط، وحذفت الألف والتاء في التثنية، لا قياس حرف العلَّة؛ إذ لو ثبت لَحرّك، وهو لا يتصرف فيه

---

(١) البيت من الطويل، وقائله عروة بن حزام، أو كُثَيِّر، وينظر في: شرح المفصل (٧/ ٣٨).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: «الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ»، (١٣/ ٢٦٤)، برقم (٧٢٨٤، ٧٢٨٥). ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب: «الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»، (١/ ٥١) رقم (٣٢٢٠). والترمذي في سننه وأبو داود في سننه (١٥٥٦). والنسائي في الكبرى (٢٢٢٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأخطل. وينظر في: المقرب لابن عصفور (٢٠) و(٦٠).

و«ذِهِي» ولمثناه: «تان» و«تيْن». ولجمعهما: «أُلاء»، مـدًّا وقَصْرًا. ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرف الخطاب. وهي خمسةٌ في خمسة، فتكون خمسةً وعشرين؛ وهي: «ذاك» .. إلى «ذاكنّ» و«ذانِكَ» .. إلى «ذانكنَّ»، وكذلك البواقي. ويقال: «ذا» للقريب، و«ذَلِكَ» للبعيد، و«ذاك» للمتوسط،

بالحركة، وخولف الأصل في «فتيان» وشبهه؛ للَّبْس الحاصل عند الإضافة بين المثنى والواحد، وهذا مأمون في اسم الإشارة لعدم إضافته.

قوله: «**وجمعهما**».

أي: المذكر والمؤنث والعاقل وغيره؛ قال الله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: من الآية٣٦) وقال الشاعر:

والــعَــيـــش بــعـــدَ أولائـــكَ الأيّـــامِ[١].

قوله: «**ويلحقها حرف التنبيه**»:

قال الله تعالى: ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ (الزمر: من الآية١٥).

وقال الشاعر:

رأَيْــتُ بــنـي غَـبْـراءَ لا يـنُـكْـرونـنـي ولا أَهـلُ هَـاذاكَ الـطّـرافِ الْـمُـمَـدد[٢]

قوله: «**ويتصل بها حرف الخطاب**»: الأكثر أن حَّرف الخطاب يكون على حسب المخاطَب؛ فتقول: ذلكَ، وذلكِ، وذلكما، وذلكما، وذلكنَّ، وقد يستعمل الواحد المذكر في مكان الخمسة؛ فيقَال للكل: «ذلك»، كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ (البقرة: من الآية٢٣٢)، وكقوله تعالى: ﴿يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ (الأحزاب: من الآية٣٠)، وهذا كله يدل على أنه حرف وليس اسماً.

قوله: «**ويقال: (ذا) للقريب... إلى آخره**».

---

(١) البيت من الكامل، وقائله جرير، وهو في المقتضب (١/ ١٨٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٦٧)، وشرح شواهد شروح الشافية للبغدادي (١٦٧)، وشرح العيني (١/ ٤٠٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، ينظر: / شرح العيني (١/ ٤١٠)، وهمع الهوامع (١/ ٧٦).

و«تلك» و«ذاتِّك» و«تانِّك» و«أُلالَكَ» مثل «ذلك». وأما «ثُمَّ» و«هنا» و«هَنَّا» فللمكان خاصَّة.

المَوصول

الموصول: ما لا يتم جزْءًا إلا بصلة وعائد، وصلته جملة خبرية،

التحقيق: أنَّ «**ذا**» للقريب، و«**ذاك**» و«**ذلك**» لغير القريب، متوسطاً كان أو غيره، ثم البعد قد يكون للزمان وللمكان، وقد يكون للتعظيم كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾ (الأنعام: ١٠٢)، ومنه: ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٦﴾﴾ (السجدة: ٦)، وقد يكون للتحقير؛ كقولك لمن بحضرتك معرضاً عنه: «لو فهم ذلك الرجلُ لَكلَّمْتُه !».

قوله: «**و(ذانِّك)، و(تانِّك)..... إلى آخره**»:

أي: للبعيد، وقد يكونان للقريب؛ بدليل القراءة:

«إن هذانَّ»، وهو للقريب قطعًا، وعلته: أنهم لما ثنَّوا كان

القياس أن يقولوا: «ذيان» و«تيان»، فلما حذفوا الألف ولم يقلبوها، عوضَّوا عنها التشديد، كما قالوا: «اللتان» بالتشديد، ليكون عوضًا عن الياء في «اللتيان» على ما كان القياس.

قوله: «**وأولا لك**»: أي: للبعيد، إلا أنَّ «أولا لك» قليل شاذٌ، والمستعمل «أولائك» وبه جاء القرآن العزيز.

قوله: «**و(هنا) للمكان خاصَّة**»:

قد يكون «هنا» للزمان أيضًا؛ كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ (يونس: من الآية٣٠)، ومنه ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ (الأحزاب: من الآية١١) ويقال فيه أيضًا: «هنَّا».

قوله: «**ما لا يتم... إلى آخره**»:

"**اللذان**" و"**اللتان**"، و"بأيهم هو أشدَّ" معربة قبل مجيء الصلة؛ والإعراب دليل تمامها، والأَولى: ما لا تتم إفادته.

والعائد ضمير له. وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول. وهي «الذي»، و«التي»، و«اللذان»، و«اللتان»، بالألف والياء. و«الأُولى» و«اللذين» و«اللائي»، و«اللاء» و«اللاي» و«اللاتي» و«اللواتي» و«من» و«مَن» و«ما»

قال: «**وعائد**»:

احترازاً من "حيث" و"إذا " لأنها لا تتم إلا بجملة.

قوله: «**وصلته جملة خبرية**». صلة الألف واللام مفرد؛ وقد ذكرها بعدُ، ولكن هنا أولى؛ لأخذه في الحد. و"خبرية" لأنَّ الطلبية لا تكون صلة.

قوله: «**وهو الذي**»: وفيها لغات.

قوله: «**والأُلَى**»:

وهي لجميع المذكر والمؤنث، لكنها في المذكر أكثر؛ قال الشاعر يصف نوائب الدهر وفعلها:

وَتَفنى الأُلَى يَسْتَلْئمون على الأُلَى   تَراَهنَّ يومَ الرَّوْع كالحدَإ القبل[1]

فـ«**الألى**» للمذكر؛ بدليل "يستلئمون" والثانية بيان فيه للمؤنث؛ بدليل "تراهن".

«**والذين**»: للمذكر خاصة، والمشهور أنها بالياء مطلقًا، وفيها لغة: أنْ يرفعها بالواو نحو "اللذون".

وقوله: «**بالألف**»:

أي رفعًا.

«والياء»:

أي: جرًّا ونصباً، كسائر المبنيات.

قوله: «**واللاء**»:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي في تلخيص الشواهد (١٣٩)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٩)، والدرر اللوامع (١/ ٢٦١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٩٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٥)، وهمع الهوامع (١/ ٨٣).

و«أي» «أية» و«ذو» الطائية و«ذا» بعد «ما» للاستفهام، والألف واللام،

هي مهموزة في موضع الياء للمذكر والمؤنث، وهيِ في المؤنث أكثر، عكس "الأُلَي"، وتجمع "**اللاء**" على «**اللوائي**»، كما تجمع "**اللاتي**" بالتاء على "**اللواتي**"، وهذا الذي بالتاء للمؤنث خاصة.

قوله: «**و (ذو) الطائية**»:

هذه: منهم من يجعلها موصولاً للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع؛ فيقول: "جاءني ذو أكرمك" و" .. ذو أكرمَتْكَ" و" .. ذو أكرماك" ... إلى آخر الضمائر، ومنهم من يغيرها على حسب المذكور في صلتها؛ فيقول: "جاءني ذو أكرمك" و" .. ذات أكرمتْكَ" و" .. ذو أكرماك" و"ذووا أكرموك"؛ كما روُى عن العرب: "أما الفضل فذو فضلكم الله به، وأما الكرامة فذات أكرمكم الله به" أصله: بها، ثم حُذف الألف، ونقل حركة الهاء إلى الباء ففُتحتْ؛ ومنه قول الشاعر:

جَمَعْتُها مِنْ أيْنُقٍ موارِقِ ذَواتِ يَنهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[1]

وروى ابن جني[2] أنَّ بعضهم يعربها كـ "ذو" بمعنى "صاحب"، وأنشدوا:

وَإِما كِرَامٌ موسرونَ أَتَيتُهُمُ فَحَسبي مِنْ عندهُمْ ما كَفَانِياَ[3]

ورواها بعضهم بالواو على البناء.

قوله: «**و (ذا) بعد (ما)**»:

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، والبيت في التصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٣٨)، وملحقات ديوانه (١٨٠).

(٢) هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي البغدادي، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل سنة (٣٢٢ هـ)، وقيل: سنة (٣٣٠هـ) وتوفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ). من تصانيفه: "المحتسب"، و"الخصائص"، و"اللمع".

(٣) البيت من الطويل، وقائله منظور بن سحيم، وهو في: شرح المفصل (٣/ ١٣٨)، والمقرب لابن عصفور (٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٤١٠) (٢٨١)، =

والعائد المفعول يجوز حذفه.

وإذا أخبرتَ بـ «الذي» صدّرتها وجعلتَ موضع المخبر عنه ضميراً

وكذلك بعد "مَن" ؛ كقولك: «ماذا صنعتَ؟»، و"مَن ذا أكرمتَ؟".

قوله: **«والعائد المفعول... إلى آخره»**:

ليس على إطلاقه؛ وإنما يجوز حذفه إذا كان متصلاً؛ مثل: "جاء الذي أكرمت"، / فلو كان منفصلاً لم يجز؛ مثل "جاء إياه أكرمت".

(مسألة)

يجوز حذف العائد المنصرف المتصل بفعل أو صفة؛ مثل: "جاء الذي أكرمت" أو "... الذي إنك مُكرِم"، فلو كان متصلاً بحرف لم يجز حذفه؛ مثل: «جاء الذي إنه لكريمٌ».

(مسألة)

قد تحذف الصلة كلها لدليل يدلُّ عليها؛ كقوله:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إِلَيْنَا[1]

ومنه قول الآخر:

فَإِنْ أَدَعُ اللَّوَاتِي مِنْ أُنَاس أَضَاعُوهُنَّ لا أَدَعُ الَّذِينَا[2]

أي: الذين أضاعوهن:

قوله: **«وإذا أخبرتَ بـ (الذي)»**:

= وشرح العيني (١/ ١٢٧، ٤٣٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٣٧)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤)، والدرر اللوامع (١/ ٥٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(١) البيت من الكامل، وقائله عبيد بن الأبرص، وهو في: أمالي ابن الشجري (١/ ٢٩)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٨٩) (٩١)، وشرح العيني (١/ ٤٩٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٤٢)، والدرر اللوامع (١/ ٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١)، وديوانه (٢٨).

(٢) البيت من الوافر، وقائله الكُميت بن زيد، وهو في: ديوانه (٢/ ١٣٠).

لها وأخرته خبراً؛ فإذا أخبرت عن «زيد» من «ضربتُ زيداً» قلتَ: «الذي ضربتُه زيدٌ»، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة؛ ليصحَّ بناء

وكذلك بأحد فروعها. وقوله: بـ **"الذي"**: للنحاة في هذا الباب اصطلاح ثانٍ يوافق اللغة؛ لأنَّ "زيداً" في المسألة المذكورة مخْبَرٌ عنه لغةً، وفي الاصطلاح الصناعي مخْبَرٌ به، وبعضهم يجعل الباء هنا للاستعانة؛ أي: متوصلاً إلى الإخبار بـ "الذي".

قوله: **«وجُعلتْ موضع المخَبر عنه»**: الأجود: وجعلت خلفًا عن المخبر عنه.

قوله: **«وأخَّرته خبراً»**:

أي: عن "الذي" اصطلاحاً.

قوله: **«وكذلك الألف واللام... إلى آخره»**:

إنما وصلوا الألف واللام باسم فاعل أو مفعول؛ لأنَّ الصلة من الموصول لها شبه بالمضاف إليه، وشبه بالاسم الأخير من المركَّب تركيبَ مزْجٍ؛ فأتى ببعض الصلات جملة لازمة حالة واحدة، تشبيهاً بالمضاف إليه، وبعضها مفرداً معربًا، وقيل: لما أشبهت الألف واللام الموصولة الألفَ واللامَ المعرفة؛ لم تدخل إلا على ما دخلت عليها "تلك"، و"تلك" لا تدخل إلا على المفرد، فكذلك هذه. ولصلة الألف واللام شروط:

أحدها: أن لا يكون جملة فعلية؛ لما ذكر.

الثاني: أن يكون فعلها متصرفا تصرُّفَا تامًّا؛ لأن غير المتصرف مطلقاً؛ كـ"عسى"، أو تصرفا تاما كـ "كاد" ليس له اسم فاعل ولا مفعول؛ فلا يصح صلةً/ لذلك.

الثالث: أن لا يكون منفيا؛ نحو: "ما ضرب زيد"، فلا يصح: "لما ضارب زيد".

الرابع: أن لا يتقدم معموله عليه؛ فلا يصح: "الزيدًا ضارب".

اسمي الفاعل والمفعول فإن تعذَّرَ منها تعذَّرَ الإخبار.

وإذا أخبرتَ بـ «الذي» صدّرتها وجعلتَ موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً؛ فإذا أخبرت عن «زيد» من «ضربتُ زيداً» قلتَ: «الذي ضربتُه زيدٌ»، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة؛ ليصحَّ بناء اسمي الفاعل والمفعول فإن تعذَّرَ منها تعذَّرَ الإخبار ومن ثمّت امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل، والحال، والضمير

قوله: "**فإن تعذَّر أمرٌ منها... إلى آخره**". أي: من جميع ما ذكر؛ من تقديم ما ذكر وجوب تقديمه، وتأخير ما ذكر وجوب تأخيره، وتجميل الضمير خلفا عنه، وكون صلة الألف واللام بالشروط المذكورة تعذر الإخبار، لعدم شروطه.

قوله: «امتنع في ضمير الشأن»:

مثل: "الذي هو زيد منطلق هو"، فهذا لا يصح؛ لأن لضمير الشأن صدر الكلام، فلا يجوز تأخيره.

و"**الموصوف** ":

"ضربت زيداً الخبيث"، فلا يجوز: "الذي ضربته الخبيث زيد"؛ لأنه يلزم وصف المضمر بـ " الخبيث" والمضمر لا يوصف.

و«**الصفة**»:

مثل: "الذي ضربت زيداً إياه الخبيثُ" ولو جاز لأضمرت الصفة، وهى لا تضمر ولا يكون المضمر صفة.

«**المصدر العامل**»:

مثل: "عرفتُ ضرْبَ زَيدٍ عَمراً"؛ لا يجوز: "الذي عرفته زيد عمراً ضرْب"؛ لأنه يلزم إضافة الضمير؛ والضمائر لا تُضاف، وإعمال الضمير عمل المصدر- والمصدر لا يعمل إلا إذا كانت فيه حروف الفعل - فضميره لا يكون عاملاً.

«**والحال**»:

مثل: "الذي ضربته زيداً راكب" لا يجوز؛ لأنه يلزم أن يكون الحال

المستحقّ لغيرها، والاسم المشتمل عليه. و«ما» الإسمية: موصولة،

معرفة؛ لأنَّ الضمير معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة.

«والضمير المستحق لغيرها»:

كقوله في مثل "زيدٌ ضربت غلامه": "الذي زيد ضربت غلامه هو"؛ لأنَّ الضمير مستحقٌّ لغير الموصول وهو "زيد" فيخلو من العائد، ولو قدّر رجوعه إلى الموصول لَخلا منه "زيد" الذي يستحقه، فامتنعت المسألة.

«والاسم المشْتَمل عليه»:

أي: في مثل: "زيد ضربت غلامه" فلا يجوز: "الذي زيد ضربته غلامه"؛ لأنَّك إنْ أعْدت الضمير/ على"زيد" بقي الموصول بلا عائد، وانْ أعدته على الموصول بقيِ المبتدأ بلا عائد.

(مسألة)

لا يجوز الفصل بين الموصول والصلة إلا في النداء خاصة، وهو إما مستحسن؛ بأنْ يكون في الصلة ضمير المنادى؛ كقوله:

وأنت الَّذي يا سَعْدُ أبْتَ بمشهَدِ كَرِيم وأثْواب الْمكَارِمِ والْمَجدِ[1]

أو ضعيف بخلافه.

(مسألة)

قد تكون "الذي" مصدرية؛ كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾﴾ (الشورى: ٢٣) إذْ لو كانت موصولة كان العائد "به" وكان غَيرَ جائزِ الحذف؛ لأنَّ الموصول لم يتصل بما اتصل به؛ ومعلوم أنَّه لا يجوز حذف العائد المجرور بما لم يتصل الموصول بمثله، فلا يجوز: "رأيتُ الذي مررتَ".

---

(١) البيت من الطويل؛ وقائله البحتري؛ وهو في دلائل الإعجاز (٢٠٤، ٣٠٥)، وديوانه (١/ ٢٠٨).

واستفهامية، وشرطية، وموصوفة، وتامَّة بمعنى شيء، وصفة.

و«مَنْ» كذلك، إلا في التمام والصفة. و«أيٌّ» و«أيَّة» كـ «مَنْ» وهي مُعْربة وحدَها، إلا إذا حُذِفَ صَدْرُ صلتها.

ويجوز: "مررتُ بالذي مررتَ"، وقد تكون " الذي" موصوفة، كما نقل الفرَّاء عن العرب: "جاءني الذي أبوك"، و"مررتُ بالذي أخيك"؛ فـ " أخوك" و"أبوك" صفة لـ "الذي".

قوله: «**و (ما) الاسمية... إلى آخره**»: "ما" لا تكون صفة، وهي "ضرْباً ما" و"عندي شيءٌ ما" زائدة عوضاً من الصفة، وهو حرف وليست باسم، بل هي كالواقعة بعد "حيث" عِوضاً عن المضاف إليه؛ لأنَّ "حيث" كانت تعمل الجرَّ فيما أضيفت إليه كغيرها، فلما أُريد إعمالُها الجَزْمَ، حُذف منها المضاف إليه وعُوِّض عنه "ما"، هذا قول المحققِّين.

وقد تكون "**ما**" بمعنى "رُبَّ" في قولهم: " إني مما أفعل كذا"؛ أي: ربما أفعله.

وقد تكون "**ما**" معرفة غير موصولة ونكرة غير موصوفة؛ (فالأولى)[1]: كقولك: "إني مما أفعل كذا" أي: إني من الأمر أنْ أفعل كذا، والثانية "ما" التعجبية/.

قوله: «**و (مَنْ) كـ (ما)... إلى آخره**». قد تكون "مَنْ" زائدة؛ كقول عنترة[2].

قوله: «**و(أي) و(أية)... إلى آخره**»: قد تكون " أي " صفة أيضاً إذا وقعت بعد نكرة؛ كقولك: "مررتُ برجلٍ أي رجل!". وتكون حالاً إذا وقعت

---

(١) ما بين معقوفتين في الأصل "الأول".

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العيسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي نحو سنة (٢٢ق. هـ- ٦٠٠ م).

وفي «ماذا صنعْتَ؟» وجهان: أحدهما: «ما الذي؟» وجوابه رفعٌ. والآخر: «أيّ شيء؟»، وجوابه نصْبٌ.

بعد معرفة؛ كقولك: "للَّهِ دَرُّ زيد أي رجُل!"، وكقول الشاعر:

فَأَومأْتُ إيماءَ خَفِيًّا لِحَبْتَر فللهِ عينا حَبْترٍ أيّما فَتَى[1]

قلتُ: وقد ذكره الشيخ في النعت. وقد تكون أيضاً نافية؛ كقول الشاعر:

فَاذهَبْ فَأَي فَتًى في الناسِ أحْرَزَهُ عَنْ حَتْفِهِ ظُلَم دُعْجٌ ولا جَبَلُ[2]

فالعطف عليها بـ "لا" النافية دليلٌ على كونها نافيةً.

قوله: "**وهي معربَة وحدَها**". أي: دون غيرها من الموصولات؛ للزومها الإضافة، فإذا حُذف شطر صلتها فالبناء أولى، ويجوز الإعراب، فإنْ أُضيفت في النية أُعربت مثل "كل"، ويجوز حذف بعض صلة غير "أي" إذا تستطيل؛ مثل: "رأيتُ الذي معطيكَ غداً درْهمًا"؛ فإنْ لم تَطُلْ الصلةُ فالحذف قليل شاذٌّ ومنه القراءة: "تماماً على الذي أَحْسَنُ"[3]؛ بالرفع؛ تقديره: "على الذي هو أحسن".

وقوله: «**في (ماذا صنعتَ؟)... إلى أخره**». جواب "ما الذي؟" بالرفع، و"أي شيءٍ؟" بالنصب أجود؛ لتشاكل الجملتين، وليس بواجب، بل يجوز جواب كل منهما بما أجبت به الآخر، وفوات مشاكلة اللفظ مع بقاء مشاكلة المعنى لا يضر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦﴾ (المؤمنون: ٨٦) قرئ: "سيقولون الله"، و﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[4] (المؤمنون: من الآية٨٧)؛ فالأول لمشاكلة اللفظ والمعنى، والثاني لمشاكلة

---

(١) البيت من الطويل، وقائله الراعي النميري، وهو في: كتاب سيبويه (١/ ٣٠٢)، وشرح العيني، وهمع الهوامع (١/ ٩٣)، والدرر اللوامع (١/ ٧١)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٨، ٢/ ٢٦٢).

(٢) البيت من البسيط، وقائله المتنخّل الهذلي، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/ ١٦٤)، والخصائص لابن جني (٢/ ٤٣٣)، والمحتسب له أيضاً (٢/ ١٩٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٧٧، ٢/ ٣٢٢)، ومغني اللبيب (٣٥٥)، واللسان (قلا)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٣٥).

(٣) إملاء ما من به الرحمن (١/ ٢٦٦).

(٤) وهي قراءة أبي عمرو وعبد الله بن مسعود والجحدري وابن وثاب ونصر بن عاصم وأبي الأشهب ويعقوب واليزيدي. ينظر كتاب المعاني للفراء (٢/ ٢٤٠).

أسماءَ الأفعال

أسماءَ الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي؛ مثل: «رُوَيْداً زيداً» ؛ أي أمهله، و«هيهاتَ ذاك» أي: بَعُدَ.

و«فَعَال» بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ؛ كـ «نَزَالِ» بمعنى: «انزِلْ» و«فَعَالِ» مصدراً معرفة «فَجَارِ» وصفة؛ مثل: «يا فَساقِ» مبني لمشابهته له

المعنى فقط، وقد/ تكون "ذا" بعد "ما" الاستفهامية زائدة ملغاة؛ كما أنشد الفراء في كتاب "المعاني"[١]:

يـاَ خـزَرَ ثَـعَـلـبَ مـا بـالُ نِـسْـوتَـكـمْ لا يَسْتَـفـقْـنَ إلَـى الّـديـريـن تَـحـنَـانَـا[٢]

أما مراتبها: فهي في الأمر أكثر، لصحتها من كل فعل ثلاثي قياسا مطرداً مثل: "تراك"، و " دراك" و"رويد" وشبهه، وأسماء الفعل الماضي أقلّ منه؛ مثل: "هيهات" أي: بعُد، وَ"شتاَّن" أي: افترق، وشبهه، وأسماء الفعل المضارع أقل منه، ولم يذكرها المصنف مثل "أوه": أي أتوجع، و"أُف" أي: أتضجر، و"وي" و"واهاً" أي: أتعجب، و"إليَّ" أتنحّى، لمن قال: "إليك" أي: تنحَّ، وأما "عليك" فمعناها: الزم.

قوله: «**و (فَعَالِ) بمعنى الآمر من الثلاثي**»:

أي: المجرد، ولم ينبَّه عليه. فإنْ قيل: " استغنى بالثلاثي" قيل: فلِمَ لَمْ يستغن به في التعجب، بل قيَّده؟!

قوله: «**وفَعَال مصدراً**»: أي: إذا أردت اسم المصدر كـ "فَجارِ" ؛ فإنه اسم الفجرة عَلَمٌ عليها، كما أنَّ "برة" اسم للمبرَّة عَلَمٌ عليها؛ قال الشاعر النابغة الذبياني:

إنـاَّ اقتـسْـمـنا خُـطَّتينا بَـيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتمَلتَ فَجارِ[٣]

---

(١) كتاب معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. (٢/ ٢٤٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٤٢)، وهمع الهوامع (١/ ٨٤)، والدرر اللوامع (١/ ٥٩)، وديوانه (٥٩٨).

(٣) البيت من الطويل، وينظر في: كتاب سيبويه (٢/ ٣٨)، ومجالس ثعلب (٤٦٤)، والجمل =

عدلاً وزِنَة، وعلَمًا للأعيان مؤنَّثًا كـ «قَطَامِ» و«غَلابِ» مبني في الحجاز؛

أي: حملتُ أنا المبرة واحتملتَ أنت الفجْرة.

قوله: «**أو صفة**»:

أي: وكذا إذا قصدت ب"فعالِ" الصفة، مثل "فجارِ" للفاجرة، و"فساقِ" للفاسقة.

و«**فعالِ**»: الصفة تنقسم إلى مخصوصة بالنداء، وإلى غير مخصوصة بالنداء؛ فالمخصوصة بالنداء مقيسة عند سيبويه ومسموعة عند المبرد، وغير المخصوصة تنقسم إلى حال وإلى صفة غالبة؛ فالحال كقولهم: "جاءتِ الخيلُ بداد" أي: متبددة، وكقوله:

أوْدي فَلَيْتَ الحادثاتُ كَفَاف

أي: كافة. والصفة الغالبة؛ كـ "سبَاطِ" للحمى، / و"حناذ" للشمس، وإنما يكون "فعال" الصفة عند سيبويه قياساً مطرداً بثلاثة شروط: أَنْ يكون صفةَ ذمٍّ لمؤنث في النداء؛ مثل: "يا نَحَاسِ" و"خبَاثِ" و"لكاعِ" و"كَسالِ" وشبه، فإنْ فُقِدَ واحد من الشروط الثلاثة بأنْ يكون لمذكر أو في صفة مدح أو في غير النداء؛ فليس منه، فإن جاء منه شيء في غير النداء؛ فشاذٌّ مسموع لا يقاس عليه؛ كقوله:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّف ثمَّ آوي ... إلى بيْتٍ قَعَتُه لكَاعِ[1]

ونظيره في التخصيص بالنداء وشذوذه في غيره: "فل "؛ فإنَّ ما جاء منه

= للزجاجي (٢٣٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٩٨)، (٣/ ٢٦١، ٢٦٥)، وشرح المفصل (١/ ٣٨)، (٤/ ٥٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٦٥)، وشرح العيني (١/ ٤٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٩)، والدرر اللوامع (١/ ٩)، وديوانه (٣٤).

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة، والبيت في: المقتضب للمبرد (٤/ ٢٣٨)، والكامل له كذلك، والجمل للزجاجي (١٧٦)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٧)، وخزانة الأدب (١/ ٤٠٨)، وشذور الذهب (٩٢)، وشرح العيني (١/ ٤٧٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٨٠)، وهمع الهوامع (١/ ٨٢، ١٧٨)، والدرر اللوامع (١/ ٥٥، ١٥٤)، وشرح الأشموني (٣/ ١٦٠)، وديوانه (١٢٠).

ومعربٌ في بني تميم إلا ما في آخره راءٌ نحو: «حَضَارِ».

أسماء الأصوات

الأصواتُ: كلُّ لفظ حُكِي به صوتٌ أو صُوِّتَ به للبهائم.

فالأول: كـ «غاق». والثاني: كـ «نِخ».

في غير النداء فشاذٌّ لا يقاس عليه؛ كقوله: في لُجنَّة أَمسِكْ فلانًا عَنْ فُلِ[1] وهذا بخلاف "فلان"؛ فإنه يستعمل في النداء وغيره.

قوله: **«إلا ما آخره راءٌ»:**

عند تميم فيه وجهان: البناء والإعراب.

قال: **«أو صُوِّتَ به للبهائم»:**

من هذا أيضاً: ما يصوَّت به للصبي قبل فهمه؛ كقوله ح للحسن عند أخذ تمرة الصدقة: "كخ كخ[2]". و"غاق": حكاية صوت الغراب، و"ميء" بكسر الميم والإمالة والهمزة: حكاية صوت الظَّبْية، و"نخ": للجمل، بكسر النون وتشديد الخاء أو تخفيفها مع سكونها.

قال: **«ليس بينهما نسبة»:**

"امرؤ القيس" و"بعلبك" كذلك، وهما معربان!!

قوله: **«وإلا أُعرب الثاني»:**

---

(١) هذا عجز بيت، وصدره:

تـضـل مـنـه إبـلـي بـالـهـوجـل

وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه (١٩٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٤١٩)، والكتاب (٢/ ٢٤٨)، والعيني (٤/ ٢٢٨)، وخزانة الأدب (١/ ٤٠١)، وجمهرة اللغة (٤٠٧)، والخزانة (٢/ ٣٨٩)، والدرر (٣/ ٣٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٨٠)، وشرح المفصل (٥/ ١١٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٠).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الزكاة، باب: ما يذكر في الصدقة للنبي ح (٣/ ٤١٤)، عن أبي هريرة ا قال: "أخذ الحسن بن علي عليه السلام تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال النبي ﷺ: كخ كخ، ليطرحها. ثم قال: أما شعرتَ أنَّا لا نأكل الصدقة؟!".

المركَّبات

المركبات: كل اسم مركَّب من كلمتين ليس بينهما نسبةٌ؛ فإنْ تضمن الثاني حرفًا بُنيا؛ كـ «خمسَةَ عَشَرَ» و«حادي عشَر» وأخواتها، إلا «اثني عشر» وإلا أُعْرب الثاني؛ كـ «بَعْلَبَك» وبُني الأول في الأفصح.

الكنايات

الكنايات: «كم» و«كذا» للعدد، و«كَيْت» و«ذَيْت» للحديث. فـ «كَم»

أي: من الجزءيْن.

قوله: **«وبُنِيَ الأولُ»**:

الأجود أنه إنما بنُي الأول على الفتح؛ لأنَّ الثاني منْزَلٌ منزلة تاء التأنيث لزيادته، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، فكذلك هذا، إلا إذا كان ما قبل الآخر ياءً؛ فإنه التُزِم سكونها ولم تُحرك بالفتح تخفيفاً لثقل الياء.

قال: **«(كم) و(كذا) للعدد»**:

" كذا " ليس كناية عن العدد خاصةَ، بل يكنى بها أيضاً عن الجمل، ومنه الحديث عن رسول اللّه ﷺ: "أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلتَ كذا وكذا[(١)]".

قوله: **«(كَيت) و(ذيْت)»**:

أي: على البدل، ولا يجمع بينهما؛ تقول: "قلتُ: كَيْت وكيت. وقلتُ: ذيت وذيت". وفي "كيت" أربع لغات: تقال بسكون الياء مع فتح التاء وضمها وكسرها، وبفتح الياء مشددة مع فتح التاء.

قوله: **«و (كم)... إلى آخره»**:

يجوز عند تميم نصب مميز "كم" الخبرية وجرُّه، ويفرَّق بينهما بالقرائن،

---

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (هود: من الآية١٨)، (٥/ ١١٦) برقم (٢٤٤١، ٤٦٨٥)، وأحمد في المسند (٢/ ٧٤)، كلاهما بلفظ: "أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟".

الاستفهامية مميزها منصوبٌ مفرد. والخبرية: مجرورٌ مفرد ومجموع. وتدخل «مِنْ» فيهما ولهما صدر الكلام. وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فكل ما بعده فعلٌ غير مشتغلٍ عنه بضميره، كان منصوباً معمولاً على حسبه، وكلُّ ما قبلَه حرف جرٍّ أو مضاف فمجرور، وإلا

وعليه حمُل:

كَـــمْ عَـــمَّـــةً... ... ...[1]

بالنصب؛ وإنْ فُصل بين "كم" الخبرية ومميزها بجارٍّ ومجرور أو ظرف؛ جاز النصب والجر؛ كقوله:

كَـمْ بِـجُـودْ مـقـرِف نـالَ الـعُـلَـى وكَـرَيـمِ بِـخْـلُـهُ قَـدْ وَضَـعَـهْ[2]

المقرف: مَن أبوه رقيقٌ وأمه حرَّة، والهجين ضدُّ ذلك. وإنْ فصل بجملة جاز نصبه باتفاقٍ؛ لقوله:

كَـمْ نـالَـنَـي مِـنْـهُـمُ فَـضْـلاً عَـلـى عَـدَمِ إِذْ لا أَكَـادُ مِـنَ الأَقْـتـارِ أَحْـتَـمِـلُ[3]

والأجود: وتدخل " مِنْ" على مميزها.

---

(١) البيت يرد بتمامه بعد قليل، وهو من الكامل، وقائله هو الفرزدق، والبيت في: كتاب سيبويه (١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥)، (١٤٨)، والمقرب (٦٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٢٦)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ١٨٥ (١٧٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢١١)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠٧) (٤/ ٨٠، ٨١)، وديوانه (٤٥١).

(٢) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم، أو لأبي الأسود الدؤلي، أو لعبد الله بن كريز، وهو في كتاب سيبويه (١/ ٢٩٦)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٦١)، والجمل للزجاجي (١٤٧)، والإنصاف لابن الأنباري (٣٠٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٢)، والمقرب لابن عصفور (٦٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٢٥٥) (٢/ ١٥٦)، والدرر اللوامع (١/ ٢١٢)، وشرح الأشموني (٤/ ٨٢).

(٣) ما بين معقوفتين من الهامش، والبيت من البسيط، وهو للقطامي في: ديوانه (٣٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٤٧، ٤٧٨، ٤٨٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٣١)، والكتاب (٢/ ١٦٥)، واللمع، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٨) (٤/ ٢٩٤)، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب، والإنصاف (١/ ٣٠٥)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٦)، وشرح عمدة الحافظ، والمقتضب (٣/ ٦٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٥٥)، والدرر اللوامع (٤/ ٤٩).

فمرفوع مبتدأ إنْ لم يكن ظرفاً، وخبرٌ إنْ كان ظرفاً.

وكذلك أسماء الاستفهام والشرط. وفي مثل تمييز:

كَمْ عَمَّة لَكَ يَا جَرِيرُ وخالَة ... ...

ثلاثة أوجه. وقد يُحذَف في مثل: «كم مالُكَ؟» و«كَم ضربْتَ؟».

قوله: «**مبتدأ إنْ لَمْ يكنْ ظَرْفًا**»:

أي: "كم"؛ مثل: " كم رجلاً إخوتك؟ "؛ و" كم درهماً مالك؟ ".

«**وخبر إنْ كان..**»: أي: "كمْ".

"**ظَرْفًا**". مثل: " كم يوماً صومُك؟ "؛ هذا مذهب سيبويه، وإنما جعل "كم" مبتدأ وإنْ كان نكرة، و"إخوتك" و" مالك" خبراً وإن كان معرفة، لأنَّ وقوع المعارف بعد "كم" أقل من وقوع النكرات، فأُلْحِقَ الأقل بالأكثر.

قوله: «**وكذلك أسماء الاستفهام والشرط**»:

مثل: " مَنْ أبوك؟ " و" مَنْ تلْقَ أَلْقَ"، مذهب سيبويه في الكل/ أنها مبتدآتٌ وأخبارها ما بعدها وإنْ كانت معارف؛ لأنَّ وقوع المعارف بعدها أقل، فألْحق الأقل بالأكثر.

قوله: «**وفي تميز (كم عمة.....)**»:

البيت للفرزدق؛ بالثلاثة؛ وهو:

كَمْ عَمَّة لَكَ يا جريرُ وخالَة   فدعاء قَدْ حلبَتْ عَلَى عِشارى

فالجر ظاهرٌ للتكثير، والنصب إما لاستفهام التقرير والتوبيخ، أو على لغة تميم، والرفع على أنَّ المميز محذوف و"عمة" مبتدأٌ موصوفٌ بـ "لك"، والخبر: "قد حلبت"، التقدير: "كم مرة عمة لك حلبت".

قال: **كـ (قبل) و(بعد)**":

تُبْنى هذه إذا قُطِعت عن الإضافة وكانت منوية؛ كقوله:

قَبْلَ وبَعد كلِّ شيء يُغْتَنَمْ   حَمْدُ الإلهِ البرَّ وَهَّابِ النِّعَمْ[(١)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للإمام الشافعي / . أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (١٣٥).

الظروف

الظروف: منها ما قُطِعَ عن الإضافة كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، وأُجْرِيَ مجراه: «لا غيرُ» و«ليسَ غيرُ» و«حَسبُ». ومنها: «حيثُ» ولا يُضافُ إلا إلى جملةٍ في الأكثر.

ولم يُنوَ المضافَ إليه، فإنْ نوى - مثل البيت - أُعربت، وإنْ لم تُنوَ الإضافة أُعربت، وإنْ لم ينوَ المضاف إليه وبُنيت فبناؤها على الضم أكثر وأجود، وهو المشهور، ومنهم من [أبقاها] على لفظها في الإعراب وهو قليل، ومنه قراءة جحدر العقيلي[١]: لله الأمر مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعَدْ" (سورة الروم، الآية٤) بالكسر بلا تنوين، ومنه قول الشاعر:

أُكَابُدها حتى أُعَرّسَ بَعْدَ ما يكونُ سُحَيْراً أَوْ بُعَيْد فَأَهْجَعَا[٢]

وقد تُنون مع بنائها على الضمّ في الضرورة؛ كقول الشاعر:

ونَحنْ قَتَلْنا الأسْدَ أَسْدَ شَنوءةٍ فَمَا شَرِبوا بَعْدٌ على لَذَّة خَمْرا[٣]

قوله في (**حيثُ**): فِي موضعين: قوله: حيثُ لَيَّ العمائم[٤]

وقوله: أماَ تَرى (**حَيْثُ**) سهيل طالعاً:

ولم تضُفَ فيما عداها إلا إلى جملة، و" أكثر" تقتضي اشتراكهما في

---

(١) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج- وقيل: ميمون- أبو المجشر الجَحدري البصري، أخذ القراءة عرْضاً عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وقرأ أيضاً على نصر بن عاصم والحسن ويحيي بن يعمر، وروى حروفاً عن أبي بكر عن النبي صقال خليفة بن خياط وغيره: مات قبل ثلاثين ومائة. وقال المدائني: سنة ثمانٍ وعشرين ومائة. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٣٤٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو في معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٦/ ٥٠٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق (١٤٦)، وأوضح المسالك (٣/ ١٥٨)، وخزانة الأدب (٦/ ٥٠١)، والدرر اللوامع (٣/ ١٠٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٥٠)، وشرح شذور الذهب (١٣٧)، ولسان العرب (بعد، خفا) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٦)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٩، ٢١٠).

(٤) جزء بيت أنشده ابن الأعرابي.

ومنها: «إذا» وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط فلذلك اخْتِير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها. ومنها: «إذْ» للماضي، وتقع بعدها الجملتان. ومنها: «أين» و«أَنَّي» للمكان استفهاماً وشرطاً.

الكثرة، وليسا مشتركين فيها، وقد يحذف أحد جزأي الجملة بعدها لدليل يدلُّ عليه؛ كقوله:

سَمَوْا في الْمَعالي رتبة فَوق رتبةٍ أحَلَّتْهُمُ حَيثُ النَّاعم والنَسرُ[1]

أي: حالان، وهذا في "إذ" أكثر منه في "حيث"؛ كقول الخنْسَاء[2]:

كَأنْ لَمْ يكُونوا حِمًى يتقّى إذا الَّناسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّه[3]

قوله: «**فلذلكِ اخْتير بعدها الفعل**»: بل وقوع الفعل بعدها واجب، لأنها شرطية كـ"إنْ" فوجب الفعل بعدها لفظًا أو تقديراً كـ "إنْ". ولم يجوِّز بعدها الاسم إلا الأخفش، وهو فيه محجوجٌ.

أسسها على أنَّ "إذا" تجزم؛ كقول الشاعر:

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصلُها خُطَانَا إلى أَعْدائِنا فَنُضارب

قوله: «**و (إذ) لما مضى**»:

هذا في الأكثر، وقد تجيء للمستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ﴾ (غافر: من الآية٧٠-٧١) فإنّ "إذ" مفعولة لفعل دخل عليه "سوف" وهي تخلص الفعل للاستقبال، وتقع بعدها الجملتان؛ لأنها بمعنى زمان مجرد عن الشرط، فصح تفسيرها بهما، وقد تقدم جواز حذف أحد جزأي جملتها.

قوله: «**وأنّى**»:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي تمَّام بن أوس، ينظر: دلائل الإعجاز (٣١٨)، وديوانه (٤٧٧).

(٢) الخنساء هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السلمية، من بني سليم من قيس غيلان من مضر. أشهر شواعر العرب وأشعرهنَّ على الإطلاق. من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي وأدركت الأسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ص مع قومها بني سليم، وكان لها أربعة بنين قُتلوا في القادسية (١٦هـ) فجعلت تحرضهم على الثبات حتى قتلوا جميعاً. لها ديوان شعر فيه ما بقي محفوظاً من شعرها. توفيت (٢٤هـ- ٦٤٥٠م).

(٣) البيت من المتقارب. ديوان الخنساء (٨١)، ومجمع الأمثال (٣/ ٣٢٣).

و«متى» للزمان فيهما. و«أيَّان» للزمان استفهاماً و «كيف» للحال استفهاماً. ومنها: «مُذْ» و«منذ»؛ بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى «جميع» فيليهما المقصود بالعدد. وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافاً للزجَّاج ومنها: «لَدَى»

قد تكون "أنى" أيضاً بمعنى "كيف" وهو أكثر فيها من الاستفهام والشرط؛ كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ (البقرة: من الآية٢٢٣)

قوله: «**وأَيَّان**»: قد تكون للزمان شرطاً؛ كقوله:

أَيّانَ نُؤْمنك تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ منَّا لَمْ تَزَلْ حَذِراَ[١]

قوله: «**وكيف**»: تكون أيضاً شرطًا، إلا أنها لا تعمل الجزم ومنه قوله تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ (آل عمران: من الآية٦) فإنها هنا شريطة قطْعًا؛ أي؛ كيف يشاء يصوركم، وجوابها إما مقدرٌ، كقول البصريين، أو مقدم، كقول الكوفيين. وعَدُّ "كيف" في الظروف تسامحٌ؛ فإنها ليست ظرفًا.

قوله: «**وقد يقع المصدر أوِ الفعل... إلى آخره**»:

أي: بعد "**مُذْ**"؛ و"**منذ**"؛ مثل: "منذ سفره"، أو "منذ سافر"، أو "منذ أنه مقيمٌ" فيقدر زمان مضاف؛ أي إلى ما بعدها من الثلاثة، وتقديره هذا في المصدر وإنْ صحَّ؛ لأنهما مفردان، وحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامَه، وأمَّا تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه؛ لأنَّ "زمن" حينئذٍ يكون مضافًا إلى جملة؛ لأنّ الفعْل إذا وقع بعدها كان جملة، فيلزم حذف المضاف وإقامة الجملة المضاف إليها مقامَه كالمضاف إليه، وقيام الجملة مقام المفرد المضاف إليه ضعيف؛ لقلَّة الإضافة إلى الجمل، فلا يُلحق بالكثير المطَّرِد.

وقوله: "**وهو مبتدأ**": أي: "**مذ**" و"**منذ**" إذا وقع بعدهما المفرد المعرفة أو المقصود بالعدد، فيكون التقدير في مثل: "مذ يومُ الجمُعة" أول المدة يوم

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في: شذور الذهب (٣٣٦)، وشرح العيني (٤/ ٤٢٣)، وشرح الأشموني (٤/ ١٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٥).

و«لدُن» وقد جاء «لدْنَ» و«لَدَنْ» و«لَدْنِ» و«لَدْ» و«لُدْ» و«لَدُ» و«قطَ» للماضي

الجمعة، وفي مثل: "منذ يومان": جميع مدة "يومان"، فإنْ كان ما بعدهما مجروراً كانتا حرفين.

وقوله: "**خلافًا للزجّاج**"[(١)]: ليس للزجاج في هذا خلاف، وإنما الخلاف لأبي القاسم الزجاجي[(٢)]؛ فإنّه يقول: هو خير.

قوله: "**ومنها: (لدى)... إلى آخره**":

ليس كل ما ذكر المصنف لمعنًى واحد، بل "لدى" ظرف بمعنى "عند"، فيستعمل فيما هو بحضرتك أو غائب عنك؛ ك "عند"، وأما "لدن" بلغاتها فلا تكون إلا لما هو ابتداءُ غاية الزمان أو المكان فقط، ولا تُستعمل "لدن" إلا مضافة، إلا مع "غَدوة" فقط؛ فإنها تُنصب بعدها على التمييز؛ كقول الشاعر:

لَدُنْ غَدْوَةً حتَّى ألانَ بخفَّها ... بِقَيَّة منقوصٍ منَ الظِّلِّ قَالِص[(٣)]

وقد تُجر معها "غدوة" أيضاً كغيرها، وقد تُرفع بعدها أيضاً فتكون خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ كأنَّ المتكلم قال: "**لدن وقت. فقيل: أي وقتٍ؟ فقال: هو غدوة**".

ولغاتها تسع؛ مجموعة في قول شيخنا، مدَّ اللّه في عمره/ [(٤)].

"**و(قطُّ) للماضي المنفي**":

---

(١) إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة؛ ولد في بغداد (٢٤١هـ-٨٥٥م). ومن كتبه: (معاني القرآن) و(الاشتقاق)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت).

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزَّجَّاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية من بلاد الشام (٣٣٧هـ- ٩٤٩م).

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٠٠-١٠١). والشاهد فيه- كما أشار المؤلف- مجيء (غدوة) منصوبة على التمييز بعد (لدن)، وهذا ما نقل عن العرب أنَّ نصب (غدوة) بعد (لدن) خاصٌّ بـ (غدوة) فقط؛ فالقاعدة: جرُّ الاسم بعد (لدن)؛ قال الله تعالى كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ (هود: من الآية١).

(٤) في الحاشية: "هكذا في نسخة المؤلف رحمه الله تعالى" ولم يذكر الشارح رحمه الله قولَ شيخه ابن مالك.

المنفي. و«عَوْضُ» للمستقبل المنفي والظروف المضافة إلى الجملة؛ و«إذ» يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك «مثل» و«غير» مع «ما» و«إنّ» و«أنّ».

المعرفة: ما وُضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف باللام، وبالنداء، والمضاف إلى أحدها معنًى.

هذا في الأكثر، وقد جاء في الحديث: " قصرنا مع رسول اللَّه ﷺ أمن ما كنا قط وأكثره"[١]، فاستعملها بغير نفي. و"قط" تفيد الاستغراق للزمن الماضي المنفي.

كما أنَّ" عوْض" تفيد استغراق النفي للزمن المستقبل؛ مثل: "أبدًا"، وهذان بخلاف "إذا"؛ فإنهما يدلان على مطلق الزمان؛ إما الماضي في "إذا" أو المستقبل في "إذا"، ويستفاد الاستغراق فيهما إنْ قُصد بقرينة لأيهما.

قوله: "**والظروف المضاف إلى جملة... إلى آخره**":

ها هنا تفصيل، وهو أنّ الجمل إنما يضاف إليها من الظروف ما لم يكن زمنًا معينًا؛ مثل: "حين" و"ساعة" و"يوم"، فإنْ كان معينًا كـ "نهار" و"ليل" وشبهه، فلا، ثمَّ إذا أُضيف الظروف إلى الجملة؛ فإنْ كانت اسمية أُعرب عند البصريين وجوباً، وجوز الكوفيون الإعراب والبناء على الفتح، وإنْ كانت فعليةً والفعل معربٌ فالوجهان، والإعراب أجود، وإنْ كان الفعل مبنيًّا كالماضي والمضارع المتصل به إحدى النونينِ فالوجهان، والبناء أجود؛ للمشاكلة بين المضاف والمضاف إليه.

قال: " **المعرفة: ما وُضعَ لشيء بعينِه**": لو قيل: "ما علَق على شيء" كان أولى؛ لأنَّ المفهوم من الوضع: وضع الواضع الأصلي، فيرد المنقول والمعروف باللام.

قوله: " **أو بالنداء**": أكثر المتقدمين لا يذكرونه في باب المعرفة، والصواب ذكْره؛ لأنه معرفة قطعًا وليس من الأقسام التي يذكرونها؛ ومثاله:

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الصلاة (١/ ٢٨٨).

العلَم: ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحدٍ. وأعرفها المضمر المتكلم، ثُم المخاطب. والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه.

العدد

أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء. أصولها اثنتا عشَرة كلمة واحد إلى عشرة، ومائة وألف. تقول: واحد، اثنان، واحدة، اثنتان، أو ثنتان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، أحد عشر، اثنا عشر، إحدى

"يا رجل"، إذا قصدت واحداً بعينه.

قوله: "**وبالإضافة إلى أحدها معنًى**": ليُخرج الإضافةَ لفظًا؛ "حسن الوجه"؛ إذا لا يفيد تعريفًا، ولِتدخلَ الإضافةُ لفظاً ومعنًى؛ كـ "غلام زيد"، والإضافة معنىً لا لفظًا؛ مثل: "كل" و"بعض" إذا نُوِي المضاف إليه.

قوله في العَلَمَ: "**بوضع واحد**":

ليخرج نحو: "زيد" لو سُمِّيَ به جماعة؛ لأنَّ وضعه للثاني بوضع ثِانٍ، فليسا بوضع واحد، بخلاف اسم الجنس.

قوله: "**وأَعْرفَها... إلى آخره**":

قد يكون ضمير الغائب ولفظ العَلَم أعرفَ الكلِّ إذا كان ممتنع الإلباس؛ مثاله: ﴿ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ﴾ (البقرة: من الآية١٠٧)، بخلاف قول واحد من جماعةٍ مشتبهي الأصوات في ظُلْمةٍ: "أنا" و"أنت"؛ لعدم التعيين إذْ ذاك.

قوله في النكرة: "**ما وُضع لشيء... إلى آخره**":

الأجود ما دلَّ على شائع فيَ جنسه؛ فإنَّه جعل الشيء غير عينه، وعين الشيء اصطلاحاً نفسه.

قال: "**لكمية عدد أحاد**": الكمية غير عربية. وجعل الأصول اثني عشر؛ لأنه جعل "عشرين" وأخواتها مشتقة من الآحاد وفروعاً عليها لا أصولاً.

عشرة، اثنتا عشرة، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة. وتميم تكسر الشين في المؤنث. وعشرون وأخواتها فيهما أحدٌ وعشرون، إحدى وعشرون ثُم بالعطف بلفظ ما تقدم، إلى تسعة وتسعين. ومائة وألفٍ، مائتان وألفان فيهما، ثم بالعطف على ما تقدم، وفي ثماني عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذّ حذفها بفتح النون. ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض، مجموع لفظاً أو معنى، إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة،

قوله: "**وتميم تكْسِرُ الشِّين**": أي: من "عشرة" في "أحد عشر" وأخواتها، وتخالف عادتها في المسألة؛ من تسكين الوسط المتحرك بالكسر؛ مثل: "كَتِف" و"كَبِد"؛ فإنها تسكنهما وشبههما.

قوله: "**وفي(ثماني)**": أصله: "ثمانية"؛ فلما حُذفت الهاء بقيت الياء كما كانت، وسكونها تخفيفًا؛ كـ" قاضيكم" و" غازيكم".

قوله: "**وشذَّ حذفها بفتْح النون**":

لأنه على لغة مَن يُعرب فيقول: "جاءني ثمانٌ"، و"رأيتُ ثماناً"، و"مررتُ بثمانٍ"، فإذا رُكِّبت بناها على الفتح؛ كـ" خمسةَ عشَرَ".

قوله في مميز الثلاثة: "**مجموع**": أي: جمع قلة؛ إلا ما جاء منه مسموعاً في إفراده؛ كـ "ثلاثمائة"، وفي جمعْه جمْع كَثرة؛ كقوله: "ثلاث شخوص"، وسيذكَر. وإنما جمع كيلا يُوهم إضَافَةَ أجزاء المعدود إليه إذا أُفرِد؛ إذْ لو قيل: "سبعة درهم" أَوْهَمَ سبعةَ أجزاء درهم.

قوله: "**إلا في (ثلاثمائة)**":

أفردوا مميزها لاحتياجه إلى مميزٍ آخرَ، وكيلا يجتمع جمعان وتأنيثان فيما هو كالاسم الواحد؛ لثقل الجمع والتأنيث، وقد جاء على القياس قول الشاعر:

ثَلاثُ مِئِين لِلملوكِ وَفَى بِها رِدائِي وَجَلَّتْ عَنْ مُلوكِ الْهَواتِمِ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٠، ٣٧٣)، =

وكان قياسها مئات أو مئين. ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد. ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد. وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً، أو بالعكس فوجهان ولا مميَّز «واحد» و«اثنان» استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل: «رجل» و«رجلان» لإفادته النص المقصود بالعدد. وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية، إلى

ومميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) مفرَدٌ.

لحصول المقصود به.

"**منصوب**":

كيلا يكون ثلاثة أسماء كاسم واحد لو جرُّوه بالإضافة.

قوله: "**وإذا كان المعدود مؤنثاً... إلى آخره**":

الاعتبار منه باللفظ فقط، فلا يقُال: فيه: وجهان، وما جاء من اعتبار المعنى، فشاذٌّ لا اعتبار به، كقول الشاعر:

فَكَانَ مِجَنـي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقي ... ثَلاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبانِ وَمُعْصرِ[1]

وفي هذا البيت شذوذٌ من وجهين: اعتبار المعنى، وتَمييز ما دون العشرة بجمع الكثرة:

قوله: "**وتقول للمفرد... إلى آخره**": إذا صِيغَ اسمُ فاعِلٍ مشتق من عددٍ؛ فإنْ قُصدَ كونه أحدها، أضيف إلى العدد الذي اشتُق فعله منه وتعيَّنت الإضافةُ؛ نحو: "ثالث ثلاثة"، وإنْ قُصد أنه جعلها كذلك وصيَّرها، أضيف إلى العدد الذي قبل العدد الذي اشتُق فُعلُه منه، وذلك أنْ تنونه وتنصب ما بعده مفعولاً به؛ له نحو: "ثالث اثنين" و"رابع ثلاثة"، وهذا الثاني مخصوصٌ بالعشَرة؛

= وشرح التصريح (٢/ ٢٧٢)، ولسان العرب (١٤/ ٣١٧) (ردي)، والمقاصد النحوية، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٥٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٦٢٢)، وشرح عمدة الحافظ (٥١٨)، وشرح المفصل (٦/ ٢١، ٢٣)، والمقتضب (٢/ ١٧٠).
والشاهد في قوله: "ثلاث مئين" وهذا شاذٌّ، والقياس: ثلاث مئات.

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (١٠٠)، والأغاني (١/ ٩٠).

العاشر والعاشرة لا غير. وباعتبار حاله: الأول والثاني، والأولى والثانية، إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر، والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثمت قيل في الأول: ثالث اثنين، أي مصيرهما من ثلاثتهما. وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها. وتقول: حادي عشر، أحد عشر، على الثاني خاصة وإن شئت قلت حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب الجزء الأول.

المذكر والمؤنث

المؤنث: ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً. والمذكر بخلافه. وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورةً أو ممدودة. وهو حقيقي ولفظي: فالحقيقي: ما بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان؛ كـ «امرأة» و«ناقة». واللفظي

لعدم فعْل يُشتق منه اسم فاعل لما بعدها، ولِثِقَلِ التركيب.

قوله: "**وتقولُ على الثاني خاصَّةً: (حادي عشر)، (أحدَ عشَرَ)**". وإنْ شئت: "حادي أحد عشر"، فـ "حادي" على الأول مبنيٌّ، وأما على الثاني: إنْ لم تركَّبه مع "عشرة" منونة فهو معرب إعراب "قاضٍ" مضافًا؛ تسكَّن ياؤه رفعًا وجرا وتفتح نصْبًا، وإنْ ركّبتَه مع "عشرة" منونة كان مبنيًّا مضافًا؛ إلى المركَّب الثاني؛ فتسكن ياؤه بناءً في/ الأحوال كلِّها.

قال في المذكر والمؤنث: "**لفظًا**":

كـ"قائمة" و"حمراء" و"حُبْلَى".

"**وتقديراً**":

كـ"هند" و"عين" و"أذن"؛ لعوْد الهاء في التصغير؛ نحو: "هُنَيْدة" و"عُيَينْة"، و"أذيْنةَ؛ لأنه يرد الشيء إلى أصله، ولم تعد الياء في تصغير "زينب" و"عُقاب"؛ لقيام الحرف الرابع مقامَها.

قوله: "**ما بإزائه ذَكَرٌ... إلى آخره**":

"ما له فَرْجٌ" أوْلى؛ لأنّ "العقاب" لا ذكَر له من جنسه، وذكَرُه طائرٌ

بخلافه؛ كـ «ظلمة» و«عين». وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء. وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.

وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقاً، حكم ظاهر غير الحقيقي. وضمير العاقلين غير المذكر السالم: «فعلتْ» و«فعلوا»، والنساء والأيام: «فَعَلَتْ» و«فَعَلْنَ».

يقال له: "الزمّج".

قوله: "**وإذا أُسند الفعْلُ إليه**":

الفعل يعم والتاء مختصة بالماضي منه.

قوله: "**وأنتَ في ظاهر غير الحقيقي... إلى آخره**":

إنْ لم يكن بين الفعل الماضي والفاعل المؤنث فصل، وجبت التاء في الحقيقي وحذفها منه غاية الضعف والشذوذ، وثبوتها في غير الحقيقي أجود، وإنْ كان بينهما فصل كان ثبوت التاء في الحقيقي وغيره أجودَ، والحذف جائزٌ، لكنه في غير الحقيقي أحسنُ منه قبل الفصل.

قوله: "**وحكْم ظاهر الجمع... إلى آخره**":

الجمعان السالمان ليسا كذلك؛ فإنه لا يجوز ثبوتها في المذكر منه ولا حذفها في المؤنث، فلا يجوز: "قامت المسلمون" ولا "قام المسلمات"؛ لسلامة المفرد فيه، وقيل بجواز الثاني، وليس بصحيح، ولا يرد ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ (الممتحنة: من الآية١٠) لأنه موصول تقديره: "الأولى أمن"، و"الأُلى" جمع للمذكر، ولو سُلّم أنّ الألف واللام ليس موصولة فالفصل بالمفعول سوَّغ حذفها.

قوله: "**وتقول في ضمير العاقلين... إلى آخره**":

إنما يجوز الأمران في ضمير جمع المذكرين إذا كان مكسّراً، أماَ الصحيح فلا يجوز فيه إلا "فعلوا"، وكلامه يعم. أما ضمير جمع المؤنث فالأجود للعشرة فما دونها "فعلْن"، ولما فوقها "فعلَتْ"، وكذلك

المثنَّى

المثنى: ما لحق آخرَه ألفٌ أو ياء مفتوحٌ ما قبلها، ونون مكسورة، ليدل على أنَّ معه مثله من جنسه. فالمقصود إن كانت ألفه عن واو، وهو ثلاثي قلبت واواً، وإلا فالياء، والممدود إن كانت همزته، أصلية، تثبت،

في "ها" و"هنَّ" الأجود للعشرة فما دونها: "هُنَ"، ولماَ فوقها "ها"؛ قال الله تعالى ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة: من الآية٣٦) حتى/ قال ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾ (التوبة: من الآية٣٦) وكذلك يقال في التاَريخ: "لِخَمَسٍ مَضينَ"، و"لِخَمس عشرة مضَتْ"، وكذلك "بقين" و"بقيَتْ".

قال: "**ليدلَّ على أنَّ معه مثله**":

خرج به "كلا" و"كلتا"، ولا يرد على قوله: "**مفتوح ما قبلها**": "مصْطَفَيْن"؛ لأن المراد بذلك: لفظاً وتقديراً، وفتحة ما قبل الياء في "مصطفين" لفظاً إشعاراً بالألف المحذوفة، لا تقديراً.

قوله: "**عن واو**":

وكذلك إذا جهل ولم تُملْه العرب؛ لأنّ عدم إمالته يقوّي جانب الواو، ولذلك إن "متى" لمَّا جُهل أصلُ ألفها قُلِبَت ياءَ التثنية لإمالتهم إياها، فيقال: "مَتَيَان". و"ألا" التي للتنبيه لو سُمي بهاَ وثُني قيل: "أَلوَان"؛ لأنَّ العرب لم تُملْها، فكل ما جُهل أصله من المقصور الثلاثي إنْ أُميل قلبت ألفِه ياءً، وإنْ لم يُملَ قُلبتْ واواً.

"**والممدود... إلى آخره**":

الذي همزته أصلية كـ"قراء" و"قراءان" و"كلاء" و"كلاءان"؛ و"الكلأ": الذي يكلأ؛ أي: (يحفظك)[1]؛ ومنه ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ (الأنبياء: من الآية٤٢).

---

(١) ما بين معقوفتين هكذا بالأصل.

وإن كانت للتأنيث قُلبت واواً، وإلا، فالوجهان. ويحذف نونه للإضافة. وحذفت تاء التأنيث في «خصيان» و«أليان».

الجمع

المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيرٍ ما؛ فنحو

"وإلا فوجهان":

أي: سواء أكانت همزته عن واو كـ "كساء"؛ لأنه من "الكسوة"، أم عن ياء كـ"رداء"؛ لأنه من " الردية"، أو كانت للإلحاق؛ كـ "علباء".

قوله: " **وحذفت تاء التأنيث... إلى آخره**":

قد جاء عن العرب: "خصيتان" و"إليتان" بالتاء؛ أما "خصيتان" فجاء في شعر الهذليين:

كَأنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَدَلْدُلِ ... طَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثُنتا حَنظَلِ[1]

وأما " إليتان" ففي قول عنترة:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَينِ تَرْجُفْ ... روَانفُ إلْيَتَيْكَ وتَسْتَطَاراً[2]

والتحقيق: أنَّ "خصيتين" تثنية " خصْي"؛ و" إليتين" وتثنية "إليْ"؛ لأنَّ فيهما لغتين: "خصي" و "خصية"، و"إلْي" و"إلْية"، واستغنوا بتثنية" خصي" و"إلي" في الأكثر تخفيفاً؛ كما استغنوا/ بتثنية "سيّ"- في الأكثر- عن تثنية "سواء" تخفيفاً، لأنهما لغتان، فقالوا: "سان" مكان "سواءان".

قال في الجمع: "**بحروف مفردة**":

احترازاً من نحو: "الإنسان "و"الرجل" إذا أريد به الجنس؛ كقوله

---

(١) البيت من الرجز. شواهد الكتاب (٢/ ١٧٧، ٣٠٢)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٥)، والمقتضب (٢/ ٥٦)، وشرح المفصل (٦/ ١٦)، والمقرب لابن عصفور (١/ ٣٠٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو في شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٥)(٤/ ١١٦)(٦/ ٨٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٠٠)، عرضاً، (٣/ ٣٥٩، ٤٧٧)، وشرح العيني (٣/ ١٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٩٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣)، والدرر اللوامع (٢/ ٨٠)، وديوانه (١٠٨).

«تَمر» و«ركب» ليس بجمع على الأصح، ونحو «فلك» جمع. وهو صحيح ومكسر، فالصحيح لمذكر ولمؤنث.

جمع المذكر السالم

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ (العصر: ٢)، وقولك: "الرجل خيرٌ من المرأة"، إذا أردت الجنسيْن، و"أهلكَ الناسَ حُبُّ الدينارِ والدرهمِ"؛ فإنَّ هذا قصِدَ به الدلالة على الآحاد لكن بالألف واللام الدالَّيْنْ على الاستغراق.

قوله: "**بتغير ما**": إنما يكون ذلك في المكسَّر، فلا يدخل الصحيح؛ لأنه لم يغيّر؛ فقوله بعد ذلك: "وهو صحيح ومكسر" تسامحٌ.

قوله: "**فنحو (تمْر)... إلى آخره**": أما تمر: فاسم جمع؛ لأن كل كلمة دلَّت على آحاد وتلحق واحدَها التاءُ أو ياءُ النَّسب؛ فهو اسم جنس وليس بجمع؛ كـ "نبْق" و"نبْقة"، وكلم" و"كلمة".. وشبه ذلك، و"ياء" النسب كـ"حبش" و"حبشي، و"روم" و"رومي".. وشبهه، وأما "ركْب" فليس بجمع لأنه يُصغّر بلفظه؛ فتقولك "رُكَيْب"، والجموع لا تُصَغّر بلفظها، ولذلك يُصغر "ركبان" أو ركّاب" على "رُوَيْكبون"؛ فترُدُّه إلى واحده ثم تجمعه، وكذلك إذا صغَّرتَ "رجال" قلتَ: "رُوَيْجلون".

قوله: "**ونحو (فُلْك) جمع**": أي: عند الأكثر، خلافًا لابن السرَّاج؛ فإنه قال: هو اسم جمع كـ "تمر"، فعلى الأول تكون ضمة أوَّله غيرَ أوَّله غيرَ الضمة التي كانت في واحده، وكأنّ تلك الضمة زالت وعَقِبها هذه الضمة علامة للجمع، وهي تقديرية، ويقال للواحد والجماعة، وقال بعضهم: هو كـ "جُنُب" يُطلق على الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنث.

قوله: "**(واو) مضموم ما قبلها، أو (ياء) مكسور ما قبلها**":

أي: لفظاً أو تقديراً، فلا يرد "مصطَفَون" و"مصْطَفين" وبابه؛ لأنَّ الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء مقدرة تقديراً، والفتحة إنما هي للدلالة على

قبلها، ونون مفتوحة، ليدل على أن معه أكثر منه. فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذفت؛ مثل: «قاضون». وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً؛ مثل: «مصطفون» و«مصطفين» وشرطه، إن كان اسماً فمذكرٌ، علمٌ يعقل، وإن كان صفة فمذكر يعقل، وأن لا يكون (أفعل

الألف المحذوفة؛ ليدلَّ على أنَّ معه أكثر منه؛ أي: اثنين فصاعداً؛ لأنَّ أدنى مراتب ما هو أكثر من واحد: "اثنان"، فيكون المجموع ثلاثة.

قوله: "**فإنْ كان آخره ياء قبلها كسرة؛ حُذِفَتْ**":

روى ابن جني عن بعض السلف أنَّه قرأ: "والصابيون"[1] بالياء الخاصة، وكأنه لمَّا قُلبت عن الهمزة أبقوها إشارة إلى ما هي بدلٌ عنه، وكأنها موجودة في اللفظ، ومثل هذا قولهم: "جيل" و"مَيَل"، مع أنّ القاعدة: أنّ الواو والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، لكن لمّا كان أصلها: "جيْأل" و"ميْأل" بالهمزة، حذفوها استخفافًا ونقلوا حركة الهمزة إلى الياء، ولم يُجرْوها على القياس؛ إشعاراً بالهمزة المحذوفة، وكذلك قولهم: "الطجع"؛ لمَّا قلبوا التاء طاءً لقربها من الضاد لم يغيروها عند إبدال الضاد باللام؛ إشعاراً بأنَّ الضاد التي اقتضت قلبها كالموجودة؛ إذ كان الأصل "اضتجع" ثم عادت "اضطجع".

قوله: "**فمذكّر عَلَم يعقل**":

الأوْلَى: فعَلَم المذكّر يعقِل؛ لأنَّ "حمراء" و"سعدي" لو سُمّي به رجل وجُمع جمْع صحّةٍ، جُمع بالواو والنون، وليس الاسم مذكراً؛ ولأنَّ الاسم لا يُصف بالعقل، إنما العاقل مسمَّاه، ولو قال: "وما حُملَ عليه"، كان جيداً؛ لأنَّ "عالَمين" جمعُ "عالَم" - وليس علمًا - وهو معاُمَلٌ معاملة هذا الجمع، وكذلك "أهلون"، وأشذّ منه "سنون"؛ لتأنيثه، وكذا غيره من الثنائي المؤنث؛ مثل: "عضون" و"مئون" و"عزون" و"قلون" و"برون" و"ثبون" و"ضبون"،

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (١/ ٢٢١).

فعلاء) مثل «أحمر» «حمراء»، ولا (فعلان فعلى) مثل «سكران» «سكرى»،

لـ"عِضة" و"مائة" و"عزة" و"قلة" و"برة" و"ثُبة" و"ضبة".

ثم قال الفرَّاء: هو قياسي في كل بتاء تأنيث لم يُجمع جمعَ تكسير. وهو ظاهر كلام سيبويه في "عِدة"؛ لأنه/ جمعها على "عدين".

وقيل: هو سماعي، ومثله: "قنَّسرون" و"صفون"، وكذلك في "تكرون" و"أمرون" و"برحون" اسم للدواهي، كأنهم شبهوها بالماكر ذي الداهية، فعاملوها في الجمع معاملته.

قوله: "**وإنْ كان صِفةً... إلى آخره**".

الأجود: "فلمذكر يعقل"؛ لمَا تقدَّم في الاسم وأنْ يُقال: وما شبّه به؛ ليدخل نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف: ٤)، ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ (فصلت: من الآية١١)، .. وشبهه.

قوله: "**وأنْ لا يكون (أفعل فعلاء)**":

احترز بـ"فعلاء" عن أفعل التفضيل. و"أكمر" وهو الكبير الكمرة؛ أي: الحشَفة؛ فيه خلاف؛ لأنه لا مؤنث له، وهو أمرٌ خلْقيّ.

"**ولا (فعلان فَعْلى)**": احترز بـ "فَعْلى" عما له "فعلانة"؛ كـ"سيفان" و"حَبلان"، فإنْ وقع ما ليس له "فعلى" ولا "فعلانة"؛ كـ"لحيان"، للكثيف اللحية، فإلحاقه بـ "فعلان فعلى" أولى؛ لكثرته.

المؤنث السالم- لعدم التاء - منع من جمع المذكر السالم؛ لأنَّ الجمعين متقابلان؛ والذي استوى فيه المذكر والمؤنث: إما الفاعل أو المفعول؛ فالأول: ما هو على" فعول" كـ "**صبور**" و"شكور" و"ضروب" وشبهه، والثاني: إما على "فعيل" كـ"قتيل" و"**جريح**"، وإما على "مفعال" كـ" مِذكار" و"مئْناث"، وإما على مفعيل" كـ "معطير" للكثير العطر، و"مئشير" للكثير الأشَرِ، وقدَ جاء "مفعيل" بالتاء قليلاً؛ فجاء في "مسكينة"، و"جملٌ مسْفير" أي: كثير السفر، و"ناقة مسفيرة"، فمن قال: "مسكين" مع قلّته قال:

ولا مستوياً فيه، مع المؤنث، مثل «جريح» و«صبور»، ولا بتاء التأنيث مثل
قوله: " ولا مستوياً فيه مع المؤنث؛ كـ (جريح)و (صبور)" : لأنَّه لمَّا مُنع
من جمع «علامة». ويحذف نونه بالإضافة. وقد شذّ نحو «سنين» و«أرضين».

جمع المؤنث السالم

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء. وشرطه إن كان صفة وله مذكر فإن يكون مذكره جُمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فإن لا يكون مجرداً

"مسكينون" للمذكر، و"مسكينات" للمؤنث.

قوله: "**ولا بتاء تأنيث؛ كـ (علَّامة)**" :

هذا خلاف للكوفيين؛ فإنهم جوَّزوا في "علَّامة" و"نسَّابة" : "علامون"و"نسَّابون" ، وكذلك جوَّزوا في "طلحة" و"حمزة" : "طلحون" و"حمزون" .. وشبهه.

"**وشذَّ نحو (سنين) و(أرضين)**" :

لعدم العقل وسلامة الواحد وشذوذ " سنين" أشدُّ؛ لتاء التأنيث، وقد تقدَّم.

قال: "**جمع المؤنث السالم**" :

الأولى: وما حُمل عليه، وقد تقدَّمت فائدته.

قوله: " **فإنْ يكون مُذكَّرهُ بالواو والنون**" :

لأنَّ "حمراء" أو"سكرى" صفة لا تُجمع على "حمراوات" و"سكريات" ؛ لأن مذكرها لم يُجمع بالواو والنون.

قوله: "**فإن لا يكون مجَرَّداً**" :

كـ" حائض" : لمَا لم يكن مفرده بالتاء لم يُجمع بالألف والتاء، وقد جاء منه: "أكَمَةٌ دكَّاء" أي: منبسطة، و"حُلَّةٌ شَوكَاء" ، أي: خشِنة لِجدتها.

قال في جمع التكسير: "ما تَغَيَّر بِنَاءُ واحده" :

أي: لقصد الجمع؛ لأنَّ "سجدَات" و"تَمَرَات" - وشبهه - تغيَّر بناء

عن تاء التأنيث، كـ «حائض»، وإلا جُمع مطلقاً.

جمع التكسير

جمع التكسير: ما تغير بناء واحده كـ «رجال» و«أَفراس»، جمع القلة: أفعل وأفعال وأفعِلة وفعلة، والصحيح، وما عدا ذلك جمع كثرة.

المصدر

اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره

واحده، لكن لا لقصد الجمْع، بل لَقصْد الفرق بين الأسماء والصفات؛ لأنَّ عيناته في اِلصفات تسكن؛ مثل: "صعبْات" و"خذْلات"، وفى الأسماء تُفتح؛ مثل: " قصعَات" و "جفَنَات".

قال: "**جَمْعُ القلَّة**":

إنما عُرف بإضَافتهم عدد القلَّة إليها بالاستقراء؛ كقولهم: "ثلاثة أبواب" و"سبعة أجمال" و"خمسة أغلمة" و"ثمانية أفلس"؛ فإن جاء خلافُ ذلك فشاذٌّ، وذهب الفرَّاءُ إلى أنّ "فعَل" بكسر الفاء و"فُعَل" بضمهما وفتح العين فيهما منه، كقوله تعالى: ﴿ثَمَنِيَ حِجَجٍ﴾ (القصص: من الآية٢٧)، ﴿بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾ (هود: من الآية١٣).

قال: "**هو من الثلاثي سماعٌ**":

ها هنا تفصيلٌ؛ وهو أنّ الفعل إنْ كان على "فَعَلَ" فقياس متعديه: "فَعْل" بسكون العين كـ "ضَرَبَ ضرَبْاً"، وقياسُ لازِمِهِ على "فُعُول" بضمِّ الفاء؛ كـ"خرج خروجاً"، إلا أنْ يكون فيه معنى الامتناع، فله "فِعَالاً"؛ مثل: "أَبَى إِبَاءً"، أو معنى التقلُّب، فله "فَعَلاناً"؛ مثل: جَالَ جَولاناً"، أو معنى التصويت، فله "فُعَالاً" بضمّ الفاء؛ مثل: "صرخ صُراخاً" و"بكى بُكاءً"، وله أيضاً "فعيلا"، مثل" "نهق نهيقاً".

وإنْ كان الفعل على "فَعُلَ" بضمّ العين، فمصدره المشهور على "فُعْلاً" بضم الفاء وسكون العين؛ كـ"حَسُن حُسْنًا" و"ظَرُفَ ظُرْفاً"، وقد يأتي له

قياس مثل: أخرج إخراجاً، واستخرج استخراجاً. ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً. ولا يتقدم معموله عليه، ولا يضمر فيه

"فَعَالة" بفتح الفاء؛ كـ "سَخِطَ سُخْطًا" و"رَضِيَ رِضاً" وشبهه، أما ما عدا الثلاثي فمقيسٌ؛ فمن "أفعل": "إفْعَالا" و"استفعل استفعالا" كما قال؛ مثل: "أكْرَم إكْراماً" و"استخرج استخراجاً". وقد جاء منه بالتاء؛ "أقام إقامة" و"استقام استقامة".

ولـ "فَعْلَلَ": "فَعْلَلَة"؛ كـ "لَمْلَمَة"، وقد جاء منه "فِعْلالاً"؛ كـ "زَلْزَلَ زِلْزَالا وَزَلْزَلَة" و"حَوْقَلَ حِيقَالا وَحَوْقَلَة".

و "فَعَّلَ": "تَفْعِيلا"؛ نحو: "كَلَّمَ تَكْلِيمًا" و"قَدَّسَ تَقْدِيسًا".

ولـ "فَاعَلَ": "فِعَالا ومُفَاعَلَة"؛ كـ "ضارَبَ ضِرَاباً ومُضَاربَة" و"وَاصَلَ وِصَالا وَمُوَاصَلَة".

ولـ "تَفَعَّلَ": "تَفَعُّلا"؛ مثل: "تَأَثَّمَ تَأَثُّمًا" و"تَصَوَّبَ تَصَوُّبًا"، وما عدا ذلك مسموعٌ؛ كـ "تَمَلَّق تمْلاقاً".

وتقول للمرَّة من الثلاثي: "فَعْلَة"؛ كـ "ضَرَبَ ضَرْبَة"، ومن غيره: "إفْعَالة" و"استفعالة"؛ كـ "أَجْلَسَ إجْلاسَة" و"استخرج استخراجة".

وتقول للهيئةِ: "فِعْلَة" بكسر الفاء؛ كـ جَلَسَ جِلسَةَ عَاقِلٍ"، و"قَتَلَ قِتْلَة فاجِرٍ".

قوله: "**ويعْمَل عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضياً وغيره**":

ومنع بعضهم عمله في الحال، وهو ضعيفٌ؛ لأنه عمل لأصالته وهي موجودة، ويدل عليه قولك: "حبِّي الله ورسولَهُ موجودٌ" و"ظَنِّي زيداً منطلقاً ثابتٌ"، ولم يتقدَّم معموله لأنه مقدَّر بحرف مصدري، ولا يتقدم عليه معمول الفعل ولم يُضْمر فيه، أي: كاسم الفاعل وغيره؛ إذ لو أُضْمِرَ فيه لأُضمر المثنَّى والمجموع، ولو أُضمر المثنى والمجموع لَثُنِّي المصدر ولَجُمِعَ، فيلزم منه تثنيتان وجمعان في اسم واحد.

ولا يلزم ذكر الفاعل. ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول. وإعماله باللام قليل. فإن كان مفعولاً مطلقاً، فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه، فوجهان.

قوله: "**وَقَدْ يُضاف إِلَى المفعول**":

"قد" للتقليل؛ وإنما قلَّت إضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل.

قوله: "**وإعْماله باللام قليلٌ**":

أي: مع الألف واللام ومع التنوين كذلك؛ إلا أنَّ الإعمال مع التنوين أكثر منه مع الألف واللام أبعد؛ وعلّته أنَّه بدل عن الفعل، والفعل لا تدخله الألف واللام والتنوين، والإعْمال مع الألف واللام أبعد؛ لأنَّ التنوين قد يُشبه بنون التوكيد، وهي تلحق الأفعال، بخلاف الألف واللام؛ ومما جاء منه:

ضَعِيفُ النِّكَايِةَ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفُرارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

ولم يجئ عاملاً مع الألف واللام إلا مجَرَّدًا عن ذكر الفاعل.

قوله: «**فإن كانَ مطلَقًا؛ فالعملُ للفعل**»: مثل: «ضرباً زيدًا»، فيجوز على هذا تقديم معموله عليه؛ مثل: «زيدًا ضربا»؛ لأنَّ "ضرباً" منصوب بفعل، فالفعل أولى بالعمل منه في المفعول به.

«**وإِنْ كانَ بدلا منه...**»:

أي: مما لم يُسمع له فعل؛ مثل: «ذفرَا زيدًا» و«أفة عَمْراَ» أو مما التزم حذْف فعله؛ مثل: «سقْياً زيدًا» «وجذعًا عمْرًا»؛ فوجهان:

أحدهما: العمل للفعل المقدر؛ لأنَّه نصب المصدر فينصب المفعول به.

والثاني: أنَّ العمل للمصدر وكأنَّ الفعل لم يوجد، وهو المختار، وهذا

---

(١) عجز بيت المتقارب، وقائله مجهول، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٩٩)، والمقرب لابن عصفور (٢٥) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٩)، وشذور الذهب (٣٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٦٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٩٣)، والدرر اللوامع (٢/ ٥٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٤).

اسم الفاعل

اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وصيغته من الثلاثي المجرد على «فاعِل» ومن غير الثلاثي، على صيغة المضارع

يكون في الدعاء؛ مثل: «غفرانك»، وفي أمر؛ كقوله:

فَنَدْلَا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[1]

ومنه قول الشاعر:

هَجْراً الْمُظْهِرَ الأَخَاءَ إِذَا لَمْ يَكُ عِنْدَ الْخُطُوبِ جد مُعِينِ[2]

قال: «**ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**»:

بل هو والفعل مشتقان من المصدر، ثم «المشتق» الذي فيه ما في «المشتق منه» وزيادة؛ كالفعل؛ فيه دلالة على الحدث وزيادة الزمان، وليس في اسم الفاعل ما في الفعل فضلاً عن الزيادة. فالأولى: ما اشتقَّ من مصدر فعْلٍ.

قوله: «**لمن قام به**»:

مستحيل اسم فاعل، ولم تقم الاستحالة بشيءٍ؛ لأنَّ المستحيل ليس بشيء إجماعاً.

قوله: «**على معنى الحدوث**»:

ليس بلازمٍ؛ فإنَّ نحو: «مستقر» و«ثابت» و«دائم»: اسم فاعل وليس فيها معنى الحدوث.

قوله: «**وهو منَ الثلاثي على(فاعل)**»: أي: إلا ما استغني عنه بغيره؛ مثل: «كريم» و«ظريف» و«غني» و«قوي» وشبهه.

قلتُ: قد جاء من الرباعي: «فاعِل» وهو نادر، ومنه قولهم: «أبْقَلَ

---

(١) البيت من الطويل، وقائله الأحوص أو أعشى همدان، وهو من قصيدة يهجو فيها لصوصاً. ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٥٩)، والخصائص لابن جنِّي (١/ ١٢٠)، والإنصاف لابن الأنباري وشرح العيني (٣/ ٤٦، ٥٢٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣١)، وشرح الأشموني (٢/ ١١٦، ٢٥٨)، ولسان العرب مادة (ندل).

(٢) البيت لا يعرف قائله.

بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل «مخرج» و«مستخرج». ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو «ما». فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنىً خلافاً للكسائي.

الرمثُ»، فهو «باقِلٌ» ولم يقولوا «مُبقل»: و«أورس فهو وارِسٌ» ولم يقولوا: «مورس»؛ قال الجوهري: هو من النوادر. ومعنى «أبقل»: أي: بَدَت خضرة ورقة، و «الرمث»: مرعَى من مراعي الإبل، وهو من الحمض. وقولهم: «أورس المكان» إذا اصفَرَّ ورقه؛ أي ضار مثل «الورس»، والله أعْلم.

قوله: " **وكَسْر ما قبل الآخر**" : احترازًا من المضارع بتاء المطاوعة؛ وهو ثلاثة: «يَتَفَعل» ؛ مثل: «يتعلَّم»، و«يتَفاعل» ؛ مثل: «يتدارك»، و«يتقارب»، و«يتفعْلل» ؛ مثل: «يتدحرج» ؛ لأنَّ ما قبل أو آخرها مفتوح، ولا بدَّ من كسرة في اسم الفاعل.

قوله: «**بشرط معنى الحال والاسْتقبال**». الماضي المحكي به الحال كذلك؛ مثل: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾ (الكهف: من الآية١٨).

قوله: «**والاعتماد على صاحبه**»:

الاعتماد على شيءٍ من سببَه أيضاً كافٍ كفاعل الصفة الجارية على غير من هي له؛ مثل: «مررتُ برجل ضارب أبوه عبدًا»، وكذا الحال في مثل: «مررتُ برجلٍ ضاربا أبوه زيدًا»، ثم الاعتمادُ قد يكون على ظاهر - كما ذَكَرَ - وقد يكون على مضمَرٍ مقدَّرٍ؛ كقوله:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا   فَلَمْ يَضرها وَأَوْهَى قَرْنهُ الْوَعِلُ[1]

تقديره: كوعلٍ ناطح. والوعل: الأروي؛ وهو بقر الوحش.

قوله: «**أو الهمزة، أو(ما)**»:

ليس مختصًا بهما، بل كل أداة استفهام كذلك، اسمًا كان أو حرفًا؛

---

(١) البيت من البسيط، وقائله الأعشى. شذور الذهب (٣٩٠)، وشرح العيني (٣/ ٥٢٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٥)، وديوان الأعشى (٤٦).

فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو «زَيد مُعطي عَمرٍو درهماً أَمسِ»، فإن دخلت اللام استوى الجميع.

مثل: «أضاربٌ/ زيدٌ عَمْرًا؟»، و«أينَ ضاربٌ؟»، و«متى ضاربٌ زيدٌ عَمْرًا» ؟، وكذلك لا فرق في النفي بين «ما» و«لا» و«إنْ» النافية. ثم أداة الاستفهام قد تكون ظاهرة، وقد تكون أيضاً مضمرة مثل «قائِمٌ أنتَ؟»، ومن إضمار الاستفهام ما قاله الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (الشعراء: من الآية٢٢): معناه: «أوَ تلك نعمة تمنّها؟»، وأوضح منه حديث أبي ذرٍّ: «وإنْ زنا؟ وإنْ سرق؟ قال: وإنْ زنا وإنْ سَرَقَ؟»[١]؛ تقديره: «أوَ إنْ زنا؟» ؛ لأنَّ أبا ذرٍّ لم يقله إلا مستفهمًا ولذلك أجابه النبي ﷺ فالأول استفهام والثاني خبر.

ومن شروط إعمال اسم الفاعل: عدم التصغير، فمتى صغِّر لم يعمل؛ لخروجه عن شبه الفعل لفظًا، والفرق بين التصغير والمبالغة: أنّ المبالغة فيها ما في اسم الفاعل وزيادة، وكأنه مكرر، والتصغير أنقص منه.

قوله: **«وجبَتِ الإضافةُ معنًى»**:

إلا أنْ يكون محكيًّا به الحال، كما تقدَّم، ولو قال: «المعنوية» كان أولى؛ لأنَّ «قبل» و«بعد» و«حينئذٍ» مضافاتٌ معنًى.

قوله: **«فبفعْل مقدَّرٍ»**:

التقدير تكلُّفٌ، والأصل عدمه، ومذهب الكِسائي قويٌّ؛ لأنَّ شبه الفعل باقٍ معنًى وإنْ لم يبقَ لفظًا، وقولهم: «إذا كان للماضي شبهُ المضارع لفظًا»، قلنا: وإذا كان للمبالغة كذلك، وقد أعمل، فدلَّ على اعتبار معنى الفعل، وهو موجود في الماضي.

قوله: **«فإنْ دخلت اللام»**: الأولى: «فإنْ وُصل بالألف واللام

---

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب اللباس، باب: الثياب البيض (١٠/ ٢٩٤) برقم (٥٨٤٧)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة (١/ ٩٤) برقم(٩٤/ ١٥٣).

وما وضع منه للمبالغة ؛ كـ «ضراب»، و«ضروب»، و«مضراب»،

الموصلتين» ؛ إذْ لو كانتا للتعريف مُنعتا من العمل للبعد عن شبه الفعل؛ إذْ الفعل لا يقبل التعريف، فدخولهما كما تقدَّم في المصدر، ولمَّا منع المازنيَّ أنْ تكون الألف واللام موصولة، احْتُجَّ عليه بالعمل ها هنا؛ لأنَّ اسم الفاعل قد عمِل معهما، ولو كانتا للتعريف لَما عمِل؛ لبعده بالتعريف عن شبه الفعل.

قوله: «**وما وُضعَ منه للمبالغة**»: هذا مذهب البصريين، ومنَع الكوفيون إعمال التي للمبالغة، ولا فرق بين المفرد والمجموع في أبنية المبالغة في العمل، ثم ليس جميع أبنية المبالغة سواءً؛ فإنَّ العمل في «فَعِل» و«فَعيل» تفرَّد به سيبويه وضعَّفه، ولم يحتج إلا ببيتٍ قيلَ: إنه من شعرِ مَن لَا يُحْتَجُّ به، وقيل: إن ابنَ المقفَّع[1] وضعه، وهو:

حَـذِرٌ أمُـورًا لا تَـضِـيـرُ وأمِـنْ مَـا لَـيْسَ مُـنْـجِـيَـهُ مِـنَ الأقْـدَار[2]

لكن قد احتُجَّ لسيبويه بيت قالهُ «زيدُ الخيْل»[3] وهو:

أتَـانـي أنَّـهـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي جِـحَـاش الْـكَـرْمَـلـيْـنِ لَـهـا فَـديـدُ[4]

---

(١) هو: عبد الله بن المقفع، من أئمة الكتاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق. أصله من الفرس، ولد في العراق سنة (١٠٦ هـ-٧٢٤م) مجوسيًّا (مزدكيًّا)، ولكنه أسلم على يد عيسى بن على (عم السفاح)، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له كتب أرسطوطاليس الثلاثة في المنطق، وكتاب «المدخل إلى علم المنطق» المعروف بـ «إيساغوجي» وترجم عن الفارسية أشهر كتبه على الإطلاق كتاب «كليلة ودمنة» اتُّهم بالزندقة، فقتله سفيان بن معاوية المهلبي الذي كان أمير البصرة سنة (١٤٢هـ-٧٥٩).

(٢) البيت من الكامل، وينظر في كتاب سيبويه (١/ ٥٨)، والمقتضب (٢/ ١١٦)، والجمل للزجاجي (١٥٥)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٤٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٥٦)، وشرح العيني (٣/ ١٠٧).

(٣) زيد الخيل: هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا، من طيء كنيته: أبو مكنف؛ ، لقِّب «زيد الخيل» لكثرة خيله، أو لكثرة طراده بها. كان طويلاً جسيماً، من أجمل الناس. وكان شاعراً محسناً وخطيباً لسناً موصوفاً بالكرم أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ سنة، فأسلم وسُرَّ به رسول الله ﷺ سمَّاه «زيد الخيل». مكث في المدينة سبعة أيام وأصابته حمَّى شديدة، فخرج عائداً إلى نجد فنزل على ماءٍ يقال له: «فردة» فمات هناك سنة (٩هـ-٦٣٠م).

(٤) البيت من الوافر، ينظر في: المقرب لابن عصفور (٢٤)، وشذور الذهب (٣٩٤).

و«عليم»، و«حَذِر» مثله. والمثنى والمجموع مثله.

ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً.

اسم المفعول

اسم المفعول: هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه. وصيغته من

ومنه أيضاً:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هلالاً وَأُخْرَى مِنْهُما تُشْبِهُ الْبَدْرَا[١]

وعن العرب: "إنَ الله سميعَ دعاءَنا"[٢]، ومنه:

أَمِنْ رَيْحانَةَ الدَاعي السَّميعُ[٣]

وقوله: «**ويجوزُ حذْفُ النون مع العمل والتعريف**»:

أي: بالألف واللام، وشاهده - مع قلّته - قوله:

أَسِيدٌ ذو خُرَيِّطَةٍ نَهاراً مِنَ الْمُتَلَّقطي قرَدَ الْقمامِ[٤]

ومنه:

الْحافظُو عَوْرَةَ الْعَشيرةِ لا يَأتيهمُ مِنْ وَرَائهمْ نطفُ[٥]

و «النطف»: العيب، ويروى: «وكفُ»، ورد بالإعمال والإضافة.

قال في اسم المفعول: «**ما اشتُقَّ منْ فعْلٍ... إلى آخره**» ":

يرِدُ عليه ما على اسم الفاعل، ولا يحتاج ها هنا إلى أنْ نقول: صيغته

---

(١) البيت من الطويل، وقائله هو ابن قيس الرقيات. وينظر في: شرح العيني (٣/ ٥٤٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٩٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (٣/ ١١٤)، وقطر الندى لابن هشام (٣٨٦).

(٣) جزء بيت من الوافر، من قصيدة لعمرو بن معد يكرب. ديوانه (١٤٠)، والأصمعيات (١٧٢)، وخزانة الأدب (٨/ ١٧٨، ١٧٩)، وسمط اللآليء (٤٠)، والشعر والشعراء (١/ ٣٧٩).

(٤) البيت من الوافر، وهو للفرزدق، ينظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٢)، وشرح عمدة الحافظ، والكتاب (١/ ١٨٥)، ولسان العرب مادة (قرد)، وبلا نسبة في الخصائص (١/ ١٥٦).

(٥) البيت من المنسرح، وقائله قيس بن الخطيم، أو عمرو بن امرئ القيس، ينظر: كتاب سيبويه، والمقتضب (٤/ ١٤٥)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٨٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٨٨).

الثلاثي المجرد، على «مفعول» كمضروب، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، بميم مضمومة، وبفتح ما قبل الآخر؛ كـ «مستخرج». وأمره في العمل، والاشتراط كأمر اسم الفاعل؛ مثل: «زَيد معطِي غُلامه دِرهَماً».

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة: ما اشتقَّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت. وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع؛

على «**مفعول**»، إلا أنْ يُستَغني عنه بغيره؛ فإنَّ صيغة «**مفعول**» في الثلاثي مطَّرِد، ووقع في بعض النُّسَخ: «بفتح العين» بدلَ «وفتح ما قبل الآخر»، وهذا يرد عليه «مسروَل» و«مسربَل» وشبهه؛ فإنَّه اسم مفعول وليس مفتوحَ العين.

قال: " **الصفة المشبهة** ":

قال الشيخ: اختصَّت بتسميتها «مشبهة» بالفعل؛ لإعمالها النصب في مثل «زيدٌ حسَنٌ وجهًا» " ولولا ذلك لَمَا اختُصَّت به، لأنَّ اسم الفاعل والمفعول أيضًا يشبِهَانِهِ.

قوله: «**ما اشْتُقَّ مِنْ فعْلٍ**»:

يرد عليه ما تقدم في اسم الفاعل.

قوله: «**على معنى الثبوت**»:

يرد عليه نحو: «دائم» و«ثابت» و«لازم» ؛ فإنَّه كذلك وهو اسم فاعل، فَيَرِدُ هاهنا على الطَّرد كما وردت في اسم الفاعل على العكس.....، والضابط فيها: أنها كل صفة صحَّت إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى؛ مثل «حسَنٌ وجهه» و" ظريفٌ غلامُه".

قوله: «**وصيغتها مخالفة لصيغة اسمِ الفاعلِ**»:

هذا ظاهره أنها تخالفه مطلَقًا، وإنما هو من الثلاثي فقط يكون على صيغتة اسم الفاعل وعلى غيرها، أما غير الثلاثي فهي منه على صيغة اسم الفاعل؛ مثل: «منطَلِق الفرَس» و«مستبشِر الوجه» وشبهه.

كـ«حَسَنٍ» و«صعْب» و«شديد». وتعمل عمل فعلها مطلقاً. وتقسيم مسائلها: أنْ تكون الصفة باللام، أو مجرَّدة عنها ومعمولها مضافاً أو باللام أو مجرداً عنهما، فهذه ستة. والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، صارت ثمانية عشَر. فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجر على الإضافة. وتفصيلها: "حسنٌ وجهه" ثلاثة، وكذلك "حسنُ الوجه"، "حَسَنُ وجْهٍ"، "الحسن وجهه"، "الحسَنُ الوجهِ"، "الحسَنُ وجهٌ".

قوله: «**اثنان منها ممتنعان**»: الضابط فيهما: أنه متى كانت الصفة بالألف واللام وكان المعمول مجرداً عنهما أو مضافًا إلى غير معربٍ بالألف واللام - لم تجزْ الإضافة؛ فمثال المعمول المجرد: «الحسَن وجْه»، ومثال المضاف إلى غير المعرَّف بالألف واللام: «الحسَن وجهُه» و«المضروب عبده» و«الحسن وجه غلامه»، فإنْ كان المعمول مضافًا إلى معرف بالألف واللام جازتِ الإضافةُ؛ «الحسن وجْه الأب» و«الظريف غلام الابن».

قوله: «**واخْتُلفَ في (حَسَن وَجْه)**»:

فجوَّزها الكوفيون مطلقًا نظْمًا ونثْرًا، ومنعها بعض البصريين مطلقًا، ومنعها بعضهم في النثر دون النظْم حملاً على «الحسن وجهه»؛ محتجًّا بأنَّ هذه الإضافة لا تفيد شيْئًا.

قال الشيخ: / والمختار مذهب الكوفيين؛ لأنَّه ورد عن النبي ح وعن الصحابة مثله؛ فعنه ح في حديث الدَّجَّال: «أعور عينه اليمْنى»[١]، وفي صفة النبي ﷺ «شثنُ كفّة»[٢]، وجاء في حديث أمُ زَرْع[٣] نحو ذلك أيضًا.

قوله: «**وما فيه ضميران حسنٌ**»: بل هو ضعيفٌ.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الأنبياء (٦/ ٥٥٠) برقم (٣٤٤١).

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب الأنبياء، باب: الجعد (١٠/ ٣٦٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٥١٨٩).

اثنان منها ممتنعان: "الحَسَنُ وجهِهِ"، "الحَسَنُ وجْهٍ". واختُلِفَ في: "حَسَنٍ وجْهِه". والبواقي: ما كانٍ فيه ضمير واحد أحسن، وما كان فيه ضميران حَسَنٌ، وما لا ضمير فيه قبيحٌ. ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لا فهي كالفعل.

وإلا ففيها ضمير الموصوف، فتؤنث وتثني وتُجمع. واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيينِ مثل الصفة فيما ذُكر «ففيها ضميرُ الموصوف؛ فتؤنَّث وتُثَنَّى وتُجْمع».

اسم التفضيل

اسم التفضيل: ما اشتقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو

«**وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ**»: هو أضعف ممَّا فيه ضميرانِ.

قوله: «**ومتَى رَفَعْتَ بها**»: **أي: ما بعدها.**

«**فلا ضميرَ فيها، فهي كالفعل**»: فلا يكون لها فاعلان.

«**وإلا**»: أي: وإنْ لمْ يرفع بها.

أي: إنْ كان كذلك مثل: «مررتُ برجليْنِ حَسَني الوجوه»، و«امرأةٍ حَسنةِ الوجه»، و «حسنة وجهًا»، و«برجال حسني الوجوه»، و«حسنْين وجهًا»، و «حِسانِ الوجوه»، ولا يقال: «برجلين حسني الوجه»، و «حسان الوجه» إلا: بضعفٍ، والوجه جمع المعمول في ذلك مطلقاً؛ كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: من الآية٤).

قوله: «**وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدِّين**»:

الأوْلى: غيرْ المتعدَيات، أو المتعدية؛ لأنَّ المراد الأسماء.

قوله: «**مثل الصفة**»:

كيف يكون مثلها ولا يجوز أنْ تقول: «قائم أبًا. أو أبٍ». كما تقول: «قائم أبوه»، وكذلك «قاعد» وشبهه، ويقال: «زيداً حسنٌ وجْهًا».

قال: «**اسم التفضيل: ما اشْتُقَّ مِنْ فعْلٍ**»: يرد عليه ما تقدَّم.

"أفعل". وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء، ليس بلون ولا عيب، لأنَّ منهما "أفعل" لغيره؛ مثل: زيدٌ أفضلُ الناس"، فإنْ قُصد غيرهُ تُوصِّل إليه بـ "أشدَّ"... ونحوه؛ مثل: "هو أشدُّ منه استخراجاً، وبياضاً، وعمًى". وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول؛ نحو: "أعْذَرَ" و"ألوَمَ"،

قوله: «**لموصوف بزيادة على غيره**»:

«ضرَّاب» و«ضروَب» وغيرهما من صيغ المبالغة لموصوف بزيادة، وليس به.

قلتُ: «على غيره»- وهو «أفعل» - يخرجه، ولو قال: بـ «أفعل» لم يرد السؤال ألبتهَ.

قوله: «**وشرطه أنْ يُبنى مِنْ ثلاثيٍّ مجرَّد**»:

مذهب سيبويه: جوازه من الرباعي أيضًا في التفضيل والتعجُّب؛ مثل: «زيدٌ أكرم من عَمْرٍو» ويقصد به من «كُرم» ومن «أكرم»، و«أحسن من بكْرٍ» ويقصد به من «حسُن» ومن «أحسن»، وشبه ذلك.

قوله: "**ليسَ بلَوْن ولا عيبٍ**":

ليس ذلك مطلقًا في كل عَيب؛ فإنَّ الجهل والبخل والبلادة وشبهها عيوبٌ وبنيَ منها «أفعل» التفضيل، فيقال: «**زيدٌ أجهلُ من عَمْرٍو**».

وقوله: «لأنَّ منهما (أفعل) لغيره». الجهل والبخل وشبههما ليس منهما «أفعل» لغيره.

قوله: «**وقد جاء للمفعول**»: هذا يشْعر بقلَّته، ومجيئه للمفعول كثير مطَّرِدٌ إذا أُمنَ اللَّبْسُ؛ مثل: «أبهت من زيد» من «بهت» ؛ لأنه لم يجِيء إلا لمَا لَم يُسَمَّ فاعله؛ كقوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ (البقرة: من الآية٢٥٨)، ثم مجيئه للمفعول على ثلاثة أقسام:

الأول: عند أمْن اللبس، فيجوز مطلقًا؛ مثل: «أبهت» من قولهم: «بُهِتَ زيدٌ» و«هو أعْنى بحاجتي» أي: أكثر عناية، من قولهم: «عُنىَ زيدٌ بكذا»، ومنه: «أُسقط» من قولهم: «سُقطَ في يده»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِى

و"أشهرَ" و"أشغلَ". ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو بـ"منْ"، أو معرفاً باللام. فلا يجوز: "زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو"، ولا: "زيدٌ أفضلُ"، إلا أن يُعلم.

فإذا أُضيف فله معنيان: أحدهما- وهو الأكثر-: أنْ تُقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم؛ مثل: "زيدٌ أفضلُ الناس"،

أَيْدِيهِمْ﴾ (الأعراف: من الآية ١٤٩) لم يُستعمل إلا لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

القسم الثاني: ما يجوز عند القرينة؛ كقوله: «أشغل من ذات النَحْيَيْن»[1]، من «شُغِل»، و«النّحي»: وِعاء السَّمْن، و«أشهر» من «شهرَ».

والثالث: ما لا يجوز مطلقًا؛ وهو عند أمْن اللبس إذا لم يكن قرينة؛ مثل: «أنفع»... وشبهه.

قوله: «**فإذا أضيف فله معنيان... إلى آخره**»:

«أفعل» التفضيل المضاف: إما أنْ يضاف إلى نكرة أو معرفة؛ فالأول: يجب إفراده وتذكيره؛ مثل: «مررتُ برجل أحسن رجل» و«بامرأة أحسن امرأة» و«برجلين أحسن رجلين» و«برجال أحسن رجال». والثاني: إما يقصد به الزيادة على من أضيف إليه - وهو الأكثر - أو لا يقصد؛ فإنْ قُصِد: فيشترط أنْ يكون منهم، وهذه الإضافة بمعنى «من» فيجوز / فيها الإفراد؛ لأنها بمعنى «من»، وتجوز المطابقة؛ لأنها بمعنى الألف واللام، فجاز فيها الوجهان؛ لشبَه الأمرين، وإنْ لم يقصد إلا الزيادة المطلقة فيضاف لتوضيحه، ويجوز على هذا: «يوسف أحسن إخواته»؛ لأنها ليس بمعنى «من» بخلاف الأول؛ فإنَّه بمعنى «من»، فلو قلتَ: «يوسف أحسن الإخوة» جاز فيها الوجهان، وهي بمعنى «من».

قوله: «**والذي بـ (مِنْ) مفرد مذكّر لا غير**»:

مثل: «هذا أفضلُ من عَمْرٍو» و«هما أفضل من بكرٍ» و«هم أفضل من راكب».

---

(١) النِّحْيُ: وعاء من جلد، أو وعاء للسمن خاصة.

فلا يجوز: "يوسف أحسنُ إخوته"؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليهم. والثاني: أنْ تقصد به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح؛ فيجوز: "يوسف أحسن إخوتِهِ". ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هو له. وأما الثاني، والمعرَّف باللام: فلابد من المطابقة. والذي بـ "مِن" مفرد مذكر لا غير.

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب

قوله: «**ولا يجوز: (الأفضل من عمرو) ولا (زيدٌ أفضل)، إلا إنْ عُلمَ**»:

مثل: «الله أكبر» و«الله أعلم» وشبههما، وقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ(١)

فيه ثلاثة أوجه: أنْ يكون «منهم» متعلَّقًا ب «لست»، أي: لست منهم، أو بـ «من الأكثر من غيرهم حصًى»، أو ب «أكثر» مقدرة؛ أي: لست بالأكثر بأكثر.

قوله: «**ولا يعمل في مظهر**»:

يعني: رفعًا؛ لأنه يعمل في المظهر نصْبًا وجرًّا باتفاق؛ مثل «هو أشد قوة وأكثر مال»، وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر فيقولون: «رأيت رجلاً أفضل منه أبوه»، وشبه ذلك.

قوله: «**إلا إذا كان لشيء . . . إلى آخره**»: الأسهل في العبارة: إلا إذا كان لشيء مفضَّلٍ على نفسه باعتبار حالين أو وقتين وكان منفيًّا.. ولم ينبه المصنف على النفي وهو شرط في المسألة؛ فلو قلتَ: «رأيتُ رجلاً أحسن في عينْه الكحلُ منه في عين زيد» لم يجز، بل لابد أنْ يكون في سياق نفي.

---

(١) البيت من السريع، وقائله الأعشى، ينظر: نوادر أبي زيد الأنصاري (٢٥)، والخصائص لابن جني (١/ ١٨٥) (٣/ ٢٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٦) (٦/ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٨٩) (١/ ٢٣٠) عرضاً، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٣٠٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٠٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٧)، وديوان الأعشى (١٠٦).

مفَضَّل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً؛ مثل: "ما رأيْتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلِ منه في عَيْنِ زيدٍ" لأنه بمعنى "حَسُنَ"، مع أنهم لو رفعوا لَفَصلوا بين "أَحْسَن" ومعموله بأجنبي وهو "الكحل". ولك أنْ تقول: " أحسن في عينه الكحلُ من عين زيدٍ"، فإنْ قدَّمتَ ذكْر "العين" قلتَ: "ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ"؛ مثل:

مـررْتُ عـلَـى وادي الـسِـبـاعِ ولا أرى ... كَـوَادِي الـسِّـبـاعِ حـيـنَ يُـظْـلِـمُ واديَـا
أَقَــلَّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَــئِــيَّــةً ... وَأَخْـوَفَ إلَّا مـا وَقَـى الـلـه سـارِيَـا[1]

الفعل

الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ومن

قلتُ: لم يذكر المصنف في شرحه حلَّ هذه العبارة مع أنها عبارة غلقة قلقة، ولا شيخنا أيضًا، ومعناه - والله أعلم -: إلا إذا كان «أفعل» التفضيل لشيء مثل «رجل» المذكور، و«هو» أي «أفعل» التفضيل في المعنى «لمسبب»، أي «الكحل» مفضَّل باعتبار الأول؛ أي «رجلاً» على «نفسه»؛ أي «الكحل»، «باعتبار غيره»؛ أي: غير «رجل» الأول.

والمثال الذي ذكره: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»؛ فـ «أفعل» التفضيل لـ «رجل» وهو في المعنى للكحل، و«الكحل» مفضَّل باعتبار «رجل» على نفسه؛ أعني «الكحل» باعتبار «زيد» وهو غير الرجل، ولهذا لا يجوز إلا منفيًّا.

وقوله: «**لأنَّه بمعنى(حسن)**»: فيه نظَرٌ؛ لأنَّه لا يصحُّ أنْ تقول: " «ما رأيت رجلاً حسُنَ في عينه الكحل من عين زيد».

قال: «**ما دلَّ على معنى... إلى آخره**»:

وقد تقدم ما عليه من المناقشة لفظًا.

---

(١) البيتان من الطويل، نسبا إلى سحيم بن وثيل الرياحي، ينظر: شواهد العيني (٤/ ٤٨)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٢١).

خواصِّه: دخول "قد"، والسين، و"سوف"، والجوازم، ولحوق تاء التأنيث ساكنةً، ونحو: تاء: تاء "فعلْتُ".

الفعل الماضي

الماضي: ما دلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

الفعل المضارع

المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف "نأيت"؛ لوقوعه مشتركاً.

قوله: " «**ومنْ خَواصَّه... إلى آخره**»:

ذَكَر من علامات الماضي والمضارع دون الأمر، ولو قال بعد قوله: «الساكنة»: «ونون التوكيد» دخل الأمر، أما العلامات المختصَّة: فتاء الضمير والتأنيث مختصَّان بالماضي، وحرف التنفيس والجوازم تخصُّ بالمضارع، ونون التوكيد بلا قيد تختص بالأمر، وأما المشتركة فقد يشترك فيها الماضي والمضارع، ونون التوكيد يشترك فيها الأمر والمضارع بقيْد، ولُحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثة.

قوله: «**ما دلَّ على زمان قبل زمانِك**»:

يرد على طرده: «لم يقُمْ»، وعلى عكسه: «إنْ قام».

قلتُ: المراد وضعًا، وهذه خرجت لعوارض طارئة، لكن يُقال: فَعَلَى هذا لا تبقى حاجة إلى قوله: «مع غير ضمير المرفوع... إلى آخره»؛ لأنَّ تلك أيضًا عوارض عرضت على ما هو الأصل وضعًا، فلا اعتبار بها.

قوله: «**أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت)**»: لأنه صارت حركاته وسكناته كالاسم.

وقوله: «**بأحد حروف نأيت**»:

«اعْلَم» في أوله أحدها وليس مضارعًا، والمختار أنه مشترك، كما قال المصنف، لا حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما غيره.

وتخصيصه بـ "السين" و"سوف". فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنّثين غيبة، والياء للغائب غيرهما. وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه. ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد ولا نون جمع المؤنث.

قوله: «**والنون له مع غيره**»:

فاته: "أو للمتكلم العظيم"؛ كقوله تعالى وتقدَّس: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ (يس: من الآية١٢) وليس معه غيره سبحانه، ويكفي: «والنون لعظيم أو مشارَك».

قوله: «**والتاء... إلى (غيبة)**»: قد تكون التاء للغائبات أيضًا؛ كقولك: «تقوم الهندات»، ويكفي: «والتاء للمخاطب مطلقًا، وللمؤنث الغائب مطلقًا»، إلا مع نون الضمير، فقوله: «**والياء للغائب غيرهما**» حقه أن يقول: «غيرهنَّ»؛ لِماَ قدَّمناه من قولهم: «تقوم الهندات» و«الهندات تقوم»، كما تقول: «قامت»؛ لأنَّ كلَّ ما يقال في ماضيه: «فعلَتْ» يقال في مضارعه: «تفعل»، وبعض العرب يقول: «يطلع الشمس» بالياء، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ﴾ (الروم: من الآية٥٧) بالياء.

قوله: «**حرف المضارعة مضمومٌ في الرباعي... إلى آخره**»: أي: مزيدًا كان أو مجرَّدًا.

قوله: «**إذا لم يتصل به نون التوكيد... إلى آخره**»: إذا لحق الفعل نون التوكيد؛ فإنْ كان قبلها ضمير الاثنين أو الجماعة أو المؤنث بارزًا؛ فالفعل معربٌ، وإنما يكون مبنيًّا إذا كان الضمير بين الفعل والنون مستترًا، ولعلَّ قوله: «يتصل» إشارة إلى ذلك؛ مثال الضمير البارز: «هل تضربان؟»، و«أتضربون؟»، و«أتضربين؟»، وعلَّة عدم البناء أنه صار كالمركب، ولم يركَّب تركيب مزج من ثلاث كلمات، بل من كلمتين فقط، وهذه ثلاث كلمات، فبطل التركيب فبطل البناء؛ ولأنَّه لم يعقل تركيب كلمتين وبينهما جزءٌ أجنبي، وهذا ذكَره أبو علي[١] في "الإغفال".

---

(١) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم =

وإعرابه: رفْعٌ ونصبٌ وجزمٌ. فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع، والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة لفظاً والسكون مثل: "يَضْرِبُ". والمتصل به ذلك بالنون وحذفها؛ مثل: "يَضْربان"، و"يَضْربون"، و"تَضْرِبينَ". والمعتلُّ بالواو والياء بالضمة تقديراً، والفتحة لفظاً، والحذف. والمعتلُّ بالألف: بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف. ويرتفع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم؛ نحو: "يقوم زيدٌ".

قوله: «**المجرَّد عن ضميرٍ بارز**»: تقديم «بارز» على «ضَمير» أَوْلَى.

قلتُ: ولو اقتصر على «بارز» كفاه عن ذكْر ضميرٍ للاصطلاح.

قوله: «**والمتَّصل به ذلك**»: أي: ضميرًا كانَ أو علامة؛ على لغة «أكلوني البراغيث» و«يقومان الزيدان» و«يقومون الزيدون»؛ لأنهما عند أهل هذه اللغة علامة مُشْعِرة بحال الفاعل؛ كتاء التأنيث الساكنة، وليست عندهم بضمائر".

قوله: «**ويرفع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم**»:

هذه إشارة إلى أنَّ التجرد عنهما هو العامل كما يقوله الكوفيون، وهو الصحيح، لا ما يقوله البصريون: إنَّ العامل: وقوعه موقع الاسم.

﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: من الآية١٨٤) والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو: «علِمتُ أن سيقومُ» و «أن لا يقومُ». والتي تقع بعد الظن ففيها قوله: «**فـ (أنْ) مثل: (أريد أنْ تحسن)... إلى آخره**»: «**أنْ**»: تنصب الفعلَ المضارعَ، إلا أنْ تكون مفسّرة، أو زائدة، أو بعد علْم أو معناه؛ فالمفسرة: التي يحسُنُ موضوعَها «أي»؛ مثل: «أومأت إليه أنْ يخاف الله».

و«**أن**» هنا بمعنى «أي»، والزائدة معروفة المواضع؛ مثل: «أتيكَ إذا أنْ تقومُ»، وزعم الأخفش أنَّها قد تعمل، وادَّعى أنَّ «أنْ» في قوله تعالى: ﴿وَمَا

= العربية، ولد في «فسا» من أعمال فارس سنة (٢٨٨هـ-٩٠٠ م)، ورحل إلى بغداد وفيها توفي سنة (٣٧٧هـ-٩٨٧م)، رحمه الله تعالى.

نواصب الفعل المضارع

وينتصب بـ «أَن»، و«لن»، و«إذن»، و«كي». وبـ و«أَن» مقدرة بعد

لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: من الآية٢٤٦) زائدة وقد عملتْ، وقياسًا على الباء الزائدة في مثل: «ما زيدٌ بقائم»، والصحيح خلافه، والباء عملت لاختصاصها بالاسم؛ لأنَّ الحرف العامل إذا اختصَّ بأحد القبيليْن، عمل فيه وإنْ كان زائدًا، و«أن» الزائدة لم تختص بالفعل، بدليل قوله:

كأنْ ظَبيْة تعطو إلى ناضرِ السَلم(١)

وكقوله:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إذا أنْ كأنَّه(٢)

والواقعة بعد العِلْم لا تعمل؛ لأنها مخفَّفة من الثقيلة، وقد أُعملت قليلاً حملاً لها على الواقعة بعد الشك، والتي بعد الشك فيها الوجهان: الإعمال والإلغاء؛ كقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ (المائدة: من الآية٧١)(٣) قُرِئَ رفعًا ونصْبًا، وتعمل فيما عدا هذه المواضع، وقد جاء تْرك إعمالها/ أيضًا قليلاً حمْلاً لها «ما» المصدرية؛ لأنها أختها، ومنه قول الشاعر:

أنْ تَقْرأن عَلَى أَسْماءَ وَيَحْكُما مني السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعرا أَحَدا(٤)

فلم يُعْملها في الأول حملَا على «ما»، في الثاني على الأصل.

قوله: «**ولنْ**». قال الزمخشري: تدل على استغراق النفي في الاستقبال.

---

(١) جزء بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقيل: هو ابن صريم اليشكري، أو علباء اليشكري، ينظر همع الهوامع (١/ ٢٣٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٩). وصدره:

ويوماً توافينا بوجه مقسَّم

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (٧١)، والدررَ (٤/ ٩٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ١١٢)، وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/ ٢٣٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٣١)، ومغني اللبيب (١/ ٣٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨). وعجز البيت: معاطي يدٍ في لجة الموت غامرُ.

(٣) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر «تكون» برفع النون، وقرأ الباقون «تكونَ» المغني في توجيه القراءات العشر (٢/ ٢٤- ٢٥).

(٤) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وينظر في: مجالس ثعلب (٣٩٠)، والمنصف لابن =

و«حتى»، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، و«أو». فـ «أن» مثل: «أريد أن تُحسنَ إلي»، الوجهان. و«لن» مثل «لن أَبرح» ومعناها نفي المستقبل. و«إذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مسقبلا

وبنى عليه اعتزاله في ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ (الأعراف: من الآية١٤٣)، وليس قوله بصحيح، والحق أنها لا تدل على استغراقه ولا عدمه، كما يُفهم من إطلاق المصنّف، ويُبْطل قولَ الزمخشري قولُهُ تعالى ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (طه: من الآية٩١).

قال الشيخ: لا يقال: هي مقيدة؛ فلم تفده للتقيد، والكلام في الإطلاق؛ لأنها لو وُضِعتْ لذلك لم تُستعمل في غيره.

قلتُ: في هذا الجواب نظَرٌ؛ لأنه لو قال: «والله لا أقوم» حَنَثَ متى قام، ولو قال: «حتى يقومَ زيدٌ» لم يحنث بالقيام بعد، فلا يلزم من دلالة الشيء على أمْرٍ عند الإطلاق دلالته عليه. عند التقييد بما يمنعه، وكذلك قال سيبويه: «ولن» جواب «سيفعل»، و«لم» جواب «قد فعل»، ولذلك لا يحسن أنْ يُجاب من قال: «قد فَعَلَ؟». بـ «لن يفعل»، ولا مَن قال: «سيفعل؟». بـ «لم يفعل». وقد استعملت «لا». للاستغراق والأبد؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ (فاطر: من الآية٣٦).

قوله: «**و (إذَنْ) إذا لم يعتمد ما بعدها**»:

أي: على ما قبلها من لفظ المتكلم، وإلا فهي معتمدة على لفظٍ قبلها قطْعًا لأنها جوابٌ، لكن لا من المتكلم.

وقوله: «**وكان الفعل مستقبلاً**» وأيضًا بشرط أنْ يكون غيرَ مفصول بقسَم أو «لا»، فإنْ فَصَلَ بينهما قسَمٌ مثل: «إذن - أكرمك» أو «لا» مثل: «إذَنْ لا

= جني(١/ ٢٧٨)، والإنصاف لابن الأنباري (٥٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥) (٨/ ١٤٣)، وشرح العيني (٤/ ٣٨٠)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٣٢)، وشرح الأشموني، وخزانة الأدب (٣/ ٥٥٩).

مثل: «إذن تدخل الجنة» وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان و«كي» مثل: «أسلمتُ كي أدخل الجنة» ومعناها السببية. و«حتى» إذا كان مستقبلاً

أقعدك» لم يجب النصب.

وقوله: «**فيها بعد الواو والفاء وجهان**»: الراجح: الرفع؛ وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: من الآية٧٦)، وقرِئ بالنصب شاذًّا: "وإذا لا يلبثوا".

قوله: «**و(كي)**»: «كي» تارة تكون مصدرية بمعنى «أنْ» وهى المقصودة هنا، وتارة تكون حرف جرٍّ؛ فإنْ كانت مصدرية فليست سببية، وإنما السببية: اللام المقدرة معها؛ فقولك: «جئت كي أُكرِمَك» كقولك: «أنْ أُكرمك» والتقدير: «لأنْ»، فكذلك التقدير «لكي». وأما الجارَّة فتختصُّ بموضعين:

الأول: «ما» الاستفهامية؛ كقولك سائلاً عن عِلَّةِ فعْلٍ: «كيمَ فعلتَ؟» ومعناها «لِمَ فعلتَ؟»، ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخلت عليه «كي» أو حرف من حروف الجرَّ؛ كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ (النبأ: ١) و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣﴾ (النازعات: ٤٣) و﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل: من الآية٣٥) وشبهه، ولذلك أُبدلت في الوقت هاءَ السكت، فقالوا: «عمَّة؟» و«لِمَهْ؟» و«كيمَه؟».

الثاني: " «ما» المصدرية أو «أنْ» المصدرية؛ كقول الشاعر:

إذَا أَنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما ... يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنفَعَ[1]

وكقول الآخر:

فَقَالتْ أكُلّ النَّاسِ أصبَحْتَ مَانحًا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أنْ تَغرَّ وتخْدَعَا[2]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم، وينظر في: خزانة الأدب (٣/ ٥٩١) ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٣٣) (١٨٢)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٥) (٤/ ٣٧٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٤) (٣/ ٢٧٩).

(٢) البيت من الطويل، وقائله جميل، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٤، ١٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٨٤)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٧٣) =

بالنظر إلى ما قبلها بمعنى «كي» أو «إلى» ؛ مثل «أسلمت حتى أدخل الجنة»، و«كنت سرتُ حتى أَدخُلَ البَلَدَ»، و«أسير حتى تغيب الشمس». فإن أردت الحال تحقيقاً، أو حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع. وتجب السببية مثل «مرض فلان حتى لا يرجونه». ومن ثم امتنع الرفع في «كان سيري حتى أدخلها» في الناقصة، و«أَسرتَ حتى تدخلها». وجاز في التامة «كان سيري حتى أدخلها»، و«أيهم سار حتى يدخلها». ولام كي: مثل «أسلمت لأدخل الجنة». ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي لـ «كان»، مثل: ﴿وَمَا

فـ «ما» في البيت الأول مصدرية، وفي البيت الثاني زائدة، و«أنْ» التي بعدها وما بعدها بتأويل مصدر؛ أي: «لغَرّك».

قوله: «**و (حتَّى)... إلى آخره**»: أصلها الكثير: أنْ تكون جارَّةً بمعنى «إلى»، فتدخل على الأسماء والأفعال، وهي بمعنى «كي» قليل فتختص بالفعل. والمرفوع ما بعدها هي التي يصلح بعدها «فإذا»؛ فإنَّك لو قلتَ: «مرضَ فإذا هو لا يرجونه» صحَّ، وكذا لو قلتَ وأنت داخل: «سرتُ فإذا أنا أدخل» صحَّ، والتي تنصب ما بعدها هي التي لا يصحُّ بعدها ذلك.

قوله: «**ولام كي**»: هكذا يقول أكثرهم، والأجود: «ولام الجرّ»؛ ليدخل فيه لام «كي» هذه ولام الصيرورة؛ كقوله تعالى: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ (القصص: من الآية ٨) واللام المزيدة؛ مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ (النساء: من الآية ٢٦) فإنَّ هذه الثلاثة تنصب الفعل، والفرق بين لام «كي» ولام الصيرورة: أنَّ السببية في الأولى تُعلْم من الفاعل، والسببية في الثاني ليس تُعلم من الفاعل.

قوله: «**بعد النفي لـ (كان)**»: هذا بشرط أنْ تكون ماضية المعنى كان لفظها ماضيًا؛ مثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: من الآية٣٣) أو

= (١٨٣)، وشذور الذهب (٢٨٩)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٤) (٤/ ٣٧٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣، ٢٣٠، ٢٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٥)، والدرر اللوامع (٢/ ٥).

كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: ٣٣). والفاء بشرطين: أحدهما: السببية. والثاني: أن يكون قبلها أمر ونهي، أو استفهام، أو نفي، أو تمن، أو عرض. والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون والواو بشرطين: الجمعية،

مضارعًا؛ مثل ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (النساء: من الآية١٣٧)، فلو قلتَ: «ما يكون زيدٌ ليقول غدًا شرًّا» لم يجزْ.

قوله في الفاء: «**وأَنْ يَكُونَ قَبْلَها أمرٌ.. إلى آخره**»: الأمر بأسماء الأفعال مثل: «نَزَالِ» وبالمصادر مثل: «قيامك»، والنهي في مثل: «إيَّاكَ والأسدَ»- ليس لها جوابٌ منصوب، ولو قال: «أمْر أو نهْي بفعل صريح» سَلِمَ من ذاك. وقولنا: «صريح» ليخرج به الأمر أو النهي الوارد بلفظ الخبر؛ فإنَّه لا يُنْصَب جوابه بالفاء أيضًا. وقوله: «أو نَفْسي». لو قال: «حقيقي أو مؤول» كان أولى؛ ليدخل مثل: «قلَّما تأتينا فتحدِّثنا» و«غير قليلٍ أنصارك فيخاف عليك»؛ لأنَّ المعنى: «ما تأتينا» و«ما قليل أنصارك»، ولم يذكر التحضيض والدعاء والتَّرَجِّي؛ فإنَّ حُكْمَ الثلاثة كحكم التمنِّي وغيره.

قلتُ: ويحتمل دخول التحضيض في العَرْض؛ لأنَّه من جنسه، والترجي في التمني، والدعاء في الأمر والنهي؛ لأنَّه بلفظها والقرائن تخصِّص ذلك، ولم يذكر الواقعةَ بعد جزاء الشرط أو بين الشرط والجزاء؛ مثل: «إنْ تَسَلْ تعْطَ فتكرم»، و«إنْ تُتحسن تُحَب»، ومن الأول: القراءة في قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ (البقرة: من الآية٢٨٤)، قرئ بالرفع والنصب والجزم[1]، وزاد الكوفيون جواب التشبيه؛ نحو: «كأنك أميرنا فنطيعك»؛ لأنَّ معناه النفي؛ أي: «ما أنت أميرنا»، وجميع ما ذكَر مقدرٌ بمصدرٍ، فكذلك نُصِبَ جوابهُ بتقدير «أنْ»، فمعنى: «زرنا فنكرمك»: / «ليكن منك زيارة، فأنْ نكرمك» أي: فمنا إكرامك.

قوله: «**والواو بشرطين: أحدهما: الجمعية**»: العاطفة أيضًا معناها

---

(١) المحتسب ١/ ١٤٩

وأن يكون قبلها مثل ذلك. و «أو» بشرط معنى «إلى أن»، أو «إلا أن». والعاطفة، إذا كان المعطوف عليه اسماً. ويجوز إظهار «أن» مع لام «كي»

الجمعية، لكنْ جمعًا مطلقًا غير مقيد بوقت، وهذه شرطها الجمعية في وقتٍ واحدٍ، ولو قال: «الجمعيَّة وقْتًا» لَتَمَّ.

قوله: «**و (أو) بشرط معنى (إلى أَنْ)**»: كوْن «أو» بمعنى «إلا أَنْ» متَّفقٌ عليه، وبمعنى «إلى أنْ» مختلَفُ فيه، فجوَّزه الكوفيون ومنعه البصريون، فكان ذكْر المتَّفق عليه أوْلى، واستدلَّ الكوفيُّون بقول المادح لرسول الله ﷺ:

إِلَيْكَ رَسُول الله أَعْمَلْتُ نَاقَتي ... تَجُوبُ الْفَيافي سَمْلَقًا بَعْدَ سَمْلَقِ
فَمَا لَكِ عِنْدِيَ رَاحةُ أَوْ تَلحْلَحي ... بِبابِ النَّبِيِّ الْهَاشِميِّ الموفَّقِ[(١)]

أي: «**إلى أنْ**»، ومنه قول أبي صخر الهذلي[(٢)]:

فِرَاقُ أَخٍ لا يَبْـرَحُ الدَّهْـرَ ذِكْـرُهُ ... يُهيمُني مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ الْعُمرُ[(٣)]

أي: «حتى» وقد جمعهما الذّرِيْحُ أبو قيس مجنون بني عامرٍ[(٤)] حين أمره بتطليق زوجته ليلى التي كان مغرمًا بها فقال واضعًا نفسه على الرمضاء: «والله لا أريم بهذا الموضوع أو أموت أو تخليها»؛ فالأول بمعنى «إلى أنْ» والثانية بمعنى «صريح إلا أن».

فإنْ قيلَ: فما المستثْنى والمستثنى منه على معنى «إلّا أنْ»؟قلنا: المستثنى: الوقت من الأوقات، وتقديره: «لألزمنَّك الأوقاتِ كلَّها إلا وقتَ تعطيني حقِّي».

قوله: «**والعاطفة**»: ليدخل فيه الواو و«أو».

---

(١) البيتان من الطويل، وقائلهما مجهول.

(٢) هو: عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي موالياً لبني مروان متعصباً لهم. توفي نحو سنة (٨٠هـ- ٧٠٠ م).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٢).

(٤) هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل من المتيمين، من أهل نجد، لم يكن مجنوناً، وإنما لقِّب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد، توفي (٦٨هـ-٦٨٨م) الأعلام: (٥/ ٢٠٨، ٢٠٩).

والعاطفة. ويجب مع «لا» في اللام.

جوازم الفعل المضارع

وينجزم بـ «لم» و«لمَّ» ولام الأمر، ولا في النهي، وكلم المجازاة، وهي: «إن»، و«مهما» و«حيثما».

قوله: «**إذا كان المعطوف عليه اسمًا**»: ينبغي أنْ يُقال: اسمًا صريحًا؛ لأنَّ الفاء والواو المتقدمتين عاطفتان على اسم في الحقيقة، كما تقَّدم تقديره، لكنه اسمًا صريحًا. وقوله: «اسمًا» أجود من قول الجزولي: «مصدرًا»، لأن كونه مصدرًا لا يشترط، بل يجوز: / «زيدٌ ويطيعك خيرٌ لك من عَمْرِو»، و«خالٌ ويحبك أجود من بكِر»، و«حضورك وتشير بخيرٍ أفضلُ». قوله: «ويجوز إظهار (أَنْ)... إلى آخره»:

الأظهر في التبيين: " يجب إظهارُ (أنْ) مع اللام إذا لاقت(لا)، ويجب حذفها مع لام الجحود، ويجوز فيما سواهما الوجهان: الإظهار والإضمار.

قال: «**ويجزم**[1] **بـ (لم)... إلى آخره**»: لم يذكر الدعاء، ودخوله في الأمر ليس بأدبْ.

وقوله: «**و (كَلم) المجازاة**»: ليعمَّ الأسمَاءَ والحروف.

قوله: «**مهما**»: الزمخشري والجزولي يجعلان «مهما» اسمًا مجرَّدًا عن الزمان، وكذلك يجعلان «ما» و«أيا» وليس ذلك بتحقيق، أما «مهما» فقد جاءت مقصودًا بها الزمان؛ كقول حاتم الطائي[2]:

وَإِنَّـكَ مَـهْـمَـا تُـعْـطِ بَـطْـنَـكَ سُـؤْلَـهُ   وفَـرَجْكَ نَـالا مُنْتَهَـى الـذَّمِّ أَجْـمَـعَا[3]

---

(١) قوله: «ويجزم» هو في الكافية: «وينجزم».

(٢) هو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، فارسي شاعر، جواد، جاهلي. يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد. قال ياقوت: وقبر حاتم عليه شعره كثير وضاع معظمه، أرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ح. [الأعلام: ٢/ ١٥١].

(٣) البيت من الطويل، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٣٣١)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٧)، والدرر اللوامع (٢/ ٧٣)، وديوان حاتم الطائي (١١٤).

و«إذ ما» و«أين»، و«متى»، و«ما» و«من»، و«أي» و«أني».

والمراد: «وإنك متى تعطِ» وأما «ما» فقد جاءت أيضًا شرطية متضمنة معنى الزمان في قول الشاعر تميم العجلاني[(١)]:

وَلَو كُحِلَتْ كُحِلَتُ خَيْلِ قَيْسٍ بِتَغْلِبَ بَعْدَ كلبِ مَا قَذِينَا
فَمَا تَسْلَمْ لكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ فَلا تَرْجُو البنَاتِ والْبنينا[(٢)]

وأيضًا منه:

فَمَا تَحْيَ لا تُسْأَم حَيَاةً وإِنْ تَمُتْ فَلا خَيْرَ في الدُّنْيَا ولا الْعَيشِ أجْمَعَا[(٣)]

وأما «**أي**» فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فإنْ أضيفت إلى الزمان تضمَّنت معناه، كقولك: «أي حينٍ تَقُمْ أَقُمْ»، ولا يلزم من هذا أنْ تكون دالةً على الزمان بنفسها، كما قال بعضهم؛ لأنَّك لو أضفتها إلى مكان - كقولك: «أي مكان تجلس أجلس» - دلَّتْ على المكان، ولم يلزم من ذلك أنها ظرفَ مكانٍ.

قوله: «**وحيثما**». **يريد كقول الشاعر**:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحاً في غَابرِ الأَزْمان[(٤)]

وهي ظرف مكان على أصلها، ومنه:

حَارَ لَك مَا أَعْطَاكَ مِنْ حسَنٍ وَحَيْثُمَا يَقْضِ أمْرًا صَالِحًا تكُنِ[(٥)]

قوله: «**وإذ ما**»: قال المبرد: هي اسم. والصحيح قول سيبويه: إنها حرفٌ بمعنى «إنْ لا»؛ لأنها قد أفادت المجازة باتفاق، ودعوى دلالتها على زمنٍ مستقبل كما قال المبرد غير مسلَّمٍ، وشاهدها قول الشاعر:

---

(١) هو: تميم بن أبي مقبل العجلاني، من العجلان بن عبد الله بن كعب من بني عامر بن صعصعة، جد جاهلي، بنوه قبيلة ضخمة، ولا يعرف له تاريخ وفاة. الإعلام (٤/ ٢١٦).

(٢) البيتان من الوافر، ينظر: شواهد شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٦٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن الزبير في شرح الأشموني (٣/ ٥٨١)، وليس في ديوانه.

(٤) البيت من الخفيف، وهو كذلك بيت مدور، وقائله مجهول، وينظر في: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٣٣) (٢٣٤)، وشذور الذهب (٣٣٧)، وشرح العيني، وشرح الأشموني (٤/ ١١)، وحاشية يس على التصريح (٢/ ٣٩).

(٥) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى. دلائل الإعجاز (٢٠٢)، وديوان زهير(١٢٣).

....

إِذْ مَا أَتَيْت عَلَى الرَّسولِ فَقُلْ لَهْ حَقًّا عَلَيْكَ إذَا اطْمَأَن الْمجْلِسُ[(١)]

ومنه:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَمْتَ أمرٌ بِهِ لا تَجِدْ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَعِلاً[(٢)]

قوله: «وأين». ولم يذكر «أيان»، وقد تقدم في الظروف أنها تكون شرطًا أيضًا؛ كقول الشاعر:

إِذَا النعْجَةُ الْغَرَّاءُ بِقَفْرَة فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الريحُ تَنْزِلِ[(٣)]

قوله: «وَمَتَى». كقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَار عِنْدَهَا خَيْرُ موقِدِ[(٤)]

ومنه قول الآخر:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجا[(٥)]

قوله: «**وأنَّى**»: كقول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلا مركِبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرْ[(٦)]

ومنه أيضًا قوله:

---

(١) البيت من الكامل، وقائله عباس بن مرداس، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٤٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٨٠)، وشرح ابن عقيل (٥٨٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٦٥)، وشرح قطر الندى (٨٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٢٦)، وشرح عمدة الحافظ (٣٦٣)، وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٩٥)، وشرح قطر الندى (٨٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣).

(٤) البيت من الطويل وقائله الحطيئة، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٤٤٥)، ومجالس ثعلب (٤٦٧)، والمقتضب (٢/ ٦٥)، والجمل للزجاجي (٢٢٠)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٦٦)(٤/ ١٤٨)(٧/ ٤٥، ٥٣)، وشرح العيني (٤/ ٤٣٩)، وديوان الحطيئة (٢٥).

(٥) البيت من الطويل، وقائله عبيد الله بن الحر، أو الحطيئة، وليس في ديوانه. كتاب سيبويه(١/ ٤٤٦)، والمقتضب (١/ ٦٦)، والإنصاف (٥٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٥٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٦٦٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٨)، والدرر اللوامع (٢/ ١٦٦)، وشرح الأشموني (٣/ ١٣).

(٦) البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٤٢).

وأما مع «كيفما»، و«إذا» فشاذ، وبـ «إن» مقدرة. فـ «لم» لقلب المضارع ماضياً ونفيه، و«لما» مثلها، وتختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل. ولام الأمر: اللام المطلوب بها الفعل، النهي: المطلوب بها الترك. وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني، ويسميان

فَأَيَّـهْ بِـهِـمْ شَـهْـرَيـنِ أَنَّـى دَعَـوْتَـهُـمْ أَجَـابُـوا عَـلَـى مَـرْقُـومَـةٍ بِـالْـقَـوائِـمِ[١]

قوله: «**وأما مع (كيفما) و (إذا) فشاذٌّ**». هذا سهْوٌ؛ فإنه لم ينقل الجزم بـ «كيف» من عربي قطّ لا شاذًّا ولا غيره، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ (آل عمران: من الآية٦)، فأتى بعدها بالمضارع غير مجزوم، وهى هنا شرطية؛ لأن الاستفهام هما غير سائغ؛ وفي هذه الآية مخالَفة لقاعدة مطَّردة، وهو أنه متي تقدم على أداة الشرط ما يكون بمعنى الجواب أو يفهم منه الجواب، فلا يكون الشرط إلا ماضيًا، فلا يجوز: «سوف أكرمك إنْ تأتني» بل «إنْ أتيتنى»، وقد جاء ها هنا بعد أداة الشرط فعْلٌ مضارع ولم يجزم به.

وأما «**إذا**»: فالجزم بها كثيرٌ وليس بشاذٍّ ؛ لكن في الشِّعْر فقط، فلا يكون في غيره، وقد تحمل«إذا» على «متى» فيجزم بها، و«متى» على «إذا» فلا يجزم، كما حُملت «لم» على «لا»، فالأول كقولهح لفاطمة ': «إذا أخذتما مضاجعكما تكبِّرا ثلاثًا وثلاثين»[٢].

الحديث، يجزْم " تُكبَّرا ".

قوله: «**وكلم المجازاة**»: أجود من قولهم: «وحروف المجازاة».

قوله: «**يدخل على الفعْلَيْن**»: الأجود: «تدخل على جملتين»؛ ليعَّم الاسمية والفعلية.

---

(١) البيت من الطويل، وقائله جرير، ينظر: مجالس ثعلب (٧١)، وديوان جرير (٥٥٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: الدليل على أن الخمس لنوائب الرسول ﷺ (٦/ ٢٤٨)، ومسلم في كتاب: الذكر: والدعاء (٤/ ٢٠٩٠).

شرطاً وجزاء. فإن كانا مضارعين، أو الأول، فالجزم. وإن كان الثاني، وإذا كان الجزاء ماضياً بغير «قد» لفظاً، أو معنىً لم يجز الفاء. وإن كان

قوله: «**فإنْ كانا مضارعين أو الأول فالجزم**»: أي: عند البصريين، والأجود من مذهب الكوفيين، وقد جوَّز الكوفيون في الثاني الرفع أيضًا؛ مثل: «إنْ تأتني أُكرمُك»، ولا فرق عندهم بين أنْ يكون الشرط ماضيًا أم مضارعًا، وعلَّة ارتفاع الجزاء: ضعف أداة الشرط؛ فالوجهان.

لأنها تقتضي جَزمًا، وقد حصل ذلك بجزم الأول، ويقوِّي ذلك اتفاقهم على جواز رفْعه إذا كان الأول ماضيًا، والمختار: جزم الثاني في الجميع، ومتي رفع جزاءٌ شرطه ماضٍ فهو عند سيبويه في حكم التقديم، فإذا قلتَ: «إنْ أتيتَني أُكرمك»، فتقديره: «أُكرمك إنْ أتيتني»، وعند المبرِّد أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: «فأنا أكرمك»، والتحقيق: ما ذكرناه أولاً أَنَّ أداة الشرط لم تعمل فيه لضعفها، ولا حاجة إلى تقديرٍ ولا تقديمٍ وتأخيرٍ.

قوله: «**بغير (قد) لفظًا**»: مثل: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ (يوسف: من الآية٧٧) «أو معنى» مثل: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ (يوسف: الآية٢٧).

وينبغي الاحتراز من ثلاثة مواضع يجب فيها الفاء والجزاء ماضٍ وليس هناك «قد» لفظًا ولا معنًى: الأول: إذا كان الجزاء فعلاً غير متصرِّف؛ مثل: «إنْ أتيتني فلستَ بخائبٍ لديَّ»، و «إنْ زرتني فعسى أنْ تنالَ خيرًا». الثاني: إذا كان في الجزاء معنى الطلب كالدعاء؛ مثل: «إنْ زرتني فغفرَ الله لك». الثالث: المقرون بـ «ربما»؛ مثل قول الشاعر:

فَإِنْ تُمسْ مَهْجورَ الفَنَاءِ فَربما ... أَقَامَ بِه بَعْدَ الوفودِ وفُودُ[1]

ولا يكون المقدّر فيه «قد» أو الملفوظ بها معه إلا ماضيًا في الغالب لفظًا أو معنًى، وقولنا: في «الغالب» احترازًا من قول الشاعر:

---

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو عطاء السندي، وينظر: خزانة الأدب (٤/ ١٦٧).

مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ «لا» فالوجهان، وإلا فالفاء. ويجيء «إذا» مع الجملة الإسمية موضع الفاء. و«إن» مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام

إنْ لَـمْ يُـصِـبْـكَ عَـدُوٌّ فـي مُـنَـاوَأةِ   فَـقَـدْ يـكُـونُ لَـكَ الـمـعـلاةُ والـظـفَـرُ(١)

وقوله: «**لم تجزِ الفاء**». أي: في الغَالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ (النمل: من الآية٩٠) فإنَّه ماضٍ بغير «قد» لفظًا ولا معنًى، وهو بالفاء.

قوله: «**وإنْ كانَ مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بـ (لا) فالوجهان**»: إذا دخل عليه السين أو «سوف» أو «لن» أو «ما»؛ وجبت الفاء، قولاً واحدًا. وإنْ كان مضارعًا مثبتًا كقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةً فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ (التوبة: من الآية٢٨)، ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ﴾ (التوبة: من الآية٨٠)، وكذا ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٍ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾ (آل عمران: من الآية١١٥).

قوله: «**وقد تجيءُ (إذا) مع الجملة الاسمية موضعَ الفاء**»: أي: التي للمفاجأة، ولو عيَّنها كان أولى، ثمَّ اختُلِف: هل هي اسمٌ أو حرفٌ؟ فإنْ قلنا: اسم؛ فظرف زمان أو ظرف مكان؛ فيه قولان:

أحدهما: ظرف زمان كهي لغير المفاجأة.

والثاني: ظرف مكان؛ لتضمنها معني (الحصرة)، والصحيح أنها حرف؛ لوقوعها موقع/ الفاء، وهي حرف، ولو كانت ظرف زمانٍ أو ظرف مكان لَوجبت الفاء؛ كقولك: «إنْ تأتني فيومئذٍ أكرمك»، و«إنْ تأتني فعندك تواضعٌ».

قوله: «**و(إنْ) مقدَّرة بعد الأمرِ... إلى آخره**»:

مذهب الخليل وسيبويه أنَّ الجزم في أجوبة هذه الأشياء المذكورة بتضمنُّها معنى حرف الشرط لا بحرف شرط وشرط مقدرين، بل معني «ائتني أكرمك»: «إنْ تأتني أكرمك»؛ لأنَّ ذلك أقل تقديرًا فكان أوْلى، ولم يذكر الدعاء والتحضيض؛

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٣٥٢).

والتمني والعرض إذا قصد السببية نحو: «أسْلِم تدخل الجنةَ» و«لا تكفر تدخل الجنة»، وامتنع «لا تكفر تدخل النار» خلافاً للكِسائي، لأن التقدير: إن لا تكفر.

فعل الأمر

الأمر: صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف

مثل: «اللهم اغفرْ لي أَدخلْ جنتَّك»، و﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (المنافقون: من الآية١٠)، على قراءة الجزم[١]؛ أي: معطوف على التوهم بحذف العامل: «إنْ أرتني أَصَّدَّقْ وأكنْ».

قوله: " **خلافًا للكسائي** ":

إنما يقدر الكَسائي ذلك فيما يصحُّ معناه، وفي الحديث ما يؤيده؛ وهو قول الصحابي[٢] للنبي ﷺ [يوم حنين][٣]: «لا تشرفْ يصِبْكَ سهْمٌ. . .»[٤].

قال في الأمر: «يطلب بها»:

احتراز من نحو: «لِيقمْ زيدٌ» و«لتقمْ»؛ فإنَّه طلبُ الفعْل، لكن باللام الدَّالَّة على الأمر.

وقوله: «**مَنْ الفاعل**»: يرد عليه ما لم يُسمَّ فاعله مما لم يستعمل إلا لما لم يسمع له فاعلٌ؛ مثل: «لِتُعْنَ بحاجتي».

وأَخْرَجَ بقوله: «**المخاطَب**» الغائبَ؛ مثل: «لِيقمْ زيدًا».

وقوله: «**بحذف حرف المضارعَة**»: إنما كان مضارعًا قبل جعله أمرًا، أما

---

(١) قراءة الجزم لـ «أكن» هي القراءة المشهورة كما هو مرسوم في جميع المصاحف، وقرأ أبو عمرو «وأكونَ» بإثبات الواو ونصب النون. النشر في القراءات العشر. (٢/ ٣٨٨).

(٢) هو: زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد بن مناة بن عدي بن عمرو بن مالك؛ أبو طلحة الأنصاري.

(٣) الصحيح أن ذلك يوم أحد وليس يوم حنين.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مناقب الأنصار (١٨)، برقم (٣٨١١)، ومسلم في كتاب الجهاد (١٣٦/ ١٨١١)، برقم (١٣٦).

المضارعة. وحكم آخره حكم المجزوم. فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدتَ همزةَ وصل مضمومة إنْ كان بعد ضمة، ومكسورة فيما سواه؛ مثل: «اقْتُلْ» و«اضْرِبْ» و«اعْلَمْ». وإنْ كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة.

بعده فلا، خلافًا للكوفيين؛ فإنه عندهم مضارعٌ حُذف منه حرف المضارعة، والحق أنه صيغة مشتقة من المصدر للأمر؛ كالمضارع والماضي، هذا مذهب البصريين، ولعلَّه أراد بـ «حذف حرف المضارعة» في الصورة، أو تقريبًا على الطالب، ولو قال: «قابلة لنون التوكيد ولحوق الضمائر»؛ كان أولى؛ ليدخل فيه «هات» و«تعال»؛ لأنهما فعْلا أمرٍ وليسا باسمي فعْلٍ كقول الزمخشري والفارسي[1]؛ بدليل لحوق الضمائر؛ كقولك: «هاتي»/ و«هاتما».. على آخره، وكقولك: «تعالَي» و«تعالَيا».. إلى آخره؛ قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ﴾ (المنافقون: من الآية٥)، ولم ينقل غير ذلك عن العرب، فتعين أنْ يكونا فعْلَيْ أمْرٍ.

قوله: «**وحكْمُ آخره حكْمُ المجزوم**»: أي: وليس بمجزوم عند البصريين، خلافًا للكوفيين.

قوله: «**فإنْ كان بعْدَه ساكنٌ**»: أي: ملفوظ بعده؛ فإنَّ ما بعده في «يقوم» وبعد ساكن في الأصل، لكنه غير ملفوظ به، وكذلك يُسأل عند من قلب الهمزة ألِفًا ونقل حركتها إلى السين.

قوله: «**وإنْ كان رباعيًّا فمفتوحة مقطوعة**»:

ظاهره أنَّ الهمزة التي في أول الأمر من الرباعي مزيدة، وليس كذلك، بل هي التي كانت في «يؤكرم» على الأصل وحذفت في المضارعة مع الثلاثة؛ أعني: الياء والتاء والنون، حملاً على الهمزة في" أُأَكرم" للاستثقال، كما حُذفت الواو مع الثلاثة حملاً على الياء في «يَعِد» للاستثقال، وإذا كان حذف الهمزة إنما كان للاستثقال مع همزة المضارعة وحملاً لأخواتها من حروف

---

(١) هو: الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي. وقد سبقت الترجمة له ص (٢٧٦).

[فعل ما لم يُسمَّ فاعله]

فعل ما لم يُسمَّ فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضُم أوله وكسر ما قبل آخره. ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء، خوف اللبس. ومعتل العين، الأفصح، قيل وبيع، وجاء الإشمام، والواو.

المضارعة عليها؛ فإذا زال ذلك المقتضي لحذفها عادتْ، فالأوْلى: وإنْ كان رباعيًّا افتتحتَه بما تفتتح ماضيه، ولا يخرج عمَّا ذكر إلا الأمر من الأفعال الثلاثة: «أخذ» و«أكل» و«أمر»؛ فإنَّ فاءاتها تُحذف أيضًا مع حرف المضارعة، دون ما عداها من الأفعال المهموزةِ الفاءِ؛ مثل: «أجر» و«أتى»؛ فإنَّك تقول في الثلاثة: «خذ» و«كل» و«مر» وفيما عداَها: «اأجر» و«ائتِ» وشبهه، ولا تعود الفاء في شيء من الثلاثة إلا في «أمر» خاصَّة، فَتقول: «خذ» و«عَمْرًا» و«أْمُرْ زيدًا».

قلتُ: هذا ضابطٌ حسنٌ عرضته على شيخنا فارتضاه؛ وهو: إذا أمرتَ من فعْلٍ فخذ مضارعه واحذف حرف المضارعة، فإنْ تحرَّك ما بعده، إما لفظًا كـ«يدحرج» أو في الأصل كـ «يؤكرم» فباقيه هو الأمر؛ كـ «دَحْرِجْ»/ و«أَكْرِمْ»، وإنْ سكن ما بعده لفظًا فزدْ أوله همزة وصلٍ مكسورة إنْ كان قبل آخره كسرة أو فتحة؛ نحو: «تكسْر» و«تعلْم»: «اكسرْ» و«اعْلَمْ»، ومضمومة إنْ كان قبله ضمة؛ نحو: «تقْعُد»، إلا «أخذ» و«أكل» و«أمرَ» فتحذف فاؤه أيضًا، ويجوز ردها في «مُرْ» في الوصل خاصَّة.

قال: «**فعْلُ ما لم يُسمَّ فاعله**»: من هذا الباب ما لم يُصغ لفاعلٍ ألبتة؛ كـ«سُقطَ في يدِه»، و«بُهِتَ الذي كفر»[1]، و«عُنِي زيدٌ بكذا».

قوله: «**بضمِّ الثالث مَعَ همْزة الوصْلِ**»: مثل: «استُخْرِج» و«انْطُلق».

قوله: «**والثاني مع التاء**»: الأولى: مع تاء المطاوعة؛ لأنَّ التاء أعمُّ.

قوله: «**وجاء الإشمام والواو**»:

---

(١) لعل موضع الاستشهاد هنا هو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٥٨).

ومثله باب «اختير» و«انقيد» دون «استخير» و«أقيم». وإن كان مضارعاً ضُم أوله وفتح ما قبل أخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً.

المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلق كـ «ضَرَبَ». وغير المتعدي:

الإشمام لغةٌ فصيحة ورد بها التنزيل، ولو قيل: «الإشمام وإشباع الضمة» لزم منه الواو، وإلا فيرد عليه «عور» فإنه بالواو مع الإشمام، ولم يُرِدْ إلا الإشمام أو الواو مثل: «بِيع» و«بُوع»، و«قِيل» و«قُول».

قوله: «**باب (اخْتِير) و(انْقِيدَ)**»:

أي: مما في أوله ألفُ المطاوعة، فإنَّ فيه الأوجه الثلاثةَ: الكسر والإشمام والواو؛ فيقال: «اختير» و«اختُير»، و«انقود».

قوله: «**دون (استخير)**»:

لأنَّ المُحْوج إلى التصرُّف فيما قبل حرف العلَّة مباشرته له، وهاهنا ليس الثالث مباشرًا له.

فصل

ها هنا موضعان لابدَّ من التنبيه عليهما:

أحدهما: أنَّه متى وقع في المعتل العين لبْسٌ مع الكسر وجب الإشمام؛ كقول العبد: «بِعْتُ»؛ فإنه يجب الكسر إذا كان فاعلاً كما في غيره، ويجب الإشمام إذا أراد أنه مفعول لِمَا [لم][1] يسمَّ فاعله؛ لأنَّ الكسر يوقع في اللبس بين الفاعل والمفعول، وكذلك متى وقع اللبس مع الضم وجب الكسر؛ مثل: «طُلْتُ» يجب الضم إذا فعلتَ الطول، ويجب الكسر إذا فاقك غيرُك به.

الثاني: / في المضعَّف العين واللام - مثل: «ردَّ» - فإنه يجوز فيه الإشمام والكسر، وقرأ بعضهم: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ (يوسف: من

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

بخلافه كـ «قَعَدَ». والمتعدي يكون إلى واحد؛ كـ «ضَرَبَ» وإلى اثنين؛ كـ«أعطى» و«عَلِمَ»، وإلى ثلاثة؛ كـ «أعلم» و«أَرى» و«أَنْبأ» و«نبَّأ» و«خبَّر» و«أخبَّر» و«حَدَّث»، وهذه مفعولها الأول كمفعول «أعطيت»، والثاني والثالث كمفعولي «علمت».

أفعال القلوب

«ظننت» و«حسبت» و«خِلْتُ» و«زعمتُ» و«علمتُ» و«رأيتُ»

الآية٦٥) بكسر الراء.

قال في المتعدي: «**ما يتوقَّف فهمه على متعلِّق له**»:

بعض اللام كذلك؛ كـ «مرَّ»؛ فإنه يستدعي ممرورًا به، وشبهه.

قوله في المتعدِّي: «**إلى ثلاثة كـ (أَعْلم)... إلى آخره**»:

لا حاجة إلى الكاف؛ إذ ليس هناك غير ما ذكر.

قوله: «**كمفعول (أعطيت)**»:

أي: في جواز حذفه.

«**وكمفعولي (علمت)**»:

أي: فيما يجب لهما. وسيذُكر إنْ شاء الله تعالى.

قال: «**أفعال القلوب**»: ينبغي الاحتراز من مثل: «عَرَف» و«نَسِي» وشبههما من أفعال القلوب.

قال: «**وهي ظننت... إلى آخره**»: بقي منها: «حجوت»[1] بمعنى «ظننت»، و«دريت» بمعنى «علمت»، و«رأيت» بمعنى "حَلمْتُ" أي: في المنام؛ كقوله تعالى:

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ (يوسف: من الآية٣٦) و«جعلت» بمعني «اعتقدت»؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ (الزخرف:

---

(١) «الحجا» مأخوذ من العقل والفطنة. ينظر [القاموس المحيط مادة: حجا].

و«وجدتُ». تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه، فتنصب الجزءين. ومن خصائصها: أنه إذا ذُكر أحدهما ذُكر الآخر، بخلاف باب «أعطيت».

من الآية١٩) وبمعني «صيَّرت»؛ كقولك: «جعلت المتاع بعضهَ على بعضٍ»، و«اتخذت» في مثل: «اتخذت زيدًا صديقًا»، و«هب» و«تعلم» ولا يكونان منه إلا في الأمر خاصَّة؛ كقوله:

هَبُوني امْرأً مِنْكُمْ أَضلَّ بَعِيرهُ ... لَهُ ذِمَّةٌ إنَّ الذِّمَامَ كَبِيرُ[1]

ومنه:

فَقُلْتُ أَجِرْني أبَا خَالدٍ ... وإلا فَهَبْني امْرأً هَالِكَا[2]

و«تَعَلَّم»؛ كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوها ... فَبَادِرْ بلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ[3]

قوله: **«لبيان ما هي عنه»**: أي: من «علم» أو «ظنَّ».

قوله: **«إذا ذُكِر أحدهما ذُكِرَ الآخر»**: قد يتوهم منه جوار حذفهما معًا، وهو غير جائز إلا إذا دلَّ دليلٌ؛ إما عليهما كقولك: «ظننتُ» لمن قال: «أظننت زيدًا قائمًا»، أو على أحدهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ (آل عمران: من الآية١٨٠) أي: بخلهم خيرًا لهم؛ فإنْ لم يدلَّ عليه دليلٌ لم يجزْ؛ إذْ لَا فائدة فيه؛ لأنَّ الإنسان لا يخلو في نفسه من ظن أو علْم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن أذينة في تلخيص الشواهد (٤٤٢)، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (٧٧)، والأغاني (٧/ ١٤٠).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تلخيص الشواهد (٤٤٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٦)، والدرر (٢/ ٢٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)،وشرح شواهد المغني(٢/ ٩٢٣)، ولسان العرب مادة «وهب»، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٨)، وشرح شذور الذهب (٤٦٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٩٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٩).

(٣) البيت من الطويل، وقائله زياد بن سيار، وينظر في: شذور الذهب (٣٦٢)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٣١٢) (٥٩٤)، وشرح العيني (٢/ ٣٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٣٢).

ومنها: جواز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت؛ لاستقلال الجزءين كلاماً؛ بخلاف باب «أعطيت»؛ مثل: «زيدٌ علمتُ قائم»، ومنها: أنها تُعلَّق الاستفهام والنفي واللام؛ مثل: «علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو». ومنها: أنه يجوز أنْ يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد؛ مثل: «علمْتُني منطلقاً». ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فـ «ظننت» بمعنى

قوله: «**بخلاف باب أعطيت**»: أي: فإنه يجوز حذف مفعوله الثاني، هكذا يطلق أكثرهم، وليس على إطلاقه، لأنه متى قُصِد به الحصر لا يجوز حذفه؛ مثل: «ما أعطيتك إلا درهمًا».

قوله: «**ويجوز فيها الإلغاء إذا توسطت**». الإعمال مع التوسط والإلغاء مع التأخير أجودُ.

قوله: «**وتعلق قبلَ حرف النفي**». ليس كلَّ حرفِ نفي؛ بل «ما» و«لا» و«إن» النافية خاصَّة.

قلتُ: لعلَّها المراد، ولم تعيَّن لأنَّ غيرها لا يدخل على الأسماء، وأما الاستفهام فتعلّق قبل أدواته كلها، وقد يتُهم منه عطف الاستفهام على النفي، والعطف إنما هو على حرف معناه. وقيل: الاستفهام.

قوله: «**والـلام**»: أي: لام الابتداء؛ مثل: «عَلِمْتُ لَزَيدٌ قائمٌ» ولام القسم أيضًا كذلك، مثل: «عَلِمْتُ لَيقومن زيدٌ».

قوله: «**أنْ يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحدٍ**»: هذا لا يختصُّ بهذه الأفعال إلا إذا كان الضميران متصليْن، فلو كان أحدهما منفصلاً جاز ذلك في فعل، هذه وغيرها؛ مثل: «ما ضربتُ إلا إياك» و«ما أكرمتَ إلا إيايَ»، مثل «ظننتَني منطلقًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ (العلق: ٧) وجاء في الحديث: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ»[١].

قوله: «**ولبعضها معنى آخر... إلى آخره**»: تكون «عَلِمَ» بمعنى «عَرَفَ»،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨/ ٣٠) كتاب الزهد، وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/ ١٦٤) (٤/ ١٩).

«اتهمت» و«علمت» بمعنى «عَرَفْتُ»، و«رأيت» بمعنى «أبصرت»، و«وجدت» بمعنى «أصبت».

الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: «كان»،

و«أعلم». "أي: صار أعلم، وهو المشقوق الشفة العليا، كما يقال: «أفلح» للمشقوق الشفة السفلى؛ فإن كانتا مشقوقتين فهو «أعلم أفلح»، وتكون «رأيت» بمعنى «أبصرت» وبمعنى «رميت» في الرئة، وتكون «وجد» بمعنى «أصاب» وبمعنى «استغنى» وبمعنى «حزن» أو «حقد»، وتكون «جعل» بمعنى «عمل» وبمعنى «أوجب»؛ كقولك: «جعلتُ للعامل أُجرة»، وقد تكون «خلت» بمعنى «اختلت» من الخُيلاء وهو العجْب، و«زعمت بكذا» أي: «تكفّلت به»، وقد تكون «حسب» أي صار «أحسب» وهو الأشقر ببياضٍ؛ كالأبرص؛ فالمعتدي من ذلك له مفعول واحد، واللام منه لا مفعول له.

أما معانيها: فـ «علم، ووجد، ودرى» لليقين، و «ظنَّ، وحسب، ورأى، وخال» تكون لليقين وتكون للشك.

قال: «**الأفعال الناقصة**»: الصحيح أنها سُميت ناقصةً لأنها لا تتمُّ إلا بمرفوع ومنصوب بخلاف غيرها من الأفعال؛ فإنه يتم بالمرفوع وحده، وقيل: سمِّيت به لأنها سلبت معانيها من المصادر وبقيت دالَّة على الزمان المجرَّد، وليس بتحقيق، وإلا لم يكن بين «كان» و«أصبح» و«ما زال» فرْقٌ.

قوله: «**وهي (كان) و(صار)**»: لم يذكر ما في معنى «صار» كـ «تحوَّل» و«انقلب» و«استحال» و«حال» و«آل» و«حار» وشبهه؛ كقول الشاعر:

فَيَـا لَـكِ مِـنْ نُـعـمَـى تَـحَـوَّلْـنَ أبـؤسَـا[1]

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٣٧) و (٢٨٨)، وهمع الهوامع (١/ ١١٢)، والدرر اللوامع (١/ ٨٣)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩)، وديوان امرئ القيس (١٠٧). وصدر البيت:

وبـدِّلْـتُ قُـرْحًـا دامـيـاً بـعـد صـحَّـةٍ

و«صار»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»، و«ظل»، و«بات»، و«آض»، و«عاد» و«غدا»، و«راح»، و«ما زال» و «ما انفك»، و«ما فتئ»، و«ما برح»، و«ما دام»، و«ليس».

وكما أنشد الحريري[١] في المعمى في الخمر:

وَمَــا شَــيءٌ إذا فَــسَــدَا تَــحَــوَّلَ غَــيُّــهُ رَشَــدَا

زكِــيُّ الــعِــرْقِ والِــدُهُ ولَــكِــنْ بِــئْــسَ مَــا وَلَــدا

ولو ذكر «صار» عند «آض» و«عاد» كان أولى؛ لأنهما من معناهما.

قوله: «**(غدا) و(راح)**»: التحقيق: أنَّ هذين ليسا من هذا الباب، بل هي أفعال تامَّة والمنصوب بعدها على الحال؛ لأنَّ خبرهما لا يصح أنْ يكون معرفة، وخبر أفعال هذا الباب هو الذي يصح أنْ يكون معرفة، فلا تكون حالاً؛ لأنَّ شرطها التنكير.

قوله: «**و (مازال)... إلى آخرها**»: لو قيل: «وزال ويبرح وفتئ وانفك مصاحبة لنفي أو نهي أو دعاء» كان أولى؛ ليعمَّ النفيَ بـ «ما» و«لن» و«لا» و«ليس» و«غير» و«قلما» فالنفي بـ «ما» و«لن» و«لا» ظاهرٌ والمنفي بـ «ليس» كقول الشاعر:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زائلاً أحبُّك حَتَّى يُغْمضَ الْعَيْنَ مُغْمضُ[٢]

والنفي بـ «غير»؛ كقوله:

---

(١) هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، البصري، المشاني. صاحب المقامات. قرأ النحو على القصباني، ودخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي ابن فضال المجاشعي، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعلى ابن الصباغ، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الجبري، وأبي الفضل الهمداني. ولد سنة (٤٤٦هـ)، وتوفي سنة. وله: (المقامات)، و(الملحة)، و(درة الغواص) طبقات ابن قاضي شهبة (٤٧٩)، ومعجم الأدباء (١٦/ ٢١٦).

(٢) البيت من الطويل، وقائله الحسين بن مطير، ينظر: مجالس ثعلب (٢٦٥)، وزهر الآداب للحصري (٩٨٠)، وشرح العيني (٢/ ١٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٨٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٣١).

....

عَسِيرٍ يوقيكَ الْهَوى غير بارحٍ ... مُعَلَل نَفْسي باخْتِلاسَةِ نَاظِرِ[(١)]

والنفي بـ «قلَّما»؛ كقوله:

قَلَّمَا يَبْرَحُ الْمطيعُ هَوَاهْ ... وَجِلاً ذا كآبةٍ وَغَرَامِ[(٢)]

قلت: ولعلَّ هذا كله داخلٌ في قوله عند تفصيلها: «يلزمها النفي»، وقد يُقَدر النافي للعلم به؛ كقوله:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا جَنَيْـ ... ـتَ بِهَالِكِ حَتَّى تكونَهْ[(٣)]

وأكثر ما يُحذف حرف النفي في القسَم؛ كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف: من الآية٨٥).

قوله: «و (مادامَ)»: لو قيلَ: «و(دام) بعد (ما) التوقيتية»، كان أجود، وعلامة «ما» التوقيتية أنْ تصلح موضعها «مدة» مضافة إلى مصدر الفعل الذي وُصلَتْ به؛ كقوله:

﴿مَا دُمۡتُ حَيًّا﴾ (مريم: من الآية٣١)؛ أي: مدةَ حياتي، فلو صلح في موضعها المصدر من غير أنْ يصح إضافة «مدة» إليه؛ لم تكن من أخوات «كان».

وهذه الأفعال كلها متصرّفة إلا «ليس» و«دام»، وحكم المضارع والأمر منها حكم الماضي، والمشهور أنَّ «كان» الناقصة لا يستعمل لها مصدر.

قال شيخنا: المختار عندي أنَّ لها مصدرًا يعمل عملها ويقوم مقامها، إلا أنه لا يستعمل مؤكدًا، بل عاملاً فقط.

ببذْلٍ وَحلْمٍ سَادَ في قَوْمِهْ الْفَتَى ... وكَوْنُك إِيَّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (١٩٧).
(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (١٩٧).
(٣) البيت من مجزوء الكامل، وقائله خلفة بن براز، ينظر: الإنصاف (٨٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٠٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٧)، وشرح العيني (٢/ ٧٥)، وهمع الهوامع (١/ ١١١).

وقد جاء: «ما جاءت حاجتك»، و«قعدتْ كأنها حربةٌ»، تدخل على الجملة الإسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأول وتنصب الثاني؛ مثل: «كان زيدٌ قائماً». فـ «كان» تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً، وبمعنى «صار»، ويكون فيها ضمير الشأن. وتكون تامَّة بمعنى

قوله: «**وقد جاء (ما جاءتْ حاجتك؟)**»: «ما» فيه استفهامية؛ أي: «أي شيء؟».

قلتُ: وقد قيلَ: يصح أنْ تكون نافية، فعلى هذا لابدَّ من مضمر معلوم عند المتخاطبين، وعلى جعلها استفهامية يكون الضمير في «جاءت» راجعًا على «ما» وصحَّ تأنيثه؛ لأنه أخبر عنه بمؤنث، وهي «الحاجة»؛ وهذا مسموع لا يقاس عليه، ولا يستعمل إلا في «جاءت» و«الحاجة» خاصَّةَ، كما جاء.

وقوله: «**قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ**»: في قولهم: / «أَرْهَفَ شَفْرَتَهَ حَتَّى قعدَت كَأنها حَرْبة»؛ معناه: «حتَّى صارت»، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩).

قوله: «**يكون فيها ضمير الشأن**»: يصحُّ أنْ يكون داخلاً في قسم الناقصة؛ لأنَّ الشأنية ناقصة. قوله: «وزائدة». شرطها أنْ تكون حشْوًا في وسط الكلام، وزيادتها أول الكلام غير جائزٍ، وقد غلط الجوهري في حكمه بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: من الآية٩٦). ثم المزيدة قد تكون ماضيًا؛ كقولهم: «وُلِدتْ فاطمةُ بنت الخرشب الكلمة من بني عبسٍ لم يوجد كان مثلهم»، وأما زيادتها في البيت المشهور:

رجَالُ بَنِي بكْرٍ تَسامى عَلَى كَانَ الْمطَهَمِة الصَلابِ[1]

فشاذٌّ قليل؛ لوقوعها بين الجار والمجرور، و«المطهمة»: الكاملة الخلق، و«الصلاب»: الشديدة. وهذه الرواية الصحيحة، ورواية: «المسومة العراب» ليست بثابتة.

وقد تكون الزائدة مضارعًا؛ كقول أم عقيل بن أبي طالب وهى ترقصه صغيرًا:

---

(١) البيت من الوافر، ولا يعرف له قائل، ينظر: الخصائص لابن جني (١/ ٣١٨) (٢/ ٣٢٧).

ثبت، وزائدة. و«صار» للانتقال و «أصبح» و«أمسى» و«أضحى» لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى «صار»، لاقتران مضمون الجملة

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[1]

ومظانُّ زيادتها: بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، و«ما» التعجبية وفعلها؛ نحو: «ما كان أحسن زيدًا!!» و«ما يكون أحسن هذا الغلامَ إذا ظهرت عليه أمارات الحُسنِ!!»، ومنه قوله:

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أجابكَ آخِذًا بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادَا[2]

قوله: «**وأصبحَ**»:

مثال «أصبح» الزائدة قولهم: «ما أصبح أُبردها!! وما أمسى أدفاها!!»، ومنه قول الشاعر:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُول[3]

ويجوز أنْ تكون «**أصبح**» فيه شأنية تامَّة، ويكون اسمها «مشغول» وإن كان نكرةً؛ كقول الآخر:

يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[4]

قوله: «وبَات». مجيئها بمعنى «**صار**» لا يُعرف؛ فالتامة: «باتَ زيدٌ»، وأما «ظلَّ» فتكون "**بمعنى «صار»**"؛ كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ (النحل: من الآية٥٨) وقال الشاعر:

أَظَلُّ أَرْعَى وَأَبِيتُ أَطْحَنْ الْمَوتُ مِنْ هَذِي الْحَيَاةِ أَهْوَنْ

---

(١) البيت من الرجز، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ٣٩)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٩١)، والدرر اللوامع (١/ ٨٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١).

(٢) البيت من الكامل، وقائله عبد الله بن رواحة، ينظر: شرح العيني (٣/ ٦٦٣).

(٣) البيت من السريع، وقائله مجهول، ينظر: همع الهوامع (١/ ١٢٠)، والدرر اللوامع (١/ ٩٠)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤١).

(٤) البيت من السريع، ينظر: شرح شواهد شروح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١١٤)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤١)، وتخليص الشواهد وتخليص الفوائد (٢٥٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٠).

بوقتيهما، وبمعنى «صار» و «ما زال» و«ما برِح» و«ما فتِئ» و«ما انفكَّ» لاستمرار خبرها لفاعلها مذْ قَبِلَه، ويلزمها النفي. و «ما دام» لتوقيت أمْرٍ بمدّة خبرها لفاعلها، ومن ثَمَّ احتاج إلى كلام؛ لأنه ظرف. و «ليس» لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقًا. ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها. وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز: وهو من «كان» إلى «راح».

قوله: «**و (ليس)... إلى آخره**»: الكثير أنْ تكون لنفي الحال، وكونها لنفي المستقبل أقلّ منه؛ ولنفي الماضي أقلّ من المستقبل؛ كقولهم: «ليس خلق الله مثله».

قوله: «**ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها**». ليس هذا مطلقًا، بل منه ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز؛ كما قال فالواجب موضعان:

الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر؛ مثل: «كان في الدار صاحبها».

الثاني: إذا قُصد حَصرْ الاسم؛ مثل: «ما كان لك إلا درهم»، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ (الأعراف: من الآية٨٢)

والممتنع موضعان: الأول: إذا قصد حصْر الخبر؛ مثل: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ (الأنفال: من الآية٣٥).

الثاني: عند خفاء الإعراب؛ مثل: «كان فتاكَ مولاكَ».

قوله: «**وهي في تقديمها عليها... إلى آخره**».

قوله: «**قسمٌ يجوز مطلقًا، وهو مِن (كان) إلى (راح)**»:

ليس ذلك مطلقًا، بل منه أيضًا ما يجب ومنه ما يمتنع ومنه ما يجوز؛ فالواجب: إذا كان فيه معنى الاستفهام؛ «أين صار زيدٌ»، و«كيف أصبح عَمْرٌو؟»، «وصاحِب مَنْ كنتَ؟» وشبهه. والممتنع في ثلاثة مواضع:

- إذا كان العامل جواب قَسَمٍ؛ مثل: «والله لَتكونَنَّ صالحًا».

وقسم لا يجوز: وهو ما في أوَّله «ما» خلافاً لابن كيسان في غير «ما دام».
وقسم مختلف فيه: وهو «ليس».

● الثاني: إذا اقترن به حرفٌ مصدريٌّ؛ مثل: «أنْ تكون صالحًا خيرٌ لَكَ». و «افعلْ خيرًا ما كنتَ قادرًا».

● الثالث: إذا اقترن بها لام الابتداء ولم يكن بعدَ «أنْ»؛ مثل: «لأكونَنَّ بكَ واثقًا»، فإنْ كانت بعد «أنَّ» جاز تقديمه؛ مثل: «أنَّكَ فاضلاً لَتكونَنَّ». والجائز غير ذلك.

قوله: **«وقسم لا يجوز. . . . إلى آخره»**:

ليس المنع مطلقًا كما يُفهم منه، بل إنْ نُفيتْ هذه الأفعال ب «ما» لم يجز تقديم الخبر عليها؛ لأنَّ لها صدْرَ الكلام ويجوز تقديمه على الفعل بعدها؛ مثل: «ما منطلقًا زال زيدٌ»، وإنْ كان النفي بغير «ما» جاز تقديم الخبر على النافي؛ مثل «راغبًا فيكَ لن أزال»، و«واثقًا بك لنْ أبرحَ»، و«سائلاً عنك لم أنفكَ»، إلا أن تكون «لا» و«إنْ» في جواب قَسَم فلا يجوز تقديم الخبر عليه؛ مثل «والله إنْ أبرح واثقًا بك، ولا أزال سائلاً عنك»، فلو قدمّت الخبر عليهما إذ ذاك لَم يجز، هذا مذهب البصريين، والكوفيون جوَّزوا ذلك مطلقًا إلا في «ما دام»، وابن كيسان وافق البصريين في أن «ما» لها صدر الكلام، وجوَّز مع ذلك تقديم الخبر.

قوله: **«وقسْم مختَلَفٌ فيه»**:

فمَنْ جوَّزه فلِقُوَّةِ الفعليَّة، والمختار: المنع؛ لأنه فعلٌ غيرُ متصرِّف، وما تصرف به من إضمار اسمها وتثنيته وجمْعه فإعْطاءٌ لها ما لا تستحقُّ، على خلاف الدليل، فلا يُزاد عليه.

(مسألة)

لو قلتَ: «كان في الدار رجلٌ قائمًا» جاز أنْ يكون «قائمًا» هو الخبر، وأنْ يكون الجار والمجرور، ولا يتعين للخبرية الجارُّ والمجرورُ.

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة: ما وُضِع لدنوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه. فالأول «عسى»، وهو غير متصرف؛ تقول: «عسى زيدٌ أنْ يخرج»، و«عسى أنْ يخرج زيدٌ»، وقد تُحذف «أنْ». والثاني: «كاد»؛، تقول: «كاد زيد

قال في أفعال المقاربة: «**فالأول (عسى)**»: ولم يذكر «اخلولق» و«حرا»، وهما بمعناه.

قوله: «**وهو غير منصرفٍ**». وكذا أخواه المذكوران، لكنْ قد سُمع «ما أعساه أنْ يصوم» و«ما أحراه بكذا!!».

قوله: «**وعسى أن تخرجَ**»:

وينبغي أن يكون هذا المضارع بالتاء للمخاطب أو يذكر الفاعل؛ لأنه إنْ تقدم ذكر من يرجع الضمير من «عسى» إليه لم يتم الغرض بخلوِّها عن الاسم.

قوله: «**وقد تحذف (أنْ)**»:

أي: قليلاً؛ كقول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ ... يَكُونُ وراَءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[(١)]

وكقول الآخر:

عَسَى طيىء مِنْ طَيِّئٍ بعْدَ هَذهِ ... سَتُطْفِئ غلَّاتِ الْكُلَى والْجَوَانحِ[(٢)]

وقد جاء خبر «عسى» غير الفعل قليلاً؛ كقولهم: «عسى الغوير

---

(١) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٤٧٨)، والمقتضب للمبرد، والجمل للزجاجي (٢٠٩)، ومعجم الشعراء للمرزباني(٤٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١١٧، ١٢١)، والمقرب لابن عصفور (١٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٥٢، ٢٣٥، ٥٧٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٨١)، وشرح العيني (٢/ ١٨٤)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٠)، والدرر اللوامع (١/ ١٠٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٠٦).

(٢) البيت من الطويل، وقائله قسامة بن رواحة، وينظر في: شرح المفصل لابن يعيش(٨/ ١١٧، ١٤٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٧)، وحاشية يس على التصريح (١/ ٢٠٦).

يجيء»، وقد تدخل «أن». وإذا دخل النفي على «كاد» فهو كالأفعال على الأصح وقيل: يكون للإثبات مطلقاً، وقيل يكون في الماضي للإثبات وفي

أبؤسًا؟»[١].

و «عسايَ صائمًا؟».

قوله: «**والثاني (كاد)... إلى آخره**»:

قوله: «**وقد تدخل (أنْ)**»:

أي: قليلاً، وهذا أجود من قول من شرط لدخولها أنْ تكون في الشعر استدلالاً بقول الشاعر:

قَـدْ كَـادَ مِـنْ طـولِ الْـبِـلَـى أَنْ يُـمْـحَـصَـا[٢]

لأنه قد جاء في الحديث قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «ما كدتُ أنْ أُصلِّي العصر حتَّى كادتْ الشمس أنْ تغرب»[٣]، وفي رواية: «حتَّى كادتْ الشمس أنْ تغرب»[٤]وفي رواية: «ما كدتُ أصلي حتى كادت أَنْ تغرب»[٥]، فأدخل «أنْ» في الاختيار.

قوله: «**وإذا دخل النفي على (كاد)... إلى آخره**»: لو قيل: «على الأكثر» كان أولى؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء: من الآية٧٨) ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ (الكهف: من الآية٩٣) لا يمكن مخالفة ظاهره؛ لأنهم كانوا يفقهون القول والحديث.

قوله: «**وقيل: يكون للماضي في الإثبات... إلى آخره**»: لا دليل لهذا

---

(١) ينظر مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٧)، والمستقصى للزمخشري (٢/ ١٦١).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، وينظر الدرر (٢/ ١٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٩٩)، وشرح المفصل (٧/ ١٢١)، والكتاب (٣/ ١٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١٥)، وملحق ديوان روبة (١٧٢)، والبيت بلا نسبة في: أدب الكاتب (٤١٩)، وأسرار العربية (٥)، وتلخيص الشواهد (٣٢٩)، ولسان العرب مادة (مصح)، والمقتضب (٣/ ٧)، وهمع الهوامع.

(٣) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق (٧/ ٤٦٨)، برقم(٤١١٢).

(٤) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت (٢/ ٨٢) برقم (٥٩٦)، وفي كتاب: الأذان (٢/ ١٤٥) برقم (٦٤١).

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٢٢) برقم (٩٤٤).

المستقبل كالأفعال تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: من الآية٧١)، وبقول ذي الرمة:

إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المحبِّين لَمْ يَكَد رَسِيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

والثالث: «طَفِقَ» و«كَرَبَ» و«جَعَلَ» و«أَخَذَ» وهي مثل «كادَ»،

القائل في الآية[١]؛ لأنَّ الزمان الذي ذبحوا فيه غير الزمان الذي ما قاربوا فيه الفعل، فمعناه: وما كادوا قبل ذلك الزمان يفعلون لشدَّة تَعَنُّتهم؛ وأمَّا قول ذي الرمّة[٢] فمعناه: لم يبرح ولم يقارب البراح؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَاۗ﴾ (النور: من الآية٤٠) أي: لم يرها ولم يقارب رؤيتها، و﴿لَمْ يَكَدْ﴾ (النور: من الآية٤٠) معناه: ما كاد؛ لأنه مضارع بعد «لم»، لكن لمَّا كان بعد «إذا» كان في معنى الاستقبال؛ كقولك: «إذا قام زيدٌ لم أقم»؛ لأنَّ «إذا» للزمن المستقبل.

قوله: «**الثالث: (جعلَ) و(طفق)... إلى آخره**»: لم يذكر «أنشأ» و«وهبَ» و«هلهل» و«علق»، والجميع للأخذ في الفعل/ أيضًا، وفي ترتيبه نظَرٌ؛ لأنَّه جعل «أوشك» مثل «كاد» و«عسى» في الاستعمال، وإنما «أوشك» مثل «عسى»، بل ولم يوجد خبرها بغير «أنْ» إلا في بيت واحد بعد التتبُّع الكثير وبذل المجهود في طلبه من دواوين العرب وكلامهم؛ وهو قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنيَّتِهِ في بَعْضِ غَرَّاتِه يُوافِقُها[٣]

وأما «كرب» فمعناها أيضاً معنى «عسى» كما تقدَّم، ولكنها لم تستعمل بـ «أنْ» إلا في قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُها أنْ تَقَطَّعا[٤]

---

(١) الآية المعنية هنا هي قوله تعالى: فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ(البقرة: من الآية٧١)

(٢) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة، والمراد بقوله هو:

إذا غيَّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبِّ ميَّة يبرحُ

(٣) البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٤٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٢٦)، والمقرب لابن عصفور (١٧)، وشذور الذهب (٢٧١).

(٤) البيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي، ينظر: المقرب لابن عصفور (١٧) وشذور الذهب (٢٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٠٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٢).

و«أَوْشَكَ» وهي مثل «عسى» و«كاد» في الاستعمال.

التعجُّب

فعلا التعجُّبِ: ما وضع لإنشاء التعجب. وله صيغتان: «ما أَفْعَلَهُ»،

وقد أخذ على الجرجاني أنه سوَّى في جملة بين «أوشك» و«كرب» في دخول «أنْ»، والتحقيق في ترتيب معاني أفعال الباب وأحكامها أنْ نقول: «عسى» و«كرب» و«أوشك» و«اخلولق» و«حرا» بمعنى الرجاء، و«كاد» بمعنى القرب و«جعَل» و«طفق» و«أنشأ» و«علق» و«هبّ» و«هلهل»: للأخذ في الفعل.

وأما أحكامها: فنقول: دخولها على «عسى» و«أوشك» كثيرًا، وقلَّ حذفها، وعلى «اخلولق» و«حرى» لازمٌ، وحذفها مع «كاد» و«كرب» كثيرًا، وقَلَّ ثبوتها جدًّا، وحذفها مع عدا ذلك لازمٌ، وكل أفعال هذا الباب غير منصرفة إلا «كاد» و«أوشك»، ولم يسمع لشيءٍ منها اسم فاعل إلا «أوشك» شاذًّا في قوله:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُو ... دَ خِلافَ الْخَلِيطِ وُحُوشًا يَبَابَا[1]

قوله: **«ما وُضِعَ لإنشاءِ التَّعَجُّب»**:

لو قيل: «ما صِيغَ» كان أولى؛ لأنَّه ليس كل فعل تعجُّبٍ موقوفًا على وَضْع العرب له.

قلتُ: لعلَّ المراد وضْعُ الصيغة؛ لأنَّ قوله: **«وهو صيغتان» يدلُّ عليه.**

قوله: **«صِيغَتَان»**:

له صيغة ثالثة أيضًا قياسًا، وهي «فَعُلَ» بفتح الفاء وضمّ العين، وتُستعمل استعمال أفعال المدح والذم؛ كقولك: «كَرُمَ الرجل المتصدِّق»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ (الكهف: من الآية٥)

---

(١) البيت من المتقارب، وقائله أسامة بن الحارث، وفي الدرر: أنه لأبي سهم الهذلي، وليس في أشعار الهذليين، ينظر: شرح العيني (٢/ ٢١٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٩)، والدرر اللوامع (١/ ١٠٤)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٤)، وشرح السكري (١٢٩٣).

و«أَفْعلْ به». وهما غير متصرفين؛ مثل: «ما أحسَنَ زيداً!» و«أَحْسنْ بزيد!». ولا يُبنيانَ إلا مما يُبني منه «أفعل التفضيل»، ويُتوصل في الممتنع بمثل: «ما أشدَّ استخراجه» و«أشْدِدْ باستخراجه». ولا يتصرف فيهما بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ، وأجاز المازني الفصل بالظرف و «ما» ابتداء نكرةٌ عند سيبويه وما بعدها الخبر، وموصولة عند الأخفش والخبر محذوف. و «به»

و﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ (الصف: من الآية٣)، و ﴿...وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (الكهف: من الآية٣١).

قوله «**وأجاز المازني**[١] **الفصْلَ بالظَّرْفِ**»:

إنَّما جوَّز هذا الجرْمي لا المازني، وكلام سيبويه لا يأباه، بل فيه ما يمكن تأويله عليه، وللجرمي شواهد من كلام العرب في غير ضرورة، منها قول قائلهم[٢]: «لله دَرُّ بني سليم !! ما أثبتَ في الهجاء لقاءَهم!! وأكثرَ في اللزبات عطاءَهم !! لقد هجوتهم فما أفحمتهم، وسألتهم فما أبخلتُهم، وقاتلتُهم فما أجبنتُهم» أي: فما وجدتهم فحماء ولا بخلاء ولا جبناء. والمفحم: الذي لا يقول الشعر، ومنه قول قريش: «إنْ محمدًا مفحم»؛ أي: لا يقول الشعر، من شواهده أيضًا: قول علي لعمَّار[٣] وقد وجده مقتولاً: «اعزز عليَّ أبا اليقظان أنْ أراك مُجَدَّلاً»؛ و«الجدالة»: وجه الأرض.

قوله: «**موصلة عند الأخفش**»:

أي: على أحد قوليه، وفي الثاني يوافق به سيبويه، وإنما جاز الابتداء فيه

---

(١) هو: بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن سيبان، أحد الأئمة في النحو، ولد في البصرة، وفيها توفي سنة (٢٤٩هـ-٨٦٣م)، له تصانيف، منها: كتاب «ما تلحنْ فيه العامة»، و«التصريف»، و«العروض»، و«الديباج».

(٢) هو: عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي. توفي على مقربة من «الري» سنة (٢١هـ- ٦٤٢م). الأعلام: ٥/ ٨٦.

(٣) عمار بن ياسر الكناني، صحابي من الولاة الشجعان، ولد (٥٧ قبل الهجرة- ٥٦٧م) من السابقين إلى الإسلام والجهر به. توفي (٣٧هـ- ٦٥٧م).

فاعل عند سيبويه فلا ضمير في "أفعل" ، ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدية، أو زائدة ففيه ضمير.

أفعال المدح والذم

أفعال المدح والذم: ما وُضع لإنشاء مدح أو ذمٍّ؛ فمنها: «نعْمَ» و«بئْسَ». وشرطهما أنْ يكون الفاعل معرَّفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرَّف

بالنكرة كقول سيبويه؛ لأنَّه من باب قولهم: «أمْرٌ أَقْعَدَه» و«شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[1] ومعناه: ما أقعده إلا أمرٌ، وما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ.

قوله: «و(به) **فاعِلٌ عند سيبويْه**»:

أي: فالباء زائدة، والضمير المتصل بها للفاعل، فليس في «أفعل» ضمير المخاطب على هذا، وعند الأخفش مفعول، فالباء للتعدية، ومعناه: «أخبر بحسن زيد» أو زائدة فمعناه: «أجعله حسنًا» فيكون على هذا في «أَفْعِلْ» ضمير الفاعل المخاطب، لكنه لمَّا جرى مجرى المثَلِ لم يظهر في التثنية والجمع.

قال في أفعال المدح والذَّم: «شرطه أنْ يكون الفاعل معرفًا باللام... إلى آخره»:

نقل الكِسائي عن العرب: «مررتُ ببيوتٍ نعموا بيوتًا!!وبزيدْين نِعِمَّا الزيدان!!».

قوله: «**أو مضافًا إلى المعرَّفِ به**».

وكذا المضاف إلى المضاف إلى المعرَّف به؛ نحو: «نعْمَ صاحب أهل الدار زيد!!».

---

(١) يقال: «أهره» إذا حمله على الهرير، و«شرٌّ» رفع بالابتداء وهو نكرة، وشرط النكرة ألا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة؛ كقولنا: «رجل من بني فارس»، وابتدءوا بالنكرة ها هنا من غير صفة؛ وإنما جاز ذلك لأنَّ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ. وذو الناب: السبع. يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. [مجمع الأمثال للميداني ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم: ٢/ ١٧٢].

بها، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة، أو بـ «ما» مثل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: من الآية٢٧١)، وبعد ذلك ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف؛ مثل: «نعمَ الرجلَ زيدٌ». وشرطه: مطابقة الفاعل ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ (الجمعة: من الآية٥)، وشبهه متأول. وقد يُحذف المخصوص إذا عُلِم؛ مثل: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (ص: من الآية٣٠)، و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات: من الآية٤٨). و «ساء» مثل «بئسَ»، ومنها «حبَّذا» وفاعله «ذا»، ولا يتغير وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص «نعم»، ويجوز أن يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال، على وفق مخصوصه.

قوله: «**أفعل أو بـ (ما)**»:

الحقُّ «ما» هذه اسمٌ كُنِيَ به عن المعرفة كما يُكنى ب «فلان» عن العَلَم؛ فقولك: «نعمّا زيد» معناه: " «نعم الرجل زيد»، وكذلك قولك: «دقتْه دقًّا نعمّا» معناه: نعم الدَّقِّ؛ وبيان ذلك: أنَّ «ما» مبهمة شديدة الإبهام فكيف تكون مميّزًا، والمميز يرفع الإبهام؟!!

قوله: «**وهو مبتدأٌ**... إلى آخره»:

زاد ابن عصفور[1] أنْ يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: «زيدٌ هو»، وليس بمَرْضيٍّ؛ لأنهم متى التزموا رفع الخبر شغلوا موضعه بشيءٍ؛ ولم يفعلوه هنا.

قوله: «**و** ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ (الجمعة: من الآية٥) ... إلى آخره».

وهو أنَّ التقدير: «بئس مثل القوم مثلُ الذين كذَّبوا»، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو أنَّ المخصوص محذوف تقديره: «بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا مثلهم».

قوله: «**ويجوز أنْ يأتيَ قبل المخصوص... إلى آخره**»:

---

(١) هو: علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن معروف بـ«ابن عصفور» ولد بإشبيلية سنة (٥٩٧هـ- ١٢٠٠ م)، وتوفي بتونس سنة (٦٦٩هـ- ١٢٧١م)، «الممتع في التصريف»، و«الهلال»، و«المقنع»، و«السالف والعذار»، و«شرح المتنبي»، و«سرقات الشعراء».

الحروف

الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثمت احتاج في جزئيته إلى اسمٍ أو فعلٍ.

حروف الجر

حروف الجر: ما وُضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه؛ وهي: «من» و«إلى» و«حتى» و«في» و«عاد» و«اللام» و«رُبَّ» وواوها، وواو

وإتيانه قبل المخصوص أولى؛ لأنه أقرب إلى العامل.

قال: «**ما دلَّ على معنًى في غيره**»:

هذا لا يطَّرد؛ لأنَّ «أكتع» و«أبْصع» وغيرهما من الأسماء المؤكِّدات تدل على معنى في غيرها وغير المستثنى بها؛ فإنها بمعنى «إلا» ولا ينعكس؛ لأنَّ «ليت» تدل بنفسها على التمني و«إلا» على الاستثناء وشبهها، وذكْر الجمل معها لتعين المقصود لا ليُتِمَّ دلالةَ الحرف.

قوله: «**في غيره**»:

مقصودهم: في غير اللفظ، فالضمير راجعٌ إلى «ما» والاسم والفعل كذلك؛ لأنهما يدلانِ على معنى في غير اللفظ.

قلتُ: المراد في غير ذلك المعنى. والله أعلم.

قوله: «**في جزئيته**»:

أي: في كونه جزْءَ جملة إلى اسم أو فعل؛ ليتم جزئيته؛ كقولك: «أنْ تقوم أفضلُ»، فلو لم يتصل «يقوم» بـ «أنْ» لَمَا صحَّ كونها جزءًا للجملة.

قال: «**حروف الجر: ما وُضع للإفضاء بفعْل... إلى آخره**»:

«التَّوَصُّل» أظهر من الإفضاء، وهذا غير مطَّردِ؛ فإنَّ «إلا» في الاستثناء أفضتْ بالفعل إلى المستثنى حتى عمل فيه، والواو التي بمعنى «مع» أفضت بالفعل إلى المفعول معه حتى عمل فيه، وليسا بحرفي جرٍّ، فالفعل: «مررتُ بزيدٍ»، وشبهه: «مروري بزيدٍ أحسن».. ونحوه.

القسم، وباؤه، وتاؤه، و«عن» و«على» والكاف، و«مُذْ» و«منذ» و«حاشا» و«عدا» و«خلا». فـ «مِن» للابتداء، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الواجب، خلافاً للكوفيين والأخفش.

و«قد كان من مطر» وشبهه متأوَّلٌ. و «إلى» للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلاً.

قوله: «**فـ (مِنْ) للابتداء**»: أي لابتداء الغاية في المكان، وهذا اتفاقٌ، والمختار أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان أيضًا؛ كقوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ (التوبة: الآية١٠٨) وقولهم: «معناه: من تأسيس أول يوم» لا يرد ذلك؛ إذْ لا بدَّ من تقدير وقت تأسيس؛ لأنَّ المصدر ليس بأمكنة، وقد جاء ذلك في الحديث كثيرًا؛ كقول أنس بن مالك: «فمُطِرنْا من يوم الجمعة إلى الجمعة»[(١)]، ومنه قول الشاعر يصف السيوف والدُّروع:

تُـخُـيِّـرْنَ مِـنْ أَزمْـانِ يَـوْمِ حَـلِـيـمـةٍ ... إلَى الـيـوم قَـدْ جُـرِّبْـنَ كُـلَّ الـتَجَـارِبِ[(٢)]

قوله: «**وزائدة في غير الموجب**»: الاستفهام بـ «كيف» و«متى» والتخصيص؛ ليس بموجب، ولا يجوز أنْ تُزاد فيه؛ فلا يجوز: " «كيف من حالك؟» و«أين مِنْ زيدٍ؟» و «متى مِنْ سفرِك؟» ولا «هلَّا ضربتَ مِنْ رجلٍ».

قوله: «**(قدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ)... إلى آخره**»:

التأويلُ تكَلُّفٌ، فحمله على الجواز بقلَّةٍ أولى؛ قال الله تعالى في قصَّة الجنّ المسلمين: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ (نوح: من الآية٤)، والمراد: «إنْ أسلموا»، فلا يردُ احتمال غفران بعض ذنوبهم، كما قال بعضهم في قصة نوح، ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور/ صفةً لشيءٍ، وتقديره: «قد كان شيءٌ من مطرٍ»؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل وإقامة الجارَّ والمجرور - إذا كان صفة له -

---

(١) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء (١٠١٦، ١٠١٧)، والنسائي في سننه، كتاب الاستسقاء (٩، ١).

(٢) البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني. شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٢٨)، وشرح العيني (٣/ ٢٧٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٢١١)، وديوان النابغة الذبياني (٦).

و«حتى» كذلك، وبمعنى «مع» كثيراً، وتختصُّ بالظاهر؛ خلافاً للمبرد.

مقامه؛ نصَّ عليه أبو علي.

ولـ «مِنْ»، أيضًا معان أُخَرُ؛ فتكون «من» بمعنى «بدَل»؛ كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ (الزخرف: من الآية٦٠) أي: بدلكم؛ وكقول الراجز:

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقَّ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتقَا[1]

أي: لم تدقَّ بدل البقول.

وقد تكون «مِنْ» في موضع لام التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ (النور: من الآية٥٨)، أي: لأجْل حَر الظهيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ (نوح: من الآية٢٥)، أي: لأجْلِ.

قوله في (إلى): «بمعنى (مع)»: ليس بتحقيقٍ، وإنما إلى غاية، يجوز دخول ما بعدها ويجوز ألا يدخل، وتعرف بالقرائن، ولو صحَّ إطلاق «إلى» بمعنى «مع» لَصحَّ: «جئتُ إلى زيدٍ» بمعنى «مع زيد»، ولم يقل به أحدٌ، وأما قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: من الآية٦)، فإنما عُرف دخول المرافق ببيان النبي ح، وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ (النساء: من الآية٢) أي: مضمومة إلى أموالكم؛ لأنهم لم يفردوها بالأكل، بل ضموها إلى أموالهم.

قوله في «(حَتَّى): **وبمعنى (مع) قليلاً**»:

لا فرقَ بين «حتى» و«إلى» عند سيبويه.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي نخيلة، ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (٥٨٤)، والعقد الفريد، والمخصص لابن سيده (١٣٩)، ومغني اللبيب (٢٥٠)، وشرح العيني (٣/ ٢٧٦).

و«في» للظرفية، وبمعنى «على» قليلاً و«الباء» للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والمقابلة، والتعدية، وزائدة في الخبر في الاستفهام، والنفي

قوله: «**وتختصُّ بالظاهر**»: لأنه لم يجيءْ بعدها مضمر إلا في شِعْرٍ، وهو:

صَبِيحَةَ عَشْرٍ مُذْ سَمِعْتُ بينهم تُحدث حَتَّاهَا بِأَنَّكَ مَيِّتُ[١]

قوله: «**و(في) للظرفية وبمعنى (على)**»: الكلام في «على»، «مِنْ»، «في» كالكلام في «مع»، «من»، «إلى»؛ فـ«في» للظرفية بالأصالة، وقد تتضمن الاستعلاء لعلوّ ما دخلت عليه، أو هي للظرفية، وظرف كلِّ شيء بحسبه؛ فالظرفية في قولك: «جعلته في المسمار أو الحائط»، غير الظرفية في قولك: «جعلتُ الماء في الكوز»، وكذلك/ الظرفية في قوله تعالى: ﴿فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ (طه: من الآية٧١) بحسب ما جرت به العادة، ومنه: «نظرت في الكتاب»؛ لأنه كالظروف للنظر، و«نظرت في العلم»؛ لأن المفكَّر فيه كالظرف لفكْر الناظر؛ لتردُّده فيه.

وقد تكون «**في**» للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: من الآية١٤)؛ أي: لِمَا أفضتم، ومنه قوله ﷺ «عُذبت امرأةٌ في هِرَّةٍ حبستها[٢]»؛ أي: لِهرة حبستها.

قوله في **الباء**: «**للتعدية**»: مثل: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية١٧).

قوله: «**وزائدة... إلى آخره**»: هي مثل: «من» فلا تزاد في الاستفهام بـ«كيف» و«أين» و«متى» و«أيان» وبالهمزة، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (الأحقاف: من الآية٣٣)؛ معناه: «أو ليس»؛ بدليل الآية الأخرى: ﴿أَوَلَيْسَ

---

(١) البيت من الطويل، وقائله قيس بن ذريح، ينظر: المنصف لابن جني (٣/ ٦٢).
(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: (٥٤) بدون ترجمة (٦/ ٥٩٢) برقم (٣٤٨٢). ومسلم كتاب: السلام، باب: تحريم قتل الهرة (٤/ ١٧٦٠) برقم (٤٢٤٢، ٤٢٤٣).

قياساً، وفي غيره سماعاً؛ مثل: «بحسبك زيدٌ» و«ألقي بيده».

ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ ﴾ (يس: ٨١).

قوله: «**وألقى بيده**»: أي: تزداد مع «ألقى» خاصَّة، لا أنها مختصة بـ «يده»، وقال بعضهم: تُزاد في كل مفعول فعْل يتعدَّي إلى مفعول واحد؛ كقولك: «قرأتُ بسورة الرعد» و«ضربتُ بزيد»، ولا يقال: «كسوتُ زيدًا بجبَّة»، وهذا القول ضعيف لا يعولَّ عليه؛ إذ لا أصلَ له، وقد تكون الباء للتبعيض بمعنى «مِن» كقول الشاعر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرونِها ... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْد مَاءِ الْحَشْرَجِ[1]

ومنه:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَشيجُ[2]

أي: من ماء البحر.

قلتُ: قد يستدلُّ بهذا المذهب الشافعي رحمه الله[3] في مسح بعض الرأس، لكن قد يقال: يحتمل أنْ تكون زائدة؛ كقولك: «قرأت بسورة البقرة»، وتقديره: «شرب النزيف ماء الحشرج»، و«شرْبنَ ماءَ البحر». قلتُ: ماء الحشرج هو الماء الذي يجري على الصخر، ويقال للماء الذي يجري

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجميل، أو عمر بن أبي ربيعة، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٠٥، ١١٠)، وشرح العيني (٣/ ٢٧٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٢١)، والدرر اللوامع (٢/ ١٤)، والأغاني (١/ ٧٥)، وديوان الجميل (٤٢).

(٢) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، أو الراعي، ينظر: الخصائص (٢/ ٨٥)، والمحتسب (٢/ ١١٤)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٣)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٩، ٢٧٢)، (٤/ ٤٢٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٤)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٤)، وديوان الهذليين (١/ ٥١).

(٣) الأم (١/ ٤١).

والـلام لـلاختصاص، والتعليل، وزائدة وبمعنى «عن» مع القول، وبمعنى الواو في القسم للتعجب.

على الحصى والرمل: «ماء المفصل». وقد تكون الباء بمعنى «عن»؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ (الفرقان: من الآية٢٥) أي: «عن الغمام»، وكقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: من الآية٥٩)، أي: عنه.

وتكون للسببية؛ كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ (النحل: ١٠٧)؛ أي بسبب.

قوله: «**واللام**»: جميع معانيها يرجع إلى معنى الاختصاص ما عدا الزائدة.

قوله: «**وبمعنى الواو**»: كان الأجود: «وحرف قسم في التعجُّب خاصة»؛ كقول الشاعر:

لـلـه يَـبْـقَـى عَـلَـى الأيَّـامِ ذُو حِـيَـدٍ   بِـمُـشْـمَـخِـرٍ بِـهِ الـظَّـيَّـانُ وَالآسُ[١]

ويُروى: «تالله» بالتاء المثنَّاة.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (٥٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤)، ولسان العرب وتاج العروس مادة (ظين)، ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب (٣/ ٤٩٧)، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة (٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٩)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٩)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٠٤)، ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل(٩/ ٩٨)، ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٨٨)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب (١٠/ ٩٥)، ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن العباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب (٥/ ١٧٧، ١٧٧، ١٧٨)، ولأبي ذؤيب أو المالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر (٤/ ١٦٢)، ولأمية أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في شرح المفصل (٩/ ٩٩)، وللهذلي في جمهرة اللغة (٢٣٨)، والجنى الجاني (٩٨)، والدرر (٤/ ٢١٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠)، والصاحبي في اللغة (١١٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٢، ٣٩).

و «ربَّ» للتقليل، ولها صدر الكلام مختصَّة بنكرة موصوفة على الأصحِّ، وفعلها ماضٍ محذوف غالباً وقد تدخل على مضمر مبهم مميز

قوله: «**وبمعنى (عنْ) مع القول**»: إنما يقال: اللام مثلاً بمعنى «عن» إذا صحَّ أن تقع «أنْ» في موقعها، و«عن» لا يصح وقوعها في موضع اللام، فكيف يصح أن تكون بمعناها؟! وقول العامة: «قلت عني كذا، وقلتُ عنك كذا» كلامٌ نَبَطي لا يعرف للعرب.

وقد تكون اللام بمعنى «إلى»؛ كقولك: «أسير لغروب الشمس».

قوله: «**و(رُبَّ) للتقليل**»: أي: بالنسبة إلى «كمْ»؛ لأنَّ المقصود بالمفرد بعدها مفرد ولا بدَّ.

قوله: «**موصوفة على الأصحُّ**»: الأصحُّ: أنَّ الوصف غير لازم، واستشهد سيبويه على ذلك بقوله:

فيا رُبَّ مولودٍ وليسَ لهُ أَبُ[1]

والواو لا تزاد هنا حتى يُجعل «ليس له أب» صفة، فتعين أن يكون الجارُّ والمجرور بعدها ليس موصوفًا.

قوله: «**وفعله ماضٍ محذوفٌ غالبًا**»: أي: وقد يكون مستقبلاً؛ كقولك: «رُبَّ رجلٍ يقول ذاك». قوله: «**وقد تدخل على مضمرٍ... إلى**

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في: شرح التصريح (٢/ ١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (٢٢) والكتاب (٢/ ٢٦٦) (٤/ ١١٥)، وله أو لعمرو الحني في خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، والدرر (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وشرح شواهد المغنى، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩)، وأوضح المسالك(٣/ ٥١)، والجنى الداني (٤٤١)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، ووصف المباني (١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨) (٩/ ١٢٦)، والمقرب (١/ ١٩٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤) (٢/ ٢٦). وصدر البيت:

وذي ولدٍ يَلْدَه أبوانَ

ويروي: «ألا رب» بدل «فيا رب».

بنكرة منصوبة، والضمير مفرد مذكر خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز، وتلحقها «ما» فتدخل على الجمل. و«واوها» تدخل على نكرة موصوفة

آخره». أي: على ضمير غائب ملازم للإفراد والتذكير وجوبًا عند البصريين؛ كقول الشاعر:

وآهٍ رَأَيْتُ وَشِيكًا صدع أَعْظمهْ ورُبَّة عطْبًا أنقذت من عطْبهِ[1]

ويقول: «ربَّه رجلاً»، وهذا الضمير نكرة، وهو من النوادر.

قوله: **«خلافًا للكوفيينَ»**:

أي: فإنهم يجيزون المطابقة، لا أنهم يوجبونها؛ لأنَّ إفراد الضمير وتذكيره مجَمع/ على جوازه وإنْ لم يطابق المميز، وكلامه مشعر بوجوبها، فيقال على الاتفاق: «ربَّه رجلين ورجالاً»، وعند الكوفيين خاصَّة: «رُبَّهما رجليْن»، و«رُبَّهم رجالاً»، و«رُبَّها امرأة»، وشبهه.

قوله: **«ويلحقها (ما) فتدخل على الجمل»**:

أي: الفعلية خاصَّة دون الاسمية، وتَأولَّ الشيخ أبو عليّ قول الشاعر:

ربُما الجَامِلُ الموبِلُ فيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمهَارُ[2]

وقال: «ما» نكرة بمعنى «شيء»، و«الجامل» خير مبتدأ محذوف تقديره: «رب شيء هو الجامل»، و«الجامل» هو ذو الجِمال، «الموبل»

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (٢٧١)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٧)، وهمع الهوامع (١/ ٦٦) (٢/ ٢٧).

(٢) البيت من الخفيف، وقائله أبو داود الإيادي، وينظر في: أمالي ابن الشجري(٢/ ٢٤٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٢٩، ٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٨٨)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٣٧، ١٣٩، ٣١٠)، وشرح العيني (٣/ ٣٢٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٦، ٣٨)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٠، ٤١)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٠، ٢٣٢)، وديوان الإيادي (٣١٦).

....

الكثير الإبل، و«العناجيج»: الخيل الجياد، و«عن المهار»: جمع «مهر».

أما **واو** «ربَّ» فليست حرف جرٍّ بنفسها، ولذلك لم يعدَّها سيبويه منها، وإنما تُجرُّ بإضمار «ربَّ»؛ كقول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي[(١)]

ومنه قول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ[(٢)]

أي: مسودُّ النواحي. وهذه الواو عاطفة على كلام مضمرٍ في النفس بدليل مجيئه بالفاء العاطفة أيضًا، لكن مجيء الفاء بدلها أقل منها في الكلام؛ كقول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ[(٣)]

ومجيء بدلها «بل» أقل منها في الكلام؛ كقول الشاعر الراجز:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْكِامِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (٢٧٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٦٥، ٣٦١)، وشذور الذهب (٣٢١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٣)، والمقرب لابن عصفور (٢٧).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة، ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٣٠١)، والخصائص لابن جني (١/ ٢٨، ٢٦٠، ٢٦٤، ٣٢٠، ٣٣٣)، والمنصف له كذلك (٢/ ٣، ٣٠٨)، وشرح المفصل (٢/ ١١٨) (٩/ ٢٩)، وخزانة الأدب (١/ ٣٨) (٤/ ٢٠١)، مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٥٩، ٢٦٥، ٣٤٢، ٣٦١)، وشرح العيني (١/ ٣٨)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٦)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٨)، وشرح الأشموني (١/ ٣٢)، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي (١٠٩).

(٣) البيت من الوافر، وقائله المتنخل الهذلي، وينظر في: الإنصاف (٣٨٠، ٥٢٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١١٨)، وشرح العيني (٣/ ٣٤٩)، وديوان الهذليين (٢/ ١٩).

(٤) البيت من الرجز، وقائله رؤبة. الإنصاف(٥٢٩)، ديوان رؤبة (١٥٠).

و«واو» القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر. و«التاء» مثلها مختصة باسم الله تعالى.

و «الباء» أعمُّ منهما في الجميع. ويُتلقَّى القَسَم باللام، وإنَّ، وحرف النفي، ويُحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدَّمه ما يدلُّ عليه. و «عن» للمجاوزة. و«على» للاستعلاء. وقد يكونان اسمين بدخول «من» عليهما.

وقد تضمر «رُبْ» فتجر ولا شيء قبلها، وهو أقل من الجميع؛ كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[1]

قوله في الواو: «**لغير السؤال**»: أي: الطلب. والتاء مختصة باسم الله تعالى، / وروى الأخفش: «تَرب الكعبة» دون غيرها.

قوله: «**والباء أعمُّ منهما**»: كان الأجود: «وتدخل الباء على الجميع»، فـ «أعم» أفعل التفضيل، ولم يشترك الثلاثة في التعميم.

قوله: «**وحروف النفي**»: ليس على عمومه، بل لا يتلقى من حرف النفي إلا بـ «ما» و«لا» و«إنْ» فقط، فلا يقال: «والله لن يقوم أو لم يقم زيدٌ»، وحذف جوابه إذا اعترض أو تقدمه ما يدل عليه للعلم به؛ مثل: «لأكرمنَّك واللهِ».

قوله: «**و(على) للاستعلاء**»: والاستعلاء قد يكون حسيًا مثل: «زيد على الفرس»، ويكون معنويًا؛ مثل: «اعتمدت على الله تعالى» و«هذا الفعل - أو القول - عليك»؛ أي: كان الفعل أو القول كالمعتمد المستعلي المحمول على فاعله، وإنْ كان فاعله كالحامل له.

قوله: «**ويكونان اسمينِ**»: **أما «عن» فكقوله:**

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لجميل. أمالي أبي علي القالي (١/ ٢٤٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٣)، واللسان مادة (جلل)، وديوان جميل (١٨٧).

والكاف للتشبيه، وزائدة وقد تكون اسماً وتختص بالظاهر.

فقلتُ للركبِ لمَّا أنْ علا بِهمُ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نظرة قَبَل[1]

و«الحبيا»: موضع، و«القبل»: المقابل. وأما «على» فكقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ[2]

وإذا كانتا اسمين فمعنى «عن»: جانب، ومعنى «على»: فوق، فكأنه قال: «عليَّ بهم من جانب يمين الحبيا»، ومنه قولهم: «جلست من عن يمينه»؛ أي من جانب يمينه، و«من عليه»؛ أي: من فوقه.

وقد تقع «على» موضع «عن» وبالعكس؛ فالأول كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[3]

أي: عنِّي. والثاني كقول الآخر:

لاهِ ابنُ عَمكَ لا أَفْضِلْتَ في حَسَبِ عَنّي ولَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[4]

أي: علَّي، ومعنى «لاه»: لله.

---

(١) البيت من البسيط، وقائله، ينظر: الجمل للزجاجي (٧٣)، وشرح المفصل (٨/ ٤١)، والمقرب لابن عصفور (٤١)، وشرح العيني (٣/ ٢٩٧)، وجمهرة القرشي (١٥٢)، وديوان القطامي (٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي. كتاب سيبويه (٢/ ٣١٠).

(٣) البيت من الوافر، وقائله، القحيف العقيلي، وينظر في: نوادر أبي زيد الأنصاري (١٧٦)، والمقتضب (٢/ ٣٢٠)، والخصائص (٢/ ٣١١، ٣٨٩)، وكتاب سيبويه (١/ ٥٢، ٣٤٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٦٩)، والإنصاف (٦٣٠)، وشرح المفصل (١/ ١٢٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٤٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٤٢، ١٤٣، ٣٢٢، ٦٧٧)، وشرح العيني (٣/ ٢٨٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٨).

(٤) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني، ينظر: مجالس العلماء للزجاجي(٧١)، والخصائص (٢/ ٢٨٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٣، ٢٦٩)، والإنصاف (٣٩٤)، وشرح المفصل (٨/ ٥٣) (٩/ ١٠٤)، والمقرب (٤٢)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٢٢)، وشرح العيني (٣/ ٢٨٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣٣).

....

قوله: «**والكاف زائدة**»: مثل: وصالياتٍ ككما يؤُثَفَيْنْ[١]

وكقوله: لواحِق الأفْرانِ فيها كالمققْ[٢] أي: فيها المقق؛ وهو الطول، «فرس أمقّ» أي: طويل الظهر.

وقيل في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: من الآية١١): إنّ الكاف زائدة، والأجود خلافه، ويكون المعنى: ليس كذاته شيء، فهو كقولك: «مثلك لا يفعل كذا» أي: أنت لا تفعله.

قلتُ: وقال شيخي تقي الدين[٣] متع الله ببقائه: «يجوزٍ أنْ يكون التقدير: ليس كصفته شيءٌ؛ لأنَّ المِثْل بمعنىَ، كالشَّبه، والمثَلَ بمعنى الصفة»؛ كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ (محمد: من الآية١٥)؛ أي: صفة الجنة. والله أعلم.

قوله: «**وتكون اسمًا**». مجيئها اسمية أكثر من الزائدة في الكلام؛ ومنه قول الشاعر:

صَرَمتُ ولَمْ أصْرِمْك وَكَصَارِمٍ فَتَى قَدْ طَوَى كَشْحًا وأَبَّ لِيَذْهَبَا[٤]

«أَبَّ»: أي: عزم، ومنه:

وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سَرْجُ الْمجْـ ـدِلِ طَوْرًا يخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ[٥]

---

(١) الشاهد من السريع، وهو لخطام المجاشعي. كتاب سيبويه (١/ ١٣)، وشرح العيني (٤/ ٩٥٢)، وشرح ابن يعيش (٨/ ٤٢)، ومجالس ثعلب (٤٨)، والخصائص (٢/ ٣٦٨).

(٢) الشاهد من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٧).

(٣) هو: ابن عبد الله محمد بن الحسين بن رزين الحموي، قاضي القضاة، ولد (٦٠٣هـ)، برع في الفقه والعربية والأصول، رحل إلى مصر أيام هولاكو واشتغل ودرس بالظاهرية ثم ولي قضاء القضاة فلم يأخذ عليه رزقاً تديناً وورعاً. توفي ثالث رجب (٦٨٠هـ).

(٤) البيت من الطويل وقائله الأعشى، ينظر: شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤٣٦)، وديوان الأعشى (٨٩).

(٥) البيت من الخفيف، وقائله عدي بن زيد، ينظر: همع الهوامع (١/ ٢٠١)، والدرر اللوامع، =

و «مذ» و«منذ» للابتداء في الزمان الماضي، والظرفية في الحاضر؛

ومنه:

يَـضْـحَـكْـنَ عَـنْ كَـالْـبَـرَدِ الْـمُـنْـهَـمِّ[١]

وقد تدخل الكاف على الضمائر؛ كقول الشاعر يصف حمارًا وحشيًّا وأتانًا:

ولا أرَى بَـعْـلاً وَلا حَـلائِـلاً كَـهُ وَلا كَـهُـنَّ إلا حَـاظِـلا[٢]

وسمع عن العرب: «ما أنا كأنت. ولا أنا كإياك» وأنشد الكسائي:

فَـأحْـسِـنْ وَأَجْـمِـلْ فـي أَسِـيـرِكَ إنَّـهُ ضـعـيـفٌ وَلَـمْ يَـأْسِـرْ كَـإِيَّـاكَ آسِـرُ[٣]

فَأدخلوها على ضميري الرفع والنصب. وقد تكون الكاف حرف تعليل؛ إمَّا مقرونة بـ«ما»؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ (البقرة: من الآية ١٩٨) أي: لهدايته إياكم؛ وكذلك: ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾ (البقرة: من الآية٢٣٩)؛ أي: لتعليمه إياكم، أو لا مقرونة ب «ما» كقوله تعالى: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ (القصص: من الآية ٨٢)؛ «وي»: اسم فعل للتعجُّب؛ أي «أتعجب لأنه لا يفلح الكافرون»، وكذلك: ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ (القصص: من الآية٨٢)؛ أي: «أعجب لأنَّ الله يبسط الرزق».

قوله في (منذ): «**للابتداء في الماضي**»:

= واللسان مادة (وسط)، وديوانه (٨٥).

(١) الشاهد من الرجز، وهو للعجاج، يصف فيه نسوة، ينظر: أوضح المسالك (٣/ ٥٤).

(٢) البيت من الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٣٩٢)، والمقرب (٤١)، وشرح العيني (٣/ ٢٥٦)، والتصريح (٢/ ٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٠)، والدرر اللوامع (/ ٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٠٩)، وديوانه (١٢٨).

(٣) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وينظر: مجالس ثعلب (١٦)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٧٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٣١)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٧).

نحو: «ما رأيتُهُ مُذْ شَهْرِنا» و«. . . منذُ يومنا».

و «حاشا» و«عدا» و«خلا» للاستثناء.

مثل: «منذ يوم الجمعة». «والظرفية في الحاضر؛ مثل: (منذْ شهرِنا)».

أي: / في هذا الشهر، فلو رفع ما بعدهما كانا اسمين؛ كما تقدم في الظروف.

قوله: **«وحشا وخلا وعدا»**. أي: إذا جُرَّ بها؛ فلو نُصب ما بعدها كانت أفعالاً.

وفاته: «متى» في لغة هذيل؛ فإنهم يجرُّون بها بمعنى «من»؛ كقول شاعرهم:

شَرِبْنَ بِماءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَّعتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[(١)]

أي: من لجج، و«لعلَّ» أيضًا في لغة عقيل؛ كقول شاعرهم:

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنني عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَسَيْدِ[(٢)]

قلتُ: قد أشار الشيخ أبو عمرو إلى «لعل» في قوله عند ذكرها مع أخواتها: «وشذَّ الجرُّ بها». وأيضًا «كي» إذا دخلت على «ما» الاستفهامية أو «ما» أو «أنْ» «المصدريَّتين»؛ كقولهم: «كيمه؟»؛ أي: «لِمَ؟»، ومنه قول الشاعر:

كَيْمَا يضُرُّ وينفعُ[(٣)]

و:

كَيْمَا أنْ تفُرَّ وتخْدعَا[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي أو الراعي، والبيت ورد في: الخصائص لابن جني، وكتاب سيبويه (٢/ ١١٤)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٣/ ١٩٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٠٥، ١٠٩، ١١١، ٣٣٥).

(٢) البيت من الوافر، وقائله خالد بن جعفر، وينظر: الأغاني (١٠/ ١٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٥)، وأمالي المرتضى (١/ ٢١٢).

(٣) البيت من الطويل، واختلف في قائله؛ فقيل: لعبد الأعلى بن عبد الله، كما في خزانة الأدب، وقال السيوطي: هو للنابغة الذبياني أو الجعدي وقال غيره: هو لعبد الله ابن معاوية، أو لقيس بن الخطيم في ديوانه (١٧٠). ويروى: «كما يضرَّ وينفعا» بدل «كيما يضرُّ وينفعُ».

(٤) البيت من الطويل، وهو لجميل، ينظر: شرح المفصل (٩/ ١٤-١٦)، وخزانة الأدب، ومغني =

إنَّ وأخواتها

«إنَّ» و«أنَّ» و«كأنَّ» و«لكنَّ» و«لَيْتَ» و«عَلَّ». لها صدر الكلام، سوى «أنَّ»، فهي بعكسها. وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذٍ على الأفعال. فـ «إنَّ» لا تغير معنى الجملة. و «أنَّ» مع جملتها في

وقد تقدَّم البيتان في نواصب الفعل. وأيضًا «لولا» الواقع بعدها الضمير المتصل؛ مثل: «لولاك»، و«لاولاه»؛ فإنه عند سيبويه حرف جرٍّ.

قال في (إنَّ) وأخواتها: «**لها صدر الكلام**»:

«**لعل**» لا تقع غالبًا صَدر الكلام، ولم يعدَّ سيبويه والمبرد إلا خمسة، وجعلا المفتوحة فرعًا عن المكسورة؛ لأنَّ أصلها المكسورة، وإنما فتحت لعارضٍ.

قوله: «**فَتُلغَى على الأفصح**»: هذا في غير «ليت»، وفيها وجهان متقابلان، والفرق أنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول بـ«ما»، بخلافهنَّ؛ فإنَّ اختصاصهنَّ بالأسماء يزول بـ «ما».

قوله: «**فتدخل حينئذٍ على الأفعال**». «ليت» لا تدخل على الفعل بلحوق «ما»، فلا يقال: «**ليت ما قام زيدٌ**»؛ ولذلك قلنا: إنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول.

قوله: «**و(أَنَّ) مع جملتها في حكْم المفْردِ**»: ليس ذلك مطلقًا، بل تكون في مواضع في حكم المفرد من وجه وفي حكم الجملة من وجه؛ مثل: «علمت أَنَّ زيدًا قائم»؛ فإنها في حكم المفرد باعتبار التقدير، وفي

= اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (١٧٣، ١٨٣)، وشذور الذهب (٢٨٩)، وشرح العيني (٣/ ٢٤٤)، والتصريح (٢/ ٣، ٢٣٠، ٢٣١)، وهمع الهوامع، والدرر اللوامع (٢/ ٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٧٩) (٢/ ٢٠٤)، وديوانه (٢٥).

حكم المفرد، ومن ثمَّ وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد. فكسرت ابتداءاً، وبعد القول، وبعد الموصل وفتحت فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومضافاً إليها. وقالوا: «لولا أنَّك»؛ لأنه مبتدأ، و«لو أنك»؛ لأنه فاعلٌ.

حكم الجملة باعتبار الموضع.

قوله: «**ومن ثَمَّ وجب الكسر في موضع الجمل**». مثل «علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ» كذلك، وهي مفتوحة.

قوله: «**والفتح في موضع مفرد**»: مثل«علمتُ زيدًا إنَّه قائمٌ» يجب الكسر فيه، وهي في موضع مفرد.

قوله: «**فكسرت ابتداءً**»: أي: ابتداء الجملة، ولذلك لو تقدم عليه حرف التنبيه لم يضر.

قوله: «**وبعد القول**»: هذا إذا كان محكيًّا بها؛ فإنَّك تقول: «أول قولي أني أحمد الله»، وهي مفتوحة إذا لم تقصد حكاية القول، وبعد الموصول كقوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ (القصص: من الآية٧٦)، و«جاء الذي إنه لكريم»؛ ومن مظانِّ المكسورة: الواقعة موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ (الفرقان: من الآية٢٠)، والواقعة جواباً لقسم؛ مثل: «والله إنَّ زيدًا منطلقٌ».

قوله: «**وفتحتَ فاعله... إلى آخره**»: في نسبة الفاعلية والمفعولية والابتداء والإضافة إليها مناقشة لفظية؛ فإنَّ الفاعل هي وما دخلت عليه، وكذلك البواقي. والمضاف إليها مثل: «زرتك رجاءَ أنْ تكرمني»؛ أي: رجاء إكرامك إيايَ.

قوله: «**ولو أَنَّك؛ لأنَّه فاعلٌ**»: مذهب سيبويه أن الواقعة بعد «لو»

فإن جاز التقديران جاز الأمران؛ مثل: «مَن يُكرمني فإني أكرمه»، و:

إذا أنَّــه عَــبْــدُ الــقَــفَــا والــلــهــازِمِ

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوح مثل: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو» ويشترط مضي الخبر لفظاً

وصلتها مبتدأ محذوف الخبر كالواقع بعد «لولا»، لكن لا يكون المبتدأ بعدها إلا «أنَّ» وصلتها، بحلاف «لولا».

قوله: «**جاز الأمران في مثْل: (مَنْ يكرمني فإني أُكرمه)**». شرطه أن تكون أداة الشرط اسماً، فلو كانت حرفا لم يجز الوجهان، والفصيح من الوجهين: الكسر إذا جاز الكسر؛ قال الله تعالى ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (الجن: من الآية٢٣)، وأما الذي بعد «إذا» للمفاجأة فالكسر أيضًا هو الأجود، لأن كل ما جاء في كتاب الله تعالى- منه، / فبعده الجزآن، فعلم أنه المكسورة أولى، لأنك إذا فتحتَ قدَّرت بعدها المفرد وإذا كسرت قدرت بعدها الجملة، فمجيء الجملة دالٌّ على الكسر ومرجِّحٌ له، قال الله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: من الآية٣٦)، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ (طه: من الآية٢٠)، فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَالصافات: من الآية١٩)، في أشباه ذلك.

قوله: «**ولذلك جاز العطفُ على اسم المكسورة لفظًا**»: نحو: «إن الله كريم ورسوله»: «أو حكمًا». «علمتُ أنَّ زيدًا منطلق وعمرو» لاقتضاء «علمتُ» مفعولين هما في الأصل جملة.

قوله: «**دون المفتوحة**»: فيه نظر؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: من الآية٥٢) معطوف على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ (المؤمنون: من الآية٥٢)؛ أي: ولأنَّ هذه أمتكم وأنا ربكم فاتقون، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (التوبة: من

أو حكماً خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً، خلافاً للمبرد والكسائي في مثل: «إنَّك وزيدٌ ذاهبان».

الآية٣) في أحد تأويلات سيبويه.

قوله: «**بشرط مضي الخبر**»: خلافًا للكوفيين، ووافقهم الأخفش، والمختار فيه مذهب البصريين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ﴾ (البقرة: من الآية٦٢) قال سيبويه: الخبر المذكور خبر الأول، وخبر الثاني المعطوف مقدَّر، فإذا قلتَ: «إنَّ زيدًا وعمرو قائم» كأنَّك قلتَ: «إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو كذلك».

قال شيخنا: وعندي أنَّ خبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، ويجعل ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ (البقرة: من الآية٦٢) خبرًا لـ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ (البقرة: من الآية٦٢) دالًّا على خبر ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ (البقرة: من الآية٦٢)؛ التقدير: إنَّ الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم والذين هادوا إلى آخره لهم أجرهم عند ربهم. ومن هذا الباب قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[1]

ولم يقل: راضون؛ أي: نحن رضوان وأنت راضٍ، ومنه قوله:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[2]

قوله: «**خلافًا للمبرِّد**»: بل خلافًا للفرَّاء، أما الكسائي فجوّزه مطلقًا، كان اسم «إنَّ» مبنيا أو معربًا، فالفراء يجوّز: «إنَّك وزيدٌ ذاهبان»، مراعاة

---

(١) البيت من المنسرح، وينسب إلى قيس بن الخطيم كما في ملحقات ديوانه (١٧٣)، ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس كما في خزانة الأدب (٢/ ١٩٣)، وجمهرة أشعار العرب (١٣٧) ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري كما في الإنصاف (٦٥)، وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري (١/ ٢٩٦، ٣١٠)، ديوان حسان (٢٨١).

(٢) البيت من الوافر، وقائله هو بشر بن أبي خازم، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٢٩٠)، ودلائل الإعجاز (٢٤)، والإنصاف لابن الأنباري (١٩٠)، وشرح المفصل (٨/ ٦٩- ٧٠).

و «لكن» كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي «لكنَّ» ضعيف.

للموضع وضعف العامل، ولا يجوز: «إنَّ زيدًا وعمرًا ذاهبان»، والكسائي يجوِّز العطف بالرفع في «المسلمين»، والبصريون يمنعون من ذلك مطلقًا.

قوله: «**ولذلك**»: إشارة إلى أنَّ المكسورة لا تغيِّر معنى الجملة كما تقدم من قبل، أي: ولأنَّ المكسورة لا تغير معنى الجملة الابتدائية، دخلت لام الابتداء في المكسورة دون المفتوحة.

قوله: «**أو على الاسم... إلى آخره**»: شرطه أن يكون الفاصل بينهما الخبر، فلو فُصل بينهما بأجنبي أو بظرف غير الخبر لم يجز دخول اللام على الاسم، فلا يجوز: «إنَّ اليوم لَزيدًا قائم».

قوله: «**وفي لكنَّ**»: أي: ودخول اللام في خبر «لكنَّ» ضعيفٌ جدًا؛ لأنه لم يسمع قطُّ إلا قوله:

ولــكــنَّــنِــي مِــنْ حــبــهــا لــعــمــيــد[1]

وهو نصف بيت لا يعرف تمامه ولا يعرف قائله مع إمكان تخريجه على أنَّ أصله «لكن إنني» ثم حذف الهمزة تخفيفاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ (الكهف: الآية٣٨) وأصله لكن أنا هو الله ربي.

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر: الإنصاف لابن الأنباري (٢٠٩)، وشرح المفصل (٨/ ٦٢، ٦٤، ٦٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٤٣)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٠٦، ٢٣٣، ٢٩٢)، وشرح العيني (٢/ ٢٤٧)، والتصريح (١/ ١١٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٠)، والدرر اللوامع (١/ ١١٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٨٠).

وتُخفَّف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على

قوله: «**وتُخفَّف المكسورة .. إلى آخره**»: إنما تلزمها اللام إذا لم يكن هناك قرينة تميز الخفيفة من النافية، إما لفظًا؛ مثل «إن زيدًا قائمٌ» و«وإن زيد قائمًا»، لأنَّ النافية لا تنصب الاسم والمخففة لا تنصب الخبر وإما معنىً؛ مثل «إن الله علم حكيم»، فإن النفي هاهنا ممتنع، فتتعين المخففة، فلا يحصل لبْسٌ فلا تجب اللام، لأنها إنما تأتي للفرق بين المخففة والنافية، وبذلك سميت بـ «الفارقة» ولا حاجة إليها هنا، لحصول الفرق دونها، وقد جاء من قول الطرّماح[1]:

أنا ابْنُ أُبَاةِ الضِّيْم مِنْ آل مَالِك وإنْ مَالِكٌ كَانَتٌ كرامَ المعَادن[2]

ومنه القراءة الشاذَّة: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (الزخرف: ٣٥)[3] بكسر اللام، تقديره: «وإنْ كل ذلك لَلذي هو متاع الحياة الدنيا»؛ لأنَّ النفي هاهنا غير صالح، وفيها شاهد على حذف صدر الصلة.

قوله: «**ويجوز إلغاؤها**»: نسبة الجواز إلى الإلغاء مؤذنة بقوة الإعمال، وليس كذلك، بل الإلغاء هو الفصيح الكثير، ويجوز الإعمال، فمن الإعمال قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ (هود: من الآية١١١)[4]

---

(١) هو: الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيئ، شاعر إسلامي من فحول الشعراء، ولد ونشأ في الشام ثم انتقل إلى الكوفة، توفي في نحو سنة (١٢٥هـ- ٧٤٣م).

(٢) البيت من الطويل، وقائله هو الطرماح، ينظر: شرح العيني (٢/ ٢٧٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٤١)، وهمع الهوامع (١/ ١٤١)، (١/ ١٤١)، والدرر اللوامع (١/ ١٨١)، وشرح الأشموني (١/ ٢٨٩)، وديوانه (١٧٣).

(٣) وهي قراءة أبي رجاء؛ قال أبو الفتوح: (ما) هنا بمنزلة الذي، والعائد إليها من صلتها محذوف، وإن كان ذلك للَّذي هو متاع الحياة الدنيا.

(٤) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة: (٢/ ٢٥٩).

فعل من أفعال المبتدأ، خلافاً للكوفيين في التعميم. وتُخفَّف المفتوحة فتعمل في ضمير شأنٍ مقدَّر وتدخل على الجمل مطلقاً، وشذَّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل: السين أو «سوف»، أو «قد» أو حرف النفي.

في قراءة نافع وابن كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ (الطارق: ٤)، حكاها الأخفش في كتاب المعاني بالرفع والنصب.

قوله: «**ويجوز دخولها على فعْل... إلى آخره**»: للكوفيين في ذلك شواهد، منها قول أسماء رضي الله عنها:

هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتعَمِّدِ[1]

ومنه قولهم: «إن يزينك لَنفسك، وإن يشينك لَهيهْ»:

قوله: «**فتعمل في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ**»: قد تعمل في غير ضمير الشأن؛ كقوله: «فلما رأى أنْ ثمَّر الله ماله»، ومنه:

عَلِمُوا أنْ يُطَالَبُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[2]

ومنه: كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو........[3]. على رواية النصب.

قوله: «**ويلزمها مع الفعل... إلى آخره**»: فاته «لو» نحو قوله تعالى:

---

(١) البيت من الكامل، وينسب إلى عاتكة بنت زيد الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، والخطاب في البيت لقاتل الزبير، وينسب أيضاً لصفية زوجة الزبير كذلك، ونسبه الشارح إلى أسماء رضي الله عنهما. ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٢٥٥)، والمقرب (٢٠)، والإنصاف لابن الأنباري (٦٤١)، وشرح العيني (٢/ ٤٧٨)، والتصريح (١/ ٢٣١)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٢)، والدرر اللوامع (١/ ١١٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٤٨).
ويروى: «شلَّت يمينك» بدل قوله: «هبلتك أمك».

(٢) البيت من الخفيف، وقائله مجهول، وينظر في: شرح العيني (٢/ ٢٩٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٤٣)، والدرر اللوامع (١/ ١٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩٢).

(٣) قائله أرقم بن علباء. وقيل: علباء بن أرقم اليشكري، ويقال: هو من كلام باغث بن صريم. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧).

و«كأنَّ» للتشبيه، وتُخفَّف فتلغي على و«لكنَّ» للاستدراك وتتوسط بين كلامين متغايرين معنىً، وتُخفَّف فتلغى، ويجوز معها الواو. و«ليْتَ» للتمني، وأجاز الفرَّاء: «ليت زيداً قائماً». و«لعلَّ» للترجّي، وشذَّ الجرُّ بها.

﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ (سبأ: من الآية١٤).

قوله في (لكنَّ): «تُلغى»: أي: باتفاق.

قوله: «**ويجوز معها الواو**»: أي: مطلقًا؛ أُلغيت أو لم تُلْغَ.

قوله: «**أجاز الفرَّاء: (ليتَ زيدًا قائمًا)**»: واستشهد بقوله:

لَيْتَ الشبابَ هُوَ الرَّجيع عَلى الْفَتى ... واَلشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِئُ الأول[1]

قلتُ: وقد جاء في صحيح البخاري عن ورقة بن نوفل: «ياليتني فيها جذعًا»[2]، وبعض الكوفيين يطرد ذلك في الباب كله؛ استدلالاً بقول الراجز:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جروزًا ... تَأْكُل كُل لَيْلَةٍ قَفيزا[3]

ومنه أيضًا:

كَأَنَّ أذَيْنَةَ إِذَا تَشَوَّفا ... قادِمَة أوْ قَلَمَا مُحَرَّفا[4]

قوله: «**وشذَّ الجرُّ بها**»: أي: في لغة عقيل كما تقدم، وروى الفراء

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: الجنى الداني (٤٩٣).
والشاهد فيه قوله: «ليت الشباب هو الرجيعَ»؛ حيث نصب المبتدأ والخبر بـ «ليت».

(٢) الحديث أخرجه البخاري؛ كتاب: بدء الوحي، باب: (٣) بدون ترجمة (١/ ٣٠) برقم (٣).

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٦٧)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (١٧٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٣٤). والشاهد فيه قوله: «إنَّ العجوز خبةً».

(٤) البيت من الرجز، وقائله محمد بن ذؤيب، وينظر في: خزانة الأدب (١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠)، والدرر (٢/ ١٦٨)، ونسب البيت للعماني في سمط اللآلي (٨٧٦)، وشرح شواهد المغني، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد (١٧٣)، والخصائص (٢/ ٤٣٠)، وديوان المعاني (١/ ٣٦)، وشرح والشاهد في قوله: «كأن أذينة قادمة»؛ أو قلما محرفا» بالتثنية مع حذف النون للضرورة الشعرية.

حروف العطف

«الواو» و«الفاء»، و«ثُمَّ»، و«حتى» و«أو» و«إما»، و«أم»، و«لا» و«بل»، و«لكنْ». فالأربعة الأُوَل للجمع، فالواو للجمع مطلقاً، ولا ترتيب فيها. و «الفاء» للترتيب، و«ثُمَّ» مثلها بمهلة، و«حتى» مثلها ومعطوفها جزءٌ من متبوعه ليفيد قوَّةً أو ضعفاً. و«أو» و«إما» و«أم» لأحد الأمرين مبهماً.

عن العرب:

عَلَى صُروفِ الدَّهْرِ أود ولاتها ... تُديلنا اللَّمة مِنْ لَمَّاتِها

فَتَسْتَريح النَّفْسُ مِنْ زَفراتِهَا[(١)]

قال: «**الحروف العاطفة**»: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾(المؤمنون: من الآية١٤)، وقوله تعالى ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ (الحج: من الآية٥)، جوابه والمراد بالفاء آخر أكوانها نطفة - مثلاً - وأول أكوانها علقة، بـ أول أكوانها نطفة ثم أولها علقة.

قوله: «**و(حَتَّى) كذلك**»: قال شيخنا: «حتى» لا يلزم تأخُّرُ ما بعدها عمَّا قبلها وترتيبه، بل لو جاء «زيدٌ» قبل القوم صحَّ أنْ يقال «جاء القومُ حتى زيد»، فليست مثل «ثمَّ». والله أعلم.

---

(١) الرجز بلا نسبة في: لسان العرب (زفر، علل، لمم)، والخصائص (١/٣١٦)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية (١٢٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٤)، وشرح عمدة الحافظ، والإنصاف (١/ ٢٢٠)، والجنى الداني (٥٨٤)، ورصف المباني (٢٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٤٠٧)، واللامات (١٣٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٦)، وتاج العروس مادة (لمم).

فـ «أم» المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثم ضعُف: «أرأيتَ زيداً أم عمراً؟». ومن ثم جوابها بالتعيين دون «نعَمْ» أو «لا».

والمنقطعة كـ «بل» والهمزة مثل: «إنها لإبل أم شاء». و «إما» قبل المعطوف عليه لازمة مع «إما»، جائزة مع «أو» و«لا» و«بل» و«لكن» لأحدهما معيَّنا، و«لكنْ» لازمة للنفي.

حروف التنبيه[1]

«ألا»، و«أمَا»، و«هَا».

قوله: «**ومن ثم ضعف (أرأيت زيداً أم عمراً؟)**»: نصَّ سيبويه على جوازه وحسنه، فقال بعد ذكر الفصل: «ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً؟» كان جائزاً حسناً، ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي نُعْمَى أَتَرضَيَنْ مَنْ يهواك أمَّن يغريك بالشنان

قوله: «**لازمة معَ (إمَّا)**»: ليست لازمةً، لقول الشاعر:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا[2]

قال سيبويه: «معناه: وأمَّا من خريف».

قوله: «**و(لكن) لازمة للنفي**»:

وكذلك النهي؛ «لا تكرمْ زيدًا لكنْ عمرًا».

---

(١) لم يشرح من الشارح.

(٢) البيت من المتقارب وقائله النمر بن تولب، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ١٣٥، ٤٧١)، والخصائص (٢/ ٤٤١)، والمنصف (٣/ ١١٥)، ومختارات ابن الشجري (٢٠)، وشرح المفصل (٨/ ١٠٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٣٤)، وشرح العيني (٤/ ١٥١).

حروف النداء

«يَا»: أعمُّها و«أَيَا» و«هَيَا»: للبعيد، و«أيْ» و«الهمزة»: للقريب.

حروف الإيجاب

«نعم»، و«بلى» و«إي»، و«أجَلْ»، و«جَبْر»، و«إنَّ». فـ «نعم» مقررة لمَّا سبقها. و «بلى» مختصَّة بإيجاب النفي.

و «إي» إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم. و «أجل»، و«جير»، و«إنَّ» تصديق للمخبر.

حروف الزيادة

«إنْ»، و«أَنْ»، و«ما»، و«لا»، و«مِنْ»، والباء، واللام. فـ «إنْ» مع «ما» النافية، وقلَّت مع «ما» المصدرية و«لمَّا». و«أنْ» مع «لمَّا» وبين «لو» والقسم، وقلت مع الكاف. و «ما» مع «إذا» و«متى» و«أي» و«أين» و«إنْ»

قال في **حروف النداء**: " (يا) **أَعَمُّها... إلى آخره**":

الذي ذكره اختيارُ المبرد، وتبعوه في ذلك، ومختار سيبويه: أنَّ الهمزة فقط للقريب، وما عداها للبعيد، وزاد الكوفيون الهمزة ومدةً بعدها؛ مثل: «آزيد».

قال: «**حرف الإيجاب**»: الأولى: حرف الجواب؛ لأنه يجاب بها غير موجب؛ كقولك: «نعم» لمن قال: «ألَمْ يقُمْ زيدًا؟».

قال شيخنا: أي: لا يلزم أنْ تكون بعد استفهام. والله أعلم.

واختُلف في «جْير»؛ فقيل: اسمٌ، وقيل: حرفٌ.

قال في حروف الزيادة: «فـ (إنْ) مع (ما) النافية»: مثل: «ما إنْ زيدٌ قائم».

قوله: «**وقلَّتْ مع المصدرية**»: أي: التوقيتية؛ لأنها لا تزاد مع كل مصدرية، بل مع التوقيتية فقط، كقوله:

....

وَرَج الْـفَـتَـى لِـلْـخَـيْـرِ مَـا إِنْ رَأَيْـتَـهُ عَـلَـى الـسِّـنِّ خَـيْـرًا لا يَـزَالُ يَـزِيـدُ[١]

وقد تُزاد أيضًا مع «ما» الموصولة؛ كقوله:

يُـرجّـي الـمَـرءُ مَـا إنْ لا يَـراهُ وَتَـعْـرِضُ دُونَ أَدْنَـاهُ الـخُـطُـوبُ[٢]

وأما «لمَّا» فلم تُعرف زيادتها معها أصلاً، وقد تُزاد مع حرف التنبيه؛ كقول الشاعر:

ألا إنْ سَرَى لَـيْـلـي فَـبِـتُّ كَـئِـيـبَـا أُحَـاذِرُ أَنْ تَـنْـأى الـنَّـوَى بِـغَـضُـوبـا[٣]

قوله: «و(أَنْ) بعد (لمَّا)»: هو كثير؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ (يوسف٩٦) وشبهه.

«وبين (لَوْ) والقَسَم». أي: إذا تأخرت عنه؛ مثل: «واللهِ أنْ لو أكرمتني أكرمتُك». «وقلَّتْ مَعَ الكاف». مثل:

... ... كَـأَنْ ظَـبْـيَـةٍ تَـعْـطـو ... ...

على رواية مَنْ جرَّ «ظبية».

قوله: «و (مَا) مَعَ (إِذَا)»: كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ (فصلت: الآية٢٠).

---

(١) البيت من الطويل، وقائله المعلوط بن بدل، ينظر: الكتاب (٢/ ٣٠٦)، والخصائص، وسمط اللآلي (٤٣٤)، وشرح المفصل (٨/ ١٣٠)، والمقرب (١٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٥، ٣٨، ٣٠٤، ٦٩٧) (٢٤٤، ٣٢)، وشرح العيني، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٨٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع، وشرح الأشموني (١/ ٢٣٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجابر بن أدلان الطائي، أو لإياس بن الأرت، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٥) (٣٢)، والتصريح (٢/ ٢٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٥)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ينظر: مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٥) (٣٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٤)، والدرر اللوامع (١/ ٩٧).

شرطاً، وبعض حروف الجر، وقلَّت مع المضاف. و«لا» مع الواو بعد

«و(مَتى)»: كقوله عنترة:

مَتى مَا تَلْقَنِي فَردين تَرْجُفْ رَوَانفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[1]

«و (أَيْنَ)». مثل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ (النساء: من الآية٧٨).

«وَ (أَيّ)». مثل: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ (الاسراء: من الآية١١٠)

«وَ (إنْ)». كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ (الأنفال: ٥٧)..

وقوله: «**شَرطًا**»: ينبغي رجوعه إلى الجميع لا إلى «إنْ» فقط.

قوله: «**وبعض حروف الجر**»: هذا مبهم؛ وبيانه متعين؛ وهي خمسةٌ: «مِنْ» و«عَنْ» والباء كثيرًا؛ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ (نوح: من الآية٢٥)، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ﴾ (المؤمنون: من الآية٤٠) وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: من الآية١٥٩)، والكاف و«رُبَّ» قليلاً؛ كقول الشاعر:

وَتَنْصُرُ مَوْلانا ونَعلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَاسُ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[2]

وفي «رُبَّ» مثل «ربما»، ومع المضاف؛ كقوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾ (الذاريات: من الآية٢٣)، وكقوله:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعنترة. شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٥) (٤/ ١١٦) (٦/ ٨٧)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (٥٠٥)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٠٠)، (٣/ ٣٥٩، ٤٧٧) وشرح العيني (٣/ ١٧٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٩٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣)، والدرر اللوامع(٢/ ٨٠)، وديوانه (١٠٨).

(٢) البيت من الطويل، وقائله عمرو بن براقة، ينظر: المؤتلف والمختلف (٦٧)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٦٥، ٣١٣، ٣٨٥) (٧٣، ٢٤٧، ٢٦٣)، وشرح العيني (٣/ ٣٣٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٠٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٨، ١٣٠)، والدرر اللوامع (٢/ ٤٢، ١٧٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٣١).

النفي، وبعد «أنْ» المصدرية، وقلَّت قبل «أُقسم»، وشذَّت مع المضاف. و«مِنْ» و«الباء» و«اللام» تقدَّم ذكرها.

حرفا التفسير

«أي»، و«أَنْ». فـ «أَنْ» مختصَّة بما في معنى القول.

فَـلـلَّـهِ عَـيْـنَـا حَـبْـتَـرٍ أَيْـمَـا فَـتَـى

أي: أيَ فتى. وقد تزاد بين المعطوف والمعطوف عليه؛ كقوله:

فَـــأَيِّـــي مَـــا وَأَيُّـــكَ كـــانَ شَـــرًّا[(١)]

قوله: «**مَعَ الواو بعْد النَّفي**»: نحو: «ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو».

«**وبعد (أنْ) المصدريَّة**»: نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (الأعراف: من الآية١٢)، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (الحديد: من الآية٢٩).

قوله: «**وقَلَّتْ قبلَ (أُقْسِمُ)**»: وهو ظاهرٌ.

«**وشذَّتْ مَعَ المضافِ**». أي: كقوله:

فـــي بِـــئْـــرِ لا حُـــورٍ سَـــرى ومـــا شَـــعَـــرْ[(٢)]

أي: في بئر حور، والحور بالضم: الهلاك.

قال في الحروف المُفَسِّرة: «**(أَنْ) مختصة بمَا في معنى القولِ**»:

---

(١) البيت من الوافر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٣٢)، والبحر المحيط (٤/ ٢٢٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٠) وتمامه: فسيقَ إلى المقامةِ لا يراها.

(٢) البيت من الرجز، وهو للعجاج، وينظر في: معاني القرآن للفراء (١/ ٨)، والخصائص لابن جني (٢/ ٤٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١٣٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٩٥)، وديوانه (١٦).
وتمامه: حتى ترى الصُّبح جشرْ.

حروف المصدر

«ما»، و«أنْ»، و«أنَّ». فالأولان للفعلية، و«أَنَّ» للاسمية.

حروف التحضيض

«هلَّا» و«أَلَّا»، و«ولولا»، و«لوما». لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظاً أو تقديراً.

حرف التوقُّع

«قد»، وفي المضارع للتقليل.

بشرط أنْ تكون جملة.

قال: «**حروف المصدر**»: فاته «كي» كما تقدم في نواصب الفعل، و«لو»؛ كقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾ (القلم: ٩). وأكثر ما تقع «لو» هذه بعد «وَدَّ» أو ما في معناها.

قال: «**حروف التحضيض**»: فاته «**ألا**» الخفيفة كلفظ التي للتنبيه، والفرق أنَّ التي للتنبيه مفردة، ولو سميتَ بها أعربت، والتي للتحضيض والتمني والاستفهام مركبة من همزة الاستفهام و«لا» فإذا سميتَ بها بنيت.

قوله: «**أوْ تقديرًا**»: أي: وإنْ لم يُذكر بعدها فعل؛ بخلاف حرف الشرط؛ فإنه لا بدَّ من ذِكْر الفعل/ بعده ليدلَّ على المحذوف، فيجوز أنْ تقول: «هلَّا زيدًا؟» لَمن يعطي جماعة، ولا يجوز «إن زيدًا» وتقتصر عليه.

قال: «**حرْف التوقُّع**»: قد يكون للتقريب فيختصُّ بالماضي، وقد يكون للتقليل فيختص بالمضارع، وقد يكون للتحقيق فيكون للماضي والمستقبل؛ مثاله: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ (التوبة: من الآية١٢٨)، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ (الأعراف: من الآية ٥٩)، ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ (الأحزاب: من الآية١٨)، ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ (الأنعام: من الآية٣٣) وشبه ذلك.

حرفا الاستفهام

الهمزة، و«هل». لهما صدر الكلام؛ تقول: «أزيدٌ قائمٌ؟» و«أقامَ زيدٌ؟»، وكذلك «هل»، والهمزة أعمُّ تصرفاً؛ تقول: «أزيداً ضربتَ؟» و«أتضربُ زيداً وهو أخوك؟!»، و«أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ؟»، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ (يونس: من الآية٥١)، ﴿أَفَمَن كَانَ﴾ (هود: من الآية١٧)، و﴿أَوَمَن كَانَ﴾ (الأنعام١٢٢) دون «هل».

قال: «**وكذلك (هَلْ)**»: «هل» لا يجوز أنْ تكون خبرًا لمبتدأ إذا وقع بعدها فعلاً، فلا يجوز: «هل زيدٌ قامَ؟»، ويجوز ذلك في الهمزة، ولذلك قال: «**فالهمزة أعمُّ**»؛ لأنها تدخل على حرف العطف دون «هل»؛ نحو ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ (يونس: الآية٩٩)، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ (الأعراف: من الآية٩٨)، وشبهه؛ ولأنها تكون لمَا قُصِدَ به التقرير، كقولك: «أتضرب زيدًا وهو أخوك؟!». وأما «هل»: فإنما يكون حرف العطف قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ (البقرة: من الآية٢١٠)، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ﴾ (النحل: من الآية٣٥)، وعلَّته أنَّ الهمزة لَمَّا كانت أُمَّ الباب كملوا لها ما تستحقُّه من التصدير، فمنعوا مِنْ تقدُّم شيءٍ عليها، فحرف العطف الواقع بعدها بمعنى الواقع قبلها أُخرَ لمَا ذكرناه من كمال تصديرها، فمعنى ﴿أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ (الرعد: من الآية١٦): «فآتخذتم؟»، وكذلك ﴿أَفَمَن كَانَ﴾ (هود: من الآية١٧) ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ﴾ (الرعد: من الآية٣٣)، وشبه ذلك، فمعنى ﴿أَفَمَن كَانَ﴾ (هود: من الآية١٧): «فأمن كان؟»، ويكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وقال الزمخشري: إنها عاطفة على فعلٍ مقّدر بعد الهمزة مما يليق بالمحل.

قال شيخنا: ورجع عن ذلك في سورة الأعراف من «الكشّاف».

حروف الشرط

«إنْ»، و«لَوْ»، و«أَمَّا». لها صدر الكلام. فـ «إِنْ»: للاستقبال، وإنْ دخل على الماضي، و«لو» عكسه. ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً، ومن ثَمَّ قيل: «لَوْ أَنَّكَ» بالفتح لأنه فاعل، و«انطلقت» بالفعل موضع «منطلق» ليكون كالعوَض. وإنْ كان جامداً جاز لتعذُّره.

قال: «**و(لوْ) للمضي**»: قال الشيخ: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (البقرة: من الآية٢٢١)، ومثله: «ولو دمت عليه»؛ فإنها للاستقبال.

قلتُ: في هذا الإيراد نظرٌ لا يخفى على متأملٍ. واللهُ أعلم.

قوله: «**و(انطلقتُ) في موضع (منطلِق)... إلى آخره**»:

ما لا يصح ولا يجوز وقوعه في محلّ «كيفَ» يعوَّض عنه في ذلك المحلِّ.

قلتُ: فقد قالوا في «يا أيها الرجل»: إنَّ «ها» عِوَضٌ عن «يا»، ولا يجوز وقوع «يا» في ذلك المحل إلا فيما شذَّ.

قوله: «**فإنْ كانَ جامدًا... إلى آخره**»:

بل يجوز وقوع الخبر اسمًا مشتقًّا؛ قال الشاعر:

وَلَوْ أنْ مَا أبقيتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ تَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُها[1]

وجاء في غير المشتق:

---

(١) البيت من الطويل، وقائله أبو العوام بن كعب بن زهير، أو الحسين بن مطير، أو كثير عزة، أو أعرابي، وينظر: أمالي أبي علي القالي (١/ ٤٣)، وشرح العيني (٤/ ٤٥٧)، وشرح الأشموني (٤/ ٤٢).

وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظاً ومعنىً، وكان الجواب للقسم لفظاً؛ مثل: "والله إنْ أتيتَني، وإنْ لم تأتني لأكرمتُك". وإنْ توسَّط بتقديم الشرط أو غيره جاز أنْ يُعتبر وأنْ يُلغَى؛ كقولك: «أنا والله إنْ تأتني آتكَ»، و«إنْ أَتَيْتَني والله لآتينَّك»، وتقدير القَسم كاللفظ؛ نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ (الحشر: من الآية ١٢)، و﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: من الآية١٢١). و «أمَّا» للتفصيل، والتزم حذف فعلها وعُوِّض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقاً، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقاً؛ مثل: «أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلقٌ». وقيلَ: إنْ كان جائزَ التقديم فمن الأول، وإلا فمن الثاني.

وَلَوْ أَنَّها عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُها ... مُسَوَّمَةً تَدْعُو عبيدًا وَأَزْنَما[1]

قوله: «**وإذا تقدَّم القَسَمُ ... إلى آخره**»:

الضابط فيه: أنَّه حتى كان الشرط أو القسم مبدوءًا به فالجواب له؛ مثل: «والله إنْ أتيتني لْأكرمنَّك» و«إنْ أتيتني والله لا أكرمك»، وإنْ تقدم عليهَا مبتدأ فالحكم في الجواب للشروط في الأكثر؛ تقدم القسَم عليه أو تأخَّر عنه؛ مثل: «زيدٌ واللهِ إنْ تكرمه يكرمك»، وقد جاء قليلاً:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ مَعركَةِ ... لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاء الْقَوْمِ نَنْتفلُ[2]

قوله: «**لزِم المضي لفظًا أو تقديرًا**»:

---

(١) البيت من الطويل، وقائله الهوَّام بن شوذب، أو جرير، ينظر: كتاب الحيوان (٥/ ٢٤٠)، ومغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي (٢٧٠) (٢٢٧)، وشرح العيني (٤/ ٤٦٧)، وشرح الأشموني (٤/ ٤١).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (١١٣)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥)، ولسان العرب مادة (تفل)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٨٣) (٤/ ٤٣٧)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ٣٤٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٤)، وشرح ابن عقيل (٥٩٢).

حرف الردع

«كلا». وقد جاء بمعنى «حقًّا».

تاء التأنيث الساكنة

تاء التأنيث الساكنة: تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه. فإنْ كان ظاهراً غير حقيقي فمخيَّر. وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

التنوين

التنوين: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل. وهو للتمكُّن، والتنكير، والعِوَض، والمقابلة، والترنُّم. ويُحذف من العلم موصوفاً بـ«ابن»

ليس بلازم ولا بدَّ؛ فقد جاء قول الشاعر:

لَئِنْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ[1]

قال: «**حرف الردع (كلا) وبمعنى (حقًّا)**»: أي: عند الكوفيين فقط.

(تاء التأنيث)[2]

هي كالجزء من الفعل؛ بدليل أنَّك لو سمَّيْتَ بالفعل المتصل بها أعربت، ولو ككلمة منفصلة لبنيَتْ؛ للتركيب.

قوله في التنوين: «يتبع حركة الآخر»: «إذْا» يلحقها التنوين ولا حركة لها، وإنما حُرِّك لا لتقاء الساكنين: الذال والتنوين.

قوله: «**لا لتأكيد الفعل**»: ليُخرج نون التوكيد الخفيفة.

قوله: «**وللتمكين**»: كان الأولى: «وللتمكُّن»؛ لأنه مصدر «تَمَكَّن»؛

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ينظر في: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٥٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٢١٥) (٤/ ٣٠).

(٢) زيادة من عندنا.

مضافاً إلى علَم آخر.

بخلاف «تمكين»؛ فإنه مصدر «مَكن»، ولم يقل النحاة: «ممكَّن»، بل «متمكن».

قلتُ: ويجوز أنْ يراد مصدر فعل الواضع؛ لأنه «مكنه تمكينًا» أي: جعلهُ «متمكنًا» فتمكن هو«تمكنُا»، فيصح المصدران معًا. والله أعلم.

قوله: «**وللتكبير**»: أي: مثل: «صه» و«مه».

قوله: «**والعِوَض**»: مثل: «يَومئذ» و«حينئذ»: لأنه عوض عن الجملة التي كان «إذ» يستحق الإضافة إليها.

«والمقابلة». مثل: «مسلمات» و«عرفات»؛ لأنَّ الكسرة فيهما بدل حرف الإعراب، والتنوين مقابل لنون الجمع السالم والنون فيه عِوَض عن التنوين الذي في المفرد، لكن بينهما فرقان: أحدهما: أنَّ هذا التنوين لا يثبت وقفًا بخلاف النون. الثاني: أنه لا يجامع الألف واللام بخلاف النون. ولم يذكر التنوين الغالي، وقد نقله الأخفش عن العرب كقوله:

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوي الْمُخْتَرِقن

والتحقيق أنَّ تنوين الترنم والتنوين الغالي لا يُعدان في التنوين؛ لأنهما في الحقيقة ليسا بتنوين بل هو في قوله: «والعتابًا» و«قد أصابًا» عِوَضٌ عن الألف التي كان يقف عليها المتكلم، والمدّة التي لأجلها، فجيء بالتنوين ليستغنى عن ذلك، وكذلك في قوله: «المخترقن».

قوله: «**ويُحذف مِنَ الْعَلَم... إلى آخره**»: الأوْلَى أنْ يُقالَ: موصوفًا بـ«ابن» يليه؛ فإنه إذا فُصل بين الاسم و«ابن» لم يجز حذفه؛ مثل: «جاءني زيدُ الكريمُ بن عليّ».

نون التأكيد: خفية ساكنة، ومشدّدة مفتوحة مع غير الألف. تختص بالفعل المستقبل في الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرْض، والقسَم، وقلَّت في النفي، ولزمت في مثبت القَسم، وكثرت في مثل: «إمَّا تفعلَنَّ».

وما قبلها مع ضمير المذكَّرين مضموم، ومع المخاطَبة مكسور، وفيما عدا ذلك مفتوح. وتقول في التثنية وجمع المؤنث: «اضْربان» و«اضْرِبْنان»، ولا تدخلهما الخفيفة؛ خلافاً ليُونُسَ. وهما في غيرهما

قال في نوني التوكيد: «**تختصُّ بالفعْل المستقبل**»:

أي: فلا تدخل على الفعل الماضي ولا على المضارع المقصود به الحال.

قوله: «**ولزِمتْ في مُثْبَتِ القَسَم**»:

يجب الاحتراز عن مثبت القسم المقصود به الحال؛ فإنه لا يجوز دخولها عليه؛ مثل: «والله لأظنّنكَ صادقًا»، وما دخل عليه السينُ و«سوف» ؛ فلا يجوز مثل: «والله لَسَأقومَنَّ. ولَسوف أقومَنَّ».

قوله: «**كيفَ كثرتْ في مثل: (إمَّا تَفْعَلَنَّ)**»:

قوله: «**كثرت» إشارة إلى جواز عدمها؛ كقول الشاعر:**

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّني إنْ مَا أمُتْ   يَسْدُدْ أبينوها الأَصَاغِرُ خَلَّتِي[1]

قوله: «**وهُمَا**»: **أي: النونان.**

«**في غيرهما**»: أي: ألف التثنية ونون جماعة المؤنث.

«مع الضمير البارز»:

أي: ضمير الجمع والمخاطبة.

---

(١) البيت من الكامل، وقائله سلمى بن ربيعة، وينظر في: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣) (٢/ ٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٥، ٤١)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٦٣)، والدرر اللوامع (٢/ ٦٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٤٧).

مع كالمنفصل، فإنْ لم يكن فكالمتصل. ومن ثَمَّ قيل: «تَرَيَنَّ؟» و«. . . تَرَوُنَّ؟» و«. . .تَرِينَّ؟» و«اغْزُونَّ» «اغزَنَّ» و«أَغزِنَّ».

والمخففة تُحذف للساكن، وفي الوقف، فيُرَدّ ما حُذف، والمفتوح ما

«**كالمنفصل**»:

أي: كالكلمة المنفصلة، فيحذف الضمير البارز ويجتزأ عنه بالحركة التي قبله، فكما كنت تقول: «هل تقومون اليوم؟» تقول: «هل تقومُنَّ؟»، فتحذف الضمير لفظًا - وهو الواو - واجتزأت بالضمة قبله عنه، وكذلك: «هل تركَبِنَّ؟» للمخاطبة؛ حذفت الضمير - وهو الياء - واجتزأت بالكسرة قبلها.

قوله: «**فإنْ لمْ يكنْ**»: أي: بارزًا؛ بأنْ كان مستترًا كضمير المخاطب.

«**فكالمتصل**»: أي: فالنونان كالحرف المتصل من الكلمة؛ أي: فتقول للواحد: «اغْزُوَنْ»؛ إذِ الضمير مستترٌ.

قوله: «**ومِنْ ثَمَّ**»: أي: وكذلك قيل: «هل ترين؟»؛ أي: إذا كان آخر الفعل ألفًا قلبت مع الضمير المستتر ياء فتقول: «ترين» «وأصله»: «تري»؛ وإنْ كان الضمير بارزًا حذفته وأبقيت ما قبله متحرٌكًا بحركته فتقول: «هل تَرُون؟» للجماعة، و«تَرَين؟» للمخاطبة، فإنْ لم يكن آخر الفعل ألفًا فكما قد مُثِّل؛ فتقول للواحد: «**اغْزُون**» فتكون النون كحرف من الكلمة، وتقول مع الضمير البارز: «**اغْزُنَّ**» للجماعة و«**اغْزِنَّ**» للمخاطبة فتكون النون كالكلمة المنفصلة، فتقول: «اغزن» كما تقول: «اغزوا القوم» و«اغزي القوم».

قوله: «**والمخفَّفة تُحذف للساكن**»: كيلا يلتقي ساكنان؛ نحو«أضُرِبَ القومُ؟»

قبلها تُقْلَبُ ألفاً. والله أعلم.

«**وفي الوَقف**»: أي: وتحذف في الوقف، فيجب حينئذ ردُّ ما حذف، وهو إما حرفان في مثل: «هل تضرِبُنَّ زيدًا؟» و«هل تضرِبِنَّ؟»: إذْ أصله: «تضربونَّ» و«تضربينَّ»؛ لأنك حذفت لأجل نون التوكيد حرفين: نون الإعراب للبناء والواو والياء للساكنين، وإما حرف واحد في مثل: «اضرِبِنَّ»؛ لأنَّ أصله: «اضربوا» و«اضربي»، فحذفت الواو والياء لنون التوكيد للساكنين، فإذا زال سبب الحذف عاد ما حذفَ - وهو الواو والياء - فتقول: «اضربوا» و«اضربي».

قوله: «**والمفتوح مَا قبلها تُقلَب أَلفًا**»:

أي: في الوقف؛ فتقول: «اضربا»، هذا إذا كانت الساكنةَ الخفيفةَ فقط دون المشدودة والله أعْلمُ بالصواب.

فهرس المحتويات

ŠARḤ KĀFIYAT IBN AL-ḤĀJIB

by

BADRUDDĪN IBN JAMĀᶜAH

Edited by

MUḤAMMAD ḤASSAN ISMĀᶜĪL

